



عمدة السالك وعدة الناسك

تأليف

الشيخ الإمام العالم العلامة شهاب الدين أبي العباس
أحمد بن النقيب المصري. تغمده الله تعالى برحمته
ورضوانه وأسكنه فسيح جناته. بحسنه وكرمه
واحسانه آمين والحمد لله رب العالمين

﴿ وبهامشه تعليقات لبعض العلماء الثقات ﴾
﴿ ولقد أحسن وأجاد من قال فيها ﴾

يا طالب العلم ان رمت الوصول به * لتتقطف من ثمار الفقه أقتنا
عليك بعمدة لابن النقيب سميت * تغنيك عن غيرها في الفقه تبياناً
اذ التأليف لا يحصى لها عدد * وهذه عمدة زادتك إيماناً
فاجتهد هديت لها ان كنت محتفلاً * بقفه دين وسل مولاك غفراناً
هذا كتاب لو يباع بوزنه * ذهباً لكان البائع المعبوناً

طبع بمطبعة

مطبعة الشبانى الجليلين وأولاده بمصر

رمضان - ١٣٤٤ هـ

الشافعي
 أبو عبد الله
 ابن عبد الله بن محمد بن
 والده هو ابن سليمان
 ابن عثمان بن شافع
 السائب بن عبيد بن
 زيد بن حاتم بن المطلب
 ابن عبد مناف جد
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم
 نسب كشاف شمس الضحى
 من نوره
 وأبو بدر التميمي من روثا
 مافيه إلهام من سيد
 حاز الفخر والمكارم
 والتقى

وشافع بن السائب
 هو الذي نسب اليه
 الامام رضي الله عنه
 لقي النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو مترعر
 وأسلم يوم بدر وولد
 إماما رضي الله عنه
 سنة خمسين ومائة بكرة
 من الشام وقيل
 بعسقلان وقيل باليمن
 وتوفي يوم الجمعة سلخ
 رجب سنة أربع ومائتين
 اه شرح الجوزي
 على هذا المتن
 (٢) قوله أو بمجاوره
 أي أو تغير بمجاوره أي

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطهارة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين هذا مختصر على مذهب الامام
 الشافعي (١) راحة الله عليه ورضوانه أقصرت فيه على الصحيح من المذهب عند الراعي والنووي
 أو أحدهما وقد أذكر فيه خلافا وذلك إذا اختلفت تصحيحهما مقدما لتصحيح النروي فيكون مقابله
 تصحيح الراعي وسميته (عمدة السالك وعدة الناسك) والله أسأل أن ينفع به وهو حسي ونعم الوكيل
 المياه أقسام طهور وظاهر ونجس فالظهور هو الظاهر في نفسه المطهر غيره والظاهر هو الظاهر في
 نفسه ولا يطهر غيره والنجس غيرهما فلا يجوز رفع حدث ولا إزالة نجس إلا بالماء المطلق وهو الظهور
 على أي صفة كان من أصل الخلقة ويكره بالشمس في البلاد الحارة في الأواني المنطبعة وهي ما يطرر
 بالمطارق إلا الذهب والفضة ونزول بالتبريد وإذا تغير الماء تغيرا كثيرا بحيث يسلب عنه اسم الماء بمخالطة
 شيء طاهر يمكن الصون عنه كدقيق وزعفران أو استعمل دون القلتين في فرض طهارة الحدث ولو أصب
 أو لنجس ولو لم يتغير لم تجز الطهارة به فان تغير بالزعفران ونحوه يسيرا أو بمجاوره (٢) كعود ودهن
 مطيبين أو بما لا يمكن الصون عنه كطحلب (٣) وورق شجر تنثر فيه وبتراب وطول مكث
 (٤) أو استعمل في الغسل كضمضة وتجديد وضوء وغسل مسنون أو جمع المستعمل مباح قلتين جازت
 الطهارة به ولو أدخل متوضئ يده بعد غسل وجهه مرة أو جنب بعد النية في دون التقليل
 فاغترف ونوى الاغتسال لم يضره والإصرار الباقي مستعملا ولو اتفلس جنبان فأكثر دفعة أو واحدا

ولو كان التغير كثيرا اه شرح ابن قاسم على متن الشيخ أبي شجاع قال الشيخ النجاشي في حاشيته عليه
 أي سواء كان التغير قليلا أو كثيرا فهو غاية في بقاءه على ظهوره وظاهره ولو كان التغير بالطعم والموتون الربح معار فهو كذلك وظاهره وان
 حدث له اسم آخر لكن الذي انحط عليه كلام العبادي أنه ان حدث له اسم آخر كأن أذيب فيه شحم فصار يسمى باسم المرقعة فحدث له اسم آخر وهو
 الظاهر بل المتعين اه باجوري (٥) قوله كطحلب يضم أوله وثانيه أو كسرهما أرضهما أوله وفتح ثانيه وهو شئ أخضر يعلو الماء من
 طول المكث اه باجوري (٦) قوله مكث هو بتثنية الميم مع سكان الكاف وفي المطلب لغة أربعة وهو قديم الميم والكاف وهو على كسر
 فهو مصدر مكث بفتح الكاف أو ضمها اه باجوري وجهان

بعد واحد في قلنتين أو قعت بجانبهم ولا يصير مستعملا والقلتان نجاسة رطل (١) بقداية تقريرا
ومساحتها ذراع ور بع طولها وعرضها عمقا فالقلتان لا تنجس بمجرد ملاقة النجاسة بل بالتغير بها ولو
يسرا ثم ان زال التغير بنفسه أو بماء طهر أو بنحو مسك أو بجل أو بتراب فلا ودونهما ينجس بمجرد
ملاقة النجاسة وان لم يتغير الا أن يقع فيه نجس لا راء البصر أو ميتة لادم لها سائل كذباب ونحوه فلا ينس
وسواء الجارى والراكب فان كوثر القليل من النجس فبلغ قلنتين ولا يصير طهر والمرأ بالتغير بالطاهر
أو بالنجس اما اللون أو الطعم أو الريح وينسب تغطية الاناء فلو وقع في أحد الااء بن نجس توضح من أحدهما
باجتهاد وظهور علامة سواء قدر على طاهر يقيين أم لا فان تحير أراهما و يقيم بالاعادة والاعشى يحتج
فان تحير قلد يصبر ولو اشتبه طهرهما ورد توصأ بكل واحد مرة أو رسول أراهما وتيم

باب الوضوء

والجرم فوق هو شئ فوق شئ فان كان الأعلى قويا والأسفل مخفقا فله مسيح الأعلى وان كانا قويا أو القوي الأسفل لم يكف مسيح الأعلى فان وصل البطل منه إلى الأسفل كفى سواء قصد مسحه بهما أو الأسفل فقط أو أطلق لان قصد الأعلى فقط ويسن مسح أعلى الخنثى وأسفله وعقبه خطوطا بلا استيعاب ولا تكرار فيضع يده اليسرى تحت عقبه ويمناه عندها أصابعه ويمر اليمنى إلى الساق واليسرى إلى الأصابع فان اقتصر على مسح أقل جزء من ظاهر أعلاه محاذيا لمحل الفرض كفى وان اقتصر على الأسفل أو العقب أو الحرف أو الباطن مما يلي البشرة فلا تمتى ظهرت الرجل بنزع أو بخرق وهو بوضوء المسح كفاه غسل القدمين فقط

(باب أسباب الحدث)

وهي أربعة (أحدها) الخارج من قبل أو دبرا وتقبه تحت السرة مع انسداد المخرج المعتاد عينا أو ريحا معتادا أو نادرا كدودة وحاسة الالتي فانه يوجب الغسل ولا يتنقض الوضوء بوضوءه بصورة ذلك أن ينام ممكما مقعده فيحتمل أو ينظر بشهوة فينزل والافلوجامع أو نام مضطجعا فانزل انتقض باللمس والنوم (الثاني) زوال عقله الا النوم قاعدا ممكما مقعده من الأرض سواء الراكب والمستند ولوشئ لو أزيل لسقط وغيرهما فلو نام ممكما فزال ألتباه قبل انتباهه انتقض أو بعده أو معه أو شك أو سقطت يده على الأرض وهو نام ممكن مقعده أو نعس وهو غير ممكن وهو يسمع ولا يفهم أو شك هل نام أو نعس أو هل نام ممكما أو غير ممكن فلا يتنقض (الثالث) التثاء شئ وان قل من بشر في رجل وامرأة أجنبيين ولو بغير شهوة وقصد حتى اللسان والاشل والزائد الا ساو ظهرا وشعرا وعضوا مقطوعا وينقض هرم وميت لا محرم وطفل لا يشتهي في العادة فلو شك هل لمس امرأة أم رجلا أو شعرا أو بشرة أو أجنبية أو محرما لم يتنقض (الرابع) مس فرج آدمي بباطن الكف والأصابع خاصة ولو سهوا أو بلا شهوة قبلا أو دبرا ذكر أو أنثى من نفسه أو غيره ولو من ميت وطفل ومحل جب وان اكتسى جلدا أو أشل ولو مقطوعا ويبد شلاء (١) لا فرج بهيمة ولا برؤس الأصابع وما بينها وحرف الكف ولا يتنقض في وضوءه وما فوقه حتى يمتص أو كل لحم جزور وغير ذلك ومن تيقن حدثا وشك في ارتقاعه فهو محض ومن تيقن طهرا وشك في ارتقاعه فهو متطهر وان يفتنهما وشك في السابق منهما فان لم يعرف ما كان قبلهما أو عرفه وكان طهرا وكان عادته تجديد الوضوء لزمه الوضوء فان لم يكن عادته تجديد الوضوء أو كان حدثا فهو الآن متطهر ومن أحدث حرم عليه الصلاة وسجود التلاوة والشكر والطواف وحل المصحف ولو بعلاقته أو في صندوقه ومسه سواء المكتوب بين الأسطر والخواشي وجلده وعلاقته وخربطته وصندوقه وهو فيهما وكذا محرم مس وجل ما كتب لدراسة ولو آية كاللوح وغيره ويحل حل المصحف في أمتعة وحل حل دراهم ودنانير وخاتم وثوب كتب عاين القرآن وكتب فقه وحديث وتفسير فيها قرآن بشرط أن يكون غير القرآن أكثر ويمكن الصبي المحدث من حمله ومسه ولو كتب محدث أو جنب قرآن لم يسه ولم يحمله جاز ولو خاف على المصحف من خرق أو غرق أو برد كافر أو نجاسة وجب أخذه مع الحدث والجباة ان لم يجد مستودعا له كمن يتيمم ان تضر ربحه تومسه وغيره من كتب العلم

(باب قضاء الحاجة)

ينبغي لمريد الخلاء أن يقتل الالندوس وستر رأسه وينحى ما فيه ذكر الله ورسوله وكل شيء من نظم فان دخل بالخطام ضم كفه عليه ويهيئ أعجاء الاستنجاء وبفعل عند الدخول بسم الله اللهم اني أتوم ذنوبك من انبث واختبائت وعند الخروج غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ويتنعم بالذي يسارده ورجا يمينه ولا يختص ذكر الدخول والخلاء والخروج ونفهم اليسرى واليمين ونسجية ذكر الله تعالى ورسوله

(١) قوله شلاء
شلت عيذك بقا
الشين أفصح من ضد
أي بطلت حركتها
دعائية من الشا
وهو بطلان حركة
اه خضري بزيادة

[illegible]

(باب الغسل)

[illegible]

رفع الحصى أو استنشق الصلاة ويحلق شعره ثم على شفته الأيمن ثلاثاً ثم الأيسر ثلاثاً ثم تعبد
 معاطفه بذلك حيلة في الحيض تبعاً لأراهم فربما سبكت فإن لم يجد قطيباً غيره فإن لم يجد قطيباً فإن لم
 يجد كفي الماء وأولعت منه شيئاً الشبه عند أول غسل مفروض وتيمم شعره وبشره بالماء حتى ماتحت
 قفلة غير المجنون وما يظهر من فرج الثيب إذا قعدت حاجتها ولو أحدث في أثناءه تممه ولو تلبس شعره وجب
 نقضه إن لم يصل الماء إلى باطنه ومن عليه نجاسة يغسلها ثم يغتسل ويكفي لها غسلة في الأصح ولو كان عليها
 غسل جنابة وغسل حيض فاعتسلت لأحدهما كفي غير ما ومن اعتسل مرة واحدة بنية جنابة ووجهه
 حلاً أو نية أحدهما حصل دون الآخر

(فصل) يسن غسل الجمعة والعبدن والكسوفين والاستسقاء ومن غسل الميت والمجنون والمغمى عليه
 إذا أفاق أو لإحرام ولد دخول مكة المشرقة ولا روقوف بعرة ولا طواف والسعي والدخول مدينة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وبالشعر الحرام وثلاثة لرحى الجمار أيام التشريق

(باب التيمم)

وشروط التيمم ثلاثة (أحدها) أن يقع بعد دخول الوقت إن كان لفرض أو لنفل مؤقت بل يجب نقل
 التراب في الوقت ولو تيمم شاك في الوقت لم يصح وإن صادفه ولو تيمم لقائه فحوة فليصلها حتى حضرت لظهور
 فله أن يصلها به (١) أوفاته أخرى (الثاني) أن يكون بتراب طاهر خالص مطابق له غبار ولو بغبار
 رمل لا رمل متسخ ولا بتراب مختلط بدقيق ونحوه ولا بخص وسمحاقه خرف ومستعمل ودوما على
 العضو وما تضرع عنه (الثالث) الهجر عن استعمال الماء فيه فيتيمم العاجز عن استعماله ويكون عن الأحداث
 كلها ويستباح به الجنب والحائض ما يستحيان بالمثل فإن أحدهما نجس حرم عليهما ما يحرم بالحدث والنجس
 أسباب (أحدها) فقد الماء فإن تيقن عدمه تيمم بالطلب وإن تردت وجوده وجب طلبه من رحله ورفقته
 حتى يستوعبهم أو لا يبقى من الوقت إلا يسجد للصلاة ولا يجب الطلب من كل واحد بعينه بل يشاء من معه
 ماء ولو باليمن ثم ينظر حوائجه إن كان في أرض مستوية والأرددان حد الغوث وهو بحيث لو استغاث
 برفقته مع استعمالهم بأقوالهم وأفعالهم لأغاثوه إن لم يخف ضرر نفس أو دال أو صعب جلا صغيراً قريباً ويجب
 أن يقع الطلب بعد دخول الوقت فإن طلب قبل مجيء التيمم ومكث موضعه وأراد فرضاً آخر فإن لم يحدث ما يؤهم
 ماء وكان يثق بعدم الطلب الأول تيمم بالطلب وإن لم يتيقنه أو وجد ما يؤهم كسحاب وركب وجب الطلب
 الآن إلا من رحله وإن تيقن وجود الماء على مسافة يتردد إليها المسافر للاحتطاب والاحتشاش وهي فرق
 حد الغوث أو علم أنه يصله بحفر قريب وجب قصده إن لم يخف ضرراً وإن كان فوق ذلك فله التيمم ولكن
 إن تيقن أنه لو صبر إلى آخر الوقت لوجده فانتظاره أفضل وإن ظن غير ذلك فالأفضل التيمم أول الوقت
 ولو وهبه إنسان ماء أو أقرضه إياه أو أكلوه دلوا لزمه التيمم وإن وهبه أو أقرضه ثمنهما فلا وإن وجد الماء
 أو الدلو يباحان ثمن مثله وهو ثمنه في ذلك الموضع وذلك الوقت لزمه شراؤه إن وجد ثمنه فأضلا عن دين
 ولو مؤجلاً ومؤنة سفره ذهباً ورجوعاً فإن امتنع من بيته وهو مستغن عنه لم يأخذه غصباً إلا عطش
 ولم يجد بهض ماء لا يكفي طيارته لزمه استعماله ثم تيمم الباقي فالحدث يطهر وجهه ثم يديه على الترتيب والجنب
 يبدأ بما شاء وينتهي بالتيمم على يده (السبب الثاني) خوف عطش نفسه ورفقته وعيوان محترمه
 ولو في المستقبل ويحرم الوضوء حيثما في نزول لرفقته وتيمم بالاحادة (الثالث) صغر الخوف
 معه فله أن نفس أو عضو أو رفوات مفضعة عضو أو حواسه من خوف أو زيادة من شئ أو تأخير البر أو شدة
 ألم أو شدة فاحشاً في عضو ظاهر ريمه فله من نفسه أو طيباً يقي به خيره فإن خاف من سرح ولا سار عليه
 غملي الصحيح باقضي للمكان فلا يترك إلا ما لو ضربه تعالى أن الجرح وتيمم الجرح في الوجه والمعين

(١) قوله إن يصلها أي
 الظاهر لأنه لم يتيمم طأ
 قبل وقتها بل تيمم لغيرها
 في وقته وصلها هي به
 ومثلها ما لو تيمم للظهور في
 وقتها مثلاً ولم يصلها به
 حتى دخل وقت العصر
 فصلاها في وقتها به
 فإنه يصح اد وحديثه
 يلغز فيقال لنا صورة
 يصح فيها صلاة بتيمم
 لم تيمم به مع أنه أيضاً
 قبل دخول الوقت
 ونظمت هذا الغز بقولي
 وما تيمم صلى صلاة
 به لم يستبح في الشرع
 أصلاً
 ومع هذا تيمم قبل وقت
 أجب سؤالي حبائك الله
 فضلاً اه

في وقت جواز غسل العليل فالجنب يتيمم متى شاء والمحدث لا يتقبل من عضو حتى يغسله كله وما تقدم
 ما شاء فان جرح عضو أو قتيمة أو بتر أو جرح بالدماء ولا يجوز مسح الجرح بالماء وإن لم يضره فإن كان الجرح على عضو التيمم
 وجب مسح التراب فان احتاج لصابون أو لصوق أو جيرة وجب وضعها على طهر ولا يستر إلا ما لا بد منه فان
 خاف من نزحها ضررا وجب المسح عليها كلها بالماء مع غسل الصحيح والتيمم كما تقدم فان كانت في غير
 عضو التيمم لم يجب مسحها بتراب فان أراد أن يصلي فرضا آخر لم يعد الجنب غسلا وكذا المحدث وقيل
 يغسل ما بعد عليه وإن وضع بلا طهر وجب التزع فان خاف فعل ما تقدم وهو آثم ويعيد الصلاة ولا يعيدان
 وضع على طهر ولم يكن في أعضاء التيمم ولا من تيمم لمرض أو جرح بلا ستر إلا من يجرحه دم كثير يخاف من
 غسله فيعيد ولو خاف من شدة البرد مرضا مما تقدم ولم يقدر على تسخين الماء وتدفئة عضو تيمم وأعاد ومن
 فقد ماء وترابا وجب أن يصلي الفرض وحده ويعيد إذا وجد الماء أو التراب حيث يسقط التيمم لإعادة فلا
 يعيد إذا وجد ترابا في الخضر (وواجباته) سبعة النية فيتنوي استباحة فرض الصلاة أو استباحة مفتقر
 إلى التيمم ولا يكفي نية رفع الحدث ولا فرض التيمم فان تيمم لفرض وجب نية الفرضية لا تعيينه من طهر
 أو عصر بل لو تنوى فرض الظهر استباح به العصر ولو تنوى فرضا ونفلا يباح أو نفلا أو جنازة أو الصلاة لم
 يستبح الفرض أو فرضا فله النفل منفردا وكذا النفل قبله وبعده في الوقت وبعده ويجب قرنهما بالنفل
 واستدامتها إلى مسح شيء من الوجه (الثاني والثالث) قصد التراب ونقله فلو كان على وجهه تراب فمسح
 به وألقته الریح عليه فمسح به لم يكف ولو أمر غيره حتى يمسح به وان كان قادرا على الظاهر (الرابع
 والخامس) مسح وجهه ويديه مع مرفقيه (السادس) الترتيب (السابع) كونه بضربتين
 ضربة للوجه وضربة لليدين وقيل إن أمكن بضربة كفي نخرقة ونحوها ولا يجب اتصاله باطن شعر خفيف
 (وسننه) التسمية وتقديم يمينه وأعلى وجهه وفي اليد يضع أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور
 أصابع اليمنى سوى الإبهام ويمر بها إلى الكوع ثم يضم أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ويمر بها إلى المرفق
 ثم يدبر بطن كفه إلى بطن الذراع ويمر بها وإبهامه مرفوعة فإذا بلغ الكوع مسح بطن إبهام اليسرى
 ظهر إبهام اليمنى ثم مسح اليسرى باليمنى كذلك ثم يخلل أصابعه ويمسح إحدى الراحتين بالأخرى ويخفف
 الغبار ويفرق أصابعه عند الضرب على التراب فيهما ويجب نزح الخاتم في الثانية ولو أحدث بين النفل
 ومسح الوجه بطل ووجب أخذ ثمان ويبطل التيمم عن الوضوء بنواقض الوضوء وبثوهم قدرته على ماء
 يجب استعماله كروية مراب أو ركب قبل الصلاة أو فيها وكات مما تعاد كتيمم حاضر لثقل الماء فان لم تعد
 كتيمم مسافر فلا ويمها وتجزئه لكن يتب قطعها ليستأنفها بوضوء وإن رآه في نفل وتنوي عددا أتمه
 والافر كعتين ولا يجوز بتيمم أكثر من فريضة واحدة مكتوبة أو مندورة وما شاء من النوافل والجائز

(باب الحيض)

أما من يحيض فيه المرأة استكمال تسع سنين تقريبا فلورأته قبل تسع سنين لزم أن لا يباح طهر أو حيض فهو
 حيض والأفلا ولا حد لآخره يمكن إلى الموت وأقل الحيض يوم وإيلة وغالبه ست أو سبع وأكثره خمسة عشر
 يوما وأقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما ولا حد لأكثره فتنى رأته ما في سن الحيض ولو حاملا وجب
 ترك ما تركه الحائض فان انقطع دمها أو أقله تبين أنه غير حيض فتقضى الصلاة فان انقطع لاقه أو أكثره أو ما
 بينهما فهو حيض وإن أوزا أكثره فهي مستحاصة وعلى أمه كماله كورة نكتب الفقه والمهفزة
 والكسرة حيض وإن رأت رتاده أو رقا قاءا ووقادسا كذا في مجاور الجملة عنه ولم يفتص مجموع النساء
 عن يوم زينة فلهذا والتمسك إلى كمالها ممن يوافق الناس طهارة وغالبه ثلثون يوما أو أكثر من ذلك
 فان باور شهته فهو حرم الحيض وإن قام من يهرم بالجنابة ركذا الحرام ويجب في دين الصلاة

ويحرم عبور المسجدان غابت نواحيه والوطء والاستمتاع فيما بين السرة والركبة والطلاق والطهارة بنية
رفع الحدث فان اقطع الدم ارتفع تحريم الصوم والطلاق والطهارة وعبور المسجد ويبقى الباقي حتى تغسل
ولو ادعت الحيض ولم يقع في قلبه صدقها حل له وطؤها وتغسل للمستحاضة فرجها وتشدده وتصبه ثم تموضاً
ولا تؤخر بعد الطهارة الا للاشتغال بأسباب الصلاة كستر عورة وأذان وانتظار جماعة فان أخرت لغير
ذلك استأنفت الطهارة ويجب غسل الفرج وتصبه والوضوء لكل فريضة ومن به سلس البول
كالمستحاضة فيما تقدم (باب النجاسات)

والنجاسة هي البول والغائط والدم والقيح والقي والخر (١) والنبيذ (٢) وكل مسكر مائع والسكب
والخنزير وفرع (٣) أحدهما والودي والندى وما لا يؤكل لحمه اذا ذبح والميتة الا السمك والجراد والآدمي
ولبن ما لا يؤكل لحمه غير الآدمي وشعر الميتة وشعر غيره لما كول اذا انفصل في حياته الا الآدمي ومنى السكب
والخنزير والافحة طاهرة ان أخذت من سخله مذ كالم تأكل غير اللبن وما يسيل من فم النائم ان كان من
المعدة بأن كان لا ينقطع اذا طال نومه نجس وان كان من اللهاوت بأن كان ينقطع فطاهر والعضو المنفصل
من الحي حكمه حكم ميتة ذلك الحيوان ان كانت طاهرة كالسمك فطاهر والا كالحمار فنجس والعلقه والمضغة
ورطوبة فرج المرأة وببيض المأكول وغيره ولبنه وشعره وصوفه ووبره ورشه اذا انفصل في حياته أو بعد
ذكاته وعرق الحيوان الطاهر طاهر حتى الفأرة وريقه ودمه وابن الآدمي ومنه غير نجس وكذا منى غيره
غير السكب والخنزير وقيل نجس ولا يظهر شيء من النجاسات الا الخمر اذا تخلل والجلد اذا دبغ ونجسا (٤)
يصير حيوانا فاذا تخلل الخمر بغير القاء شيء فيها اما بنفسها أو بنقلها من الشمس الى الظل وعكسه أو بفتح
رأسها ظهرت مع أجزاء البدن الملاقية لها وما فوقها مما أصابته عند الغليان وان ألقى فيها شيء فلا والدبغ هو
نزع الفضلات بكل حريف ولو نجس ولا يكفي ملح وتراب وشمس ولا يجب استعمال ماء في أثناءه لكنه
بعد الدبغ كتوب متنجس فيجب غسله بماء طهور ولا يطهر به جلد كلب وخنزير ولو كان على الجلد
شعر لم يطهر الشعر بالدبغ يعني عن قلبه وما تنجس بملاقاة شيء من السكب والخنزير لم يطهر الا بتسله
سبعاً احداً من تراب طاهر يستوعب المحل ويجب مزجه بماء طهور ويندب جعله في غير الاخيرة ولا
يقوم غير التراب مقامه كصابون واشنان ولورأى هرة تأكل نجاسة ثم شربت من ماء دون فلتين قبل أن
تصيب عنه نجسته وان عابت زمناً يمكن فيه ولو غلبت فلتين ثم شربت من القليل لم تنجسه ودخان النجاسة
نجس ويعني عن سببه فان مسح كنبه عن تنور بخرقه يابس فزال طهر أو رطبة فلا فان خبز عليه فطاهر
وأسفل الرغيف نجس ويكفي في بول الصبي الذي لم يأكل غير اللبن الرش مع غلبة الماء ولا يشترط سيلانه
وبول الصبية وكذا الخثي يغسل كالسكبيرة وما سوى ذلك من النجاسات ان لم يكن له عين كفي جرى الماء
عليه وان كان له عين وجب ازاله طعم وان عسروا ونور يريح ان سهلا فان عسرا زالة الريح وحده أو اللون
وحده لم يضر بضره وان اجتمعوا وشترط ورود الماء على المحل لا الحصر ويتدب بعد طهارته غسله ثانية
والتغو يكفي في أرض نجسة بذات المكثرة بالماء ولا يشترط نضوبه ولو ذهب أثر نجاسة الأرض بشمس
أو نار أو ريح لم تطهر حتى تغسل وكل مائع غير الماء كحل ولبن اذا تنجس لا يمكن تطهيره فان كان جافاً
كالمسحك الجاف لم ينجس وما حوله والباقي طاهر وما غسل به النجاسة ان تغير أو زاد وزنه فنجس والا فلا
فان بلغ فلتين فطهر والا حكمه حكم المحل بعد الغسل به وان كان قد حكم بطهارته فطاهر ولا تنجس

(كتاب الصلاة)

انما تجب على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ذكراً أو أنثى على من زال عتله بغير نية وسرعة أو أدلى بنية ضي المرد

(١) قوله والخمر هي
المتخذة من عصير
العنب اه (٢) قوله
والنبيذ هو المسكر من
غير عصير العنب كالتمر
ونحوه قياساً على الخمر
(٣) قوله وفرع أحده
أي مع الآخر أو مع غيره
من الحيوانات الطاهرة
كالتمولد من كلب أو ثوب
أو من خنزير أو شاة سواء
كان النجس أباً أو أما
وسواء كان ولداً أو ولداً
وله وان سفل تغليبا
للمنجاسة اه فشرح
(٤) قوله ونجسا الخ
أي كالدرود المتولد من
نحو الجيف لأن للحياة
أثراً ظاهراً في در
النجاسة اه فشرح

ويؤمر الصبي المميز بما سمع ويضرب عليها لعشر من ثمانين المسلمين وجوز من الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج أو غيره من أركان الإسلام على من لم يسمع على وجهه وكان معافاً من الدين بالضرورة كغيره وقتل بكفره ومن ترك الصلاة بها وانع اعتقاد وجوبها حتى خرج وقتها وطاق (١) وقت ضرورتها لم يكفر بل يضرب عتقه ويصل عليه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يطأ أحد في التأخير إلا نائماً أو ناسياً أو من أخر لأجل الجمع في السفر

﴿ باب المواقيت ﴾

المكتوبات خمس (الظهر) وأول وقتها إذا زالت الشمس وآخره مضر ظل كل شيء (٢) مثله سوى ظل الزوال (والعصر) وأوله آخر الظهر وآخره الغروب لكن إذا صار ظل كل شيء مثليه خرج وقت الاختيار وبقي الجواز (والغروب) وأوله تكامل الغروب ثم بمد بقدر وضوء وستر عورة وأذان وإقامة وخمس ركعات متوسطة فإن أخر الدخول فيها عن هذا القدر عصي وهي قضاء وإن دخل فيه فله استقامتها إلى غيبوبة الشفق الأحمر (والعشاء) وأوله غيبوبة الشفق الأحمر وآخره الفجر الصادق لكن إذا مضى ثلث الليل خرج وقت الاختيار وبقي الجواز (والصبح) وأوله الفجر الصادق وآخره طلوع الشمس لكن إذا أسفر خرج وقت الاختيار ويبقى الجواز والأفضل أن يصل في أول الوقت ويحصل بأن يشتغل أول دخوله بالأسباب كطهارة وستر عورة وأذان وإقامة ثم يصل ويستتني الظهر فيمن أرادها في شدة الحر يبلد حار لمن يمضي إلى جماعة بعيدة وليس في طريقه كثر ظله فيؤخر حتى يصير للحيطان ظل يظله فإن فقد شرط من ذلك نذر التحجيل ولو وقع في الوقت دون ركعة والباقي خارجة فكلها قضاء أو ركعة فأكثر والباقي خارجة فكلها أداء لكن يحرم تعمد التأخير عن الوقت حتى يقع بعضها خارج الوقت ومن جهل دخول الوقت فأخبره ثقة عن مشاهدة وجب قبوله أو عن اجتهاد فلا فلا عمى أو البصير العاجز عن الاجتهاد تقليده لا القادر عليه ويجوز اعتماد مؤذن ثقة عارف وديك مجرب فإن فقد العمى أو البصير مخبراً اجتهد بورد ونحوه وإن أمكنهما اليقين بالبصر فإن تحيرا صبراً حتى يظنا فإن صلياً بلا اجتهد أعاداً وإن أصابا وإن مضى من أول الوقت ما يمكن فيه الصلاة فجئ أو حاضرت وجب القضاء ومتى فاتت المكتوبة بعذر ندب الفور في القضاء وإن فاتت بغير عذر وجب الفور والصوم كالصلاة ويحرم تراخي رمضان القابل ويندب ترتيب الفوائت وتقديمها على الحاضرة إلا أن يخشى فوات الحاضرة فيجب تقديمها وإن شرع في فاتتة ظاناً ساعة الوقت فإن ضيقه وجب قطعها وفعل الحاضرة ومن عليه فاتتة فوجد جماعة الحاضرة فاتتة ندب تقديم الفاتتة منفرداً ثم الحاضرة ومن نسي صلاة فأكثر من الخمس ولم يعرف غيرها لزمه الخمس وينوي بكل واحدة الفاتتة

﴿ باب الأذان والإقامة ﴾

هما سنتان في المكتوبات حتى لمنفرد وجماعة ثانية بحيث يظهر الشعار والأذان أفضل من الإمامة وقيل عكسه فإن أذن المنفرد في مسجد صليت فيه جماعة لم يرفع صوته والرفع وكذا الجماعة الثانية لا يرفعون صوتهم ويسن للجماعة النساء الإقامة دون الأذان ولا يؤذن للفاتتة في الجديد ويؤذن لها في القديم لا يظهر فإن فاتتة صلوات لم يؤذن لها بعد الأولى وفي الأولى اختلاف وبقيم لكل واحدة أو أفاظ الأذان والإقامة معروفة ويجب ترتيبهما فإن سكأت أو تكلم في أثناء طوبى لا بطل أذانه فيستأنف ثم قصر فلا وأقل ما يجب أن يسمع نفسه إن أذن وأقام لنفسه فإن أذن وأقام للجماعة وجب إسماع واحد جميعهما ولا يصح الأذان قبل الرقعة إلا الصبح فإنه يجوز أن يؤذن لها بعد نصف الليل ويندب الطهارة والقيام واستقبال القبلة والالتفات في الحيعتين في الأولى بيناً وفي الثانية شياً لا يلوى عنه ولا يحول صدره وقدميه ويكره للحدث وكراهة

(١) قوله وضاق وقت ضرورتها وهو الوقت الذي يجمع تلك الصلاة فيه اهـ شرح (٢) غالب النسخ ظل الشيء

بطلت في الحال ولو أصرم بالظهر قبل الزوال علما لم يتعقد أو جاهلا انعقدت تقلا ولفظ التكبير متعين
 بالعريضة وهو الله أكبر أو الله الأكبر ولو أسقط حرفا منه أو سكت بين كلمتيه أو زاد بينهما أو أدا
 أو بين الباء والراء ألفا لم تنعقد فان عجز لحرس ونحوه وجب تحريك لسانه وشفثيه طاقته فان لم يعرف
 العريضة كبر بأي لغة شاء وعليه أن يتعلم أن أمكنه فان أهمل مع القدرة وضاق الوقت ترجم وأعاد
 الصلاة وأقل التكبير والقراءة وسائر الأذكار أن يسمع نفسه اذا كان صحيح السمع بلا عارض ومجهر
 الامام بالتكبيرات كلها ويشترط أن يكبر قائما في القرض فان وقع منه حرف في غير القيام لم تنعقد فرضا
 وتنعقد تقلا لجاهل التحريم دون عالمه ويندب رفع يديه حذو منكبيه مفرقة الاصابع مع التكبير فان تركه
 عمدا أو سهوا أتى به في أثناء التكبير لا بعده وتكون كفاه الى القبلة مكشوفتين ويحطهما بعد التكبير
 الى تحت صدره وفوق سريره ويقبض كوعه الايسر بكفه الأيمن وينظر الى موضع سجوده ثم يقرأ دعاء
 الاستفتاح وهو وجهت وجهي الى آخره ويندب ذلك لكل مصل (١) مفترض ومنفصل وقاعد وصبي
 وامرأة ومسافر لا في جنازة ولو تركه عمدا أو سهوا وشرع في التعوذ لم يعد اليه ولو أصرم فأمن الامام عقبه
 آمن معه ثم استفتح ولو أصرم فسلم الامام قبل قعوده استفتح وان قعد فسلم فقام فلا ولو أدرك الامام قائما
 وعلم مكانه مع التعوذ والفتحة أتى به فان شك لم يستفتح ولم يتعوذ بل يشرع في الفتحة فان ركع الامام قبل
 ان يتمها ركع معه ان لم يكن استفتح ولا تعوذ والاقراء بقدر ما اشتغل به فان ركع ولم يقرأ بقدره بطلت صلاته
 وان قرأ حيث قلما ركع فتخلف بلا عذر فان رفع الامام قبل ركوعه فاتته الركعة ويندب بعده أعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم ويتعوذ في كل ركعة وفي الاولى آكد سواء الامام والمأموم والمنفرد والمفترض
 والمتصل حتى الجنازة ويسر به في السرية والجهرية ثم يقرأ الفتحة في كل ركعة سواء الامام والمأموم
 والمنفرد والبسملة آتية منها ومن كل سورة غير براءة وحجب ترتيبها وتوالها فان سكت فيها عمدا وظال
 أو قصر وقصد قطع القراءة أو حلقها نذر أو قراءة من غيرها مما ليس من مصلحة الصلاة انقطعت
 قراءته ويستأنفها وان كان من مصلحة الصلاة كتأمينه لتأمين امامه أو فتحه (٢) عليه اذا غلط
 أو سجوده لتلاوته ونحوها أو سكت أو ذكر ناسيا لم تنقطع ولو ترك منها حرفا أو نسيه أو أبدل حرفا بحرف
 لم تصح واذا قال ولا الضالين قال آمين سرا في السرية وجهرا في الجهرية وتؤمن المأموم جهرا مقارنا
 لتأمين امامه في الجهرية وتؤمن ثانيا سرا في الفتحة ثم يندب لامام ومنفرد في الركعة الاولى والثانية
 فقط بعد الفتحة قراءة سورة كاهل ويندب لصبح وظهر طوال المفصل وعصر وعشاء أو ساطه وهغرب
 قصاره ان رضى بطوالها أو ساطه مأمومون محصورون والاحف ولصبح الجمعة لم تنزل وهل أتى واسنة
 المغرب ولسنة الصبح وركعتي الطواف والاستخارة قل يا أيها الكافرون والاحف ويندب الترتيل
 والتدبر وسكره السورة للمأموم يسمع قراءة الامام فان كانت سرية أو جهرية ولم يسمع ابعدا منه نذبت
 اليه أيضا وكذا لو كان يسمع قراءة الامام ولم يسمع على الاصح وطول الاولى على الثانية ونواته ان يسبق
 ركعتان فتداركهما بعد الصلاة نذبت السورة فيهما سرا وجهرا لامام والمنفرد في الصبح والجمعة والعيد بين
 والاسنة وخسوف القمر والارواح والوايين من الترتيل والاشارة في الباقي فان قضى فائتة اقبل
 والنهار ايلاج راقائته النهار والليل نهارا أما الاصح فانه يجهر بقضائها مطلقا ومن لا يحسن القاءه
 لزمه تعلمها والامرء ان يسمع من غيره فان لم يسمع ذلك لم يجز له الا ان يقرأ في الوقت من غير ان يسمع من غيره وان
 أحسن من غيره لزمه سماع آيات لا ينقص حروفها من حروف الله تعالى فان لم يحسن سماعها لزمه سماعها
 بعد حروفها ان لم يحسن سماعها فليقرأ في حروفها وان لم يحسن سماعها فليقرأ في حروفها وان لم يحسن
 أو الآخر أتى بالبل ثم قرأها ثم سجد بقدر ما يشاء لا زيادة ولا نقصا وانما ركعتي

(١) سواء كان منفردا
 أو اماما أو مأموما
 باجوري
 (٢) وهو تنقيته الآية
 عند التوقف فيها
 شرح

في الركعة وشركها ان ينصب ظهره فان مال بحيث خرج عن القيام او ان يركع في الركعة
 أقرب من الركعة الأولى من ظهره لغيره حتى يركع في الركعة ثم يركع في الركعة الأولى
 فركع * ويكره ان يقوم على رجل واحدة وان يامق قدميه وان يقسم أحدهما على الأخرى * وتطويل
 القيام أفضل من تطويل السجود والركوع * ويباح النفل قاعدا ومضطجعا مع اتعده على القيام
 * ثم يركع وأقله ان ينحني بحيث لو أراد وضع راحتيه على ركبتيه مع اعتدال الخلفه لم يدر * ويجب
 الطمأنينة وأقلها سكون بعد ركعته وان لا يقصد بهو به غير الركوع * وأكمل الركوع ان يكبر واقفا
 يديه فيتدنى الرفع مع التكبير فاذا حاذى كفاه منسكبه انحنى ويعد تكبيرات الاتقالات ويضع يديه على
 ركبتيه مفرقة الأصابع ويمد ظهره وعنقه وينصب ساقيه ويحاذي مرقبيه عن جنبه وتضم المرأة ويقول
 سبحان ربّي العظيم ثلاثا وهو أدنى الكمال ويزيد المنفرد وكذا الامام ان رضى المأمومون وهم محصورون
 خامسة وسابعة وتاسعة وحادي عشر ثم يقول اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي
 وبصري وحجّي وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي ثم يرفع رأسه وأقله ان يعود الى ما كان عليه قبل
 الركوع ويطمئن ويجب أن لا يقصد غير الاعتدال فالورفع فرعا من حية ونحوها لم يجزئه وأكمله أن يرفع
 يديه حال ارتفاعه قائدا لسمع الله لمن حمده سواء الامام والمأموم والمنفرد فاذا اتصب قائما قال ربنا لك
 الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ويزيد من قلنا يزداد في الركوع أهل الثناء
 والمجد الحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند
 ثم يسجد وشروط اجزائه ان يباشر مصلاه بجهته أو بعضها مكشوفاً ويطمئن وأن ينال مصلاه ثقل رأسه
 وأن تكون عجزته أعلى من رأسه وأن لا يسجد على متصل به يتحرك بحركته ككم وعمامة وأن لا يقصد
 بهو به غير السجود وأن يضع جزأ من ركبتيه ويطون أصابع رجليه وكفه على الأرض ولو تعدل التنكيس
 لم يجب وضع ومادة ليضع الجبهة عليها بل ينخفض القدر الممكن ولو عصب جبهته لجراحة عمتها وشق
 ازالها سجد عليها بلاعادة هذا أقله وأكمله أن يكبر ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأفقده دفعة ويضع يديه
 حذو منكبيه منشورة الأصابع نحو القبلة مضمومة مكشوفة ويفرق ركبتيه وقدميه قدر شبر ويرفع الرجل
 بطنه عن نخديه وذراعيه عن جنبه وتضم المرأة ويقول سبحان ربّي الأعلى ثلاثا ويزيد من قلنا يزداد في
 الركوع تسبيحا كما سبق في الركوع ثم اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي
 خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين وان دعا فحسن ثم يرفع رأسه
 * ويجب الجاوس مطمئنا وأن لا يقصد برفعه غيره وأكمله أن يكبر ويجلس مفترشا يفرش يسراه
 ويجلس عاليا وينصب يمينه ويضع يديه على فخذه بقرب ركبتيه منشورة مضمومة الأصابع ويقول اللهم
 اغفر لي وارحمني وعافني واجبرني واهدني وارزقني * والاقعاء ضربان أحدهما أن يضع اليديه على عقبيه
 وركبتيه وأطراف أصابعه بالأرض وهو مندوب بين السجدين لكن الافتراش أفضل الثاني أن
 يضع اليديه بالأرض وينصب ساقيه وهذا مكروه في كل صلاة ثم يسجد سجدة أخرى مثل الأولى ثم
 يرفع رأسه مكبرا ويسن أن يجلس مفترشا جلسة لطيفة للاستراحة عقيب كل ركعة لا يعقبها تشهد
 ثم ينهض معتمدا على يديه ويتكبر الى أن يقوم وان تركها الامام جلسها المأموم ولا تشرع لرفع من
 سجود الثلاثة ثم يصلي الركعة الثانية كالاولى الا في النية والاحرام والاستفتاح فان زادت صلته على
 ركعتين جلس بعد هاتفتراشا وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وحده دون آله ثم يقوم مكبرا
 معتمدا على يديه فاذا أقام رغبها حذو منكبيه ويصلي ما تبقى كالثانية الا في الجهر والسورة ويجلس في آخر
 صلاته للثبته متروكا يفرش يسراه وينصب يمينه ويخرجها من تحتة ويفضي بوركته الى الأرض وكيف فقد

ويستحب أن لا يعمد عمده صلاة ويستحب التراخي وهي كل ليلة من رمضان عشرون ركعة في الجماعة ويسلم من كل ركعتين ويوتر بعدها جماعة الاثنى عشر فيؤخره ويستثنى الأخيرة في النصف الأخير بقنوت المسبح ثم يذبح اللهم اننا نستعينك الى آخره وقت الوتر والتراخي ما بين صلاة العشاء وطاوع الفجر (ويصلي الضحى) وأقلها ركعتان وأكملها ثمان وأكثرها اثنا عشره ويسلم من كل ركعتين ووقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال (وكل نفل مؤقت) كالعيد والضحى والوتر وراتب الفرائض اذا فاتت نسي قضاؤه ابدا وان فعل لعارض كالكسوف والاستسقاء والتحية والاستحارة لم يقض والنفل في الليل متى كد وان قل والنفل المطلق في الليل أفضل من المطلق في النهار وأفضله السدس الرابع والخامس ان قسمه أسداسا فان قسمه نصفين فأفضله الأخير أو ثلثا فالأوسط (ويكره) قيام كل الليل دائما ويندب افتتاح التهجد بركعتين خفيفتين وينوي التهجد عند نومه ولا يعتد منه الا ما يمكنه الدوام عليه بلا ضرر ويسلم من كل ركعتين فان جمع ركعات بتسليمه أو تطوع بركعة جاز وله التشهد في كل ركعتين أو ثلاث أو أربع وان كثرت التشهدات وله أن يقتصر على تشهد واحد في الأخيرة ولا يجوز في كل ركعة واذا نوى عدد أقله الزيادة والنقص بشرط أن يغير النية قبلهما فلو نوى أربعاً فسلم من ركعتين بنية النقص جاز أو بلائيه عمدا بطلت أو سهواً أتم أربعاً وسجد السهو ويندب لمن دخل المسجد أن يصلي ركعتين تحيته كلما دخل وان كثر دخوله في ساعة وقوت بالعود ولو نوى ركعتين مطلقاً أو مندورة أو راتبة أو فريضة فقط أو الفرض والتحية حصلوا اذا دخل الامام في المكتوبة أو شرع المؤذن في الاقامة كره افتتاح كل نفل التحية والراتب وغيرهما والنفل في بيته أفضل من المسجد ويلزمه تخصيص ليلة الجمعة بصلاة وصلاة الرغائب في رجب وصلاة نصف شعبان بدعتان مكروهتان

باب سجود السهو

له سببان ترك مأموره وارتكاب منهي عنه فان ترك ركناً واشتغل بما بعده ثم ذكر نذاره وأتى بما بعده وسجد السهو ولو ترك بعضا وعمدا سجد ولو ترك غيرهما لم يسجد وان ارتكب منهيان لم يبطل عمده (١) الصلاة لم يسجد وان أبطل (٢) سجد لسهوه ان لم يبطل سهوه أيضا (٣) ويستثنى مما لا يبطل عمده اذا قرأ الفاتحة أو التشهد أو بعضهما في غير موضعه فانه يسجد لسهوه ولا يبطل عمده والاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين وكان قصيرا بطلت الصلاة باطالتهما عمدا فان طوهما سهواً وسجد ولو نسي التشهد الأول قد كره بعد اتصابه حرم العود اليه فان عاد عمدا بطلت أو سهواً أو جاهلا سجد ويلزمه القيام اذا ذكره وان عاد (٤) قبله لم يسجد ولو نهض عمدا ثم عاد بعضا صار الى القيام أقرب بطلت والا فلا والقنوت (٥) كالتشهد ووضع الجبهة بالأرض (٦) كالاتصاف ولو نهض الامام لم يجز للأمر بالعود له الا أن ينوي مفارقه فلو انتصب مع الامام فعاد الامام اليه حرمت موافقته بل يفارقه أو ينتظره قائما فان وافقه عمدا بطلت ولو قعد الامام وقام المؤمن سهواً لزمه العود لموافقة امامه ولو شك هل سها أو هل زاد ركعا أو هل ارتكب منهي لم يسجد أو هل ترك بعضا معينا أو هل سجد للسهو أو هل صلى ثلاثا أو أربعين على أنه لم يفعله ويسجد لكن ان زال شك قبل السلام يسجد أيضا لصلا مترددا واحتمل أنه زائد وان وجب فعله على كل حال لم يسجد مثاله شك في الثالثة أي ثالثة أم رابعة فتذكر فيها لم يسجد أو بعد قيامه للرابعة سجد وسجد السهو وان تعدت أسبابه سجد وان ولو سجد للمسبوق مع امامه أعاده في آخر صلاته وان سها خلف الامام لم يسجد فان سها قبل الاقتداء به أو بعد سلام الامام سجد ولو سها الامام ولو قبل الاقتداء به وجبت متابعتها في السجود فان لم يتابع بطلت صلاته فان ترك الامام سجد للمأموم ولو نسي المسبوق فسلم مع الامام ثم ذكر نذاره وسجد للسهو وسجد السهو ستة ومائة قبل السلام سواء سها

(١) قوله عمده أي

وسهوه من باب أولى

وذلك كالاتفات

والخطوة والخطوتين

اه بافضل

(٢) قوله وان أبطل

أي عمده وذلك كالسلام

القليل ناسيا أو لا بكل

القليل أو زيادة ركن

فعلى أو تطويل نحو

الاعتدال بغير مشروع

ناسيا وضابط المبطل

فيه أن يز يدعى الذكر

المطلوب فيه قدر الفاتحة

متعمدا وأن يز يدعى

المطلوب في الجلوس

بين السجدين قنر

أقل التشهد متعمدا

اه كرى

(٣) قوله أيضا أي كما

يبطل عمده كالسلام

والعمل الكثيرين

(٤) قوله وان عاد قبله

أي قبل الاتصاف

وقوله لم يسجد أي سواء

صار الى القيام أقرب

أم لا اه جوجرى

(٥) قوله والقنوت أي

في حالت تركه عمدا أو

سهواً وقوله كالتشهد

أي فيهما اه

(٦) أي عقب ترك

القنوت اه جوجرى

حالة الخوف وإذا استأخرف والضم القيل جازاً لا يركب إلى الصلاة وهو ما يجامع ويؤدى
ويؤمن بالركوع والسجود أن يحزوا والسجود أنقص وإن اضطروا إلى الضرب المتتابع حزوا
ولا إعادة عليهم ولا يجوز الصباح

(باب ما يحرم لبسه)

يحرم على الرجل لبس الحرير وسائر وجوه استعماله (١) ولو بطانة ويجوز خشوكة ومخدة وفرش به
ويجوز للنساء استعماله وقيل يحرم عليهن اقتراشه ويجوز للولي الباسه للضيء ما يبلغ والمركب من حرير
وعبيره إن زاد وزن الحرير حرم وإن استويا جاز ويجوز مطرزه (٢) لا يحاوز أربع أصابع
ومطرف (٣) ويجب معنادولة أن يبسط على فرش الحرير متديلاً ونحوه ويجلس فوقه ويجوز لبسه خروجه
مهلكين وستر عورة ومفاجأة حرب إذا فقد غيره وحكة ودفع قل ويجوز ديباج تحين لا يوم غيره مقامه
في الحرب ويجوز لبس ثوب نجس في غير الصلاة ويحرم جلد ميتة إلا للضرورة كمفاجأة حرب ونحوه ويجوز
أن يلبس دابته الجلد النجس سوى جلد الكلب والخنزير ويحرم على الرجال حلى الذهب حتى سن الخاتم
والمطلبي به فالوصدي بحيث لا يبين جاز ويباح شمس وأثمة بذهب واتخاذ أثمة منه لا أصبع ويجوز
درع نسجت بذهب وخودة طليت بمفاجأة حرب ولم يحد غيرهما ويجوز خاتم الفضة وتحلية آلة الحرب بها
كسيف ورمح وطبر وسهم ودرع وجوشن وخودة وخف لا مخرج ولجام وركاب وقلادة وطرف سيور ودواة
ومقامة وسكين ومهنة ودواة وتعليق قنديل ولو بمسجد غير الخاتم من الحلى كطوق ودمليج وسوار وتاج
وفي سقف البيت والمسجد وجدرانها فلو استهلك بحيث لا يجتمع منه شيء بالسبك جازت الاستدانة والأفلا
ويجوز تحلية المصحف والكتب بالفضة للمرأة والرجل ويجوز تحلية المصحف بالذهب للمرأة ويحرم على
الرجل ويجوز للمرأة حلى الذهب كله حتى النعل والمنسوج به بشرط عدم الأعراف فإن أعرفت تخلخل
مائها دينار حرم ويحرم عليهن تحلية آلة الحرب ولو بفضة

(باب صلاة الجمعة (٤))

من لزمه الظهر لزمته الجمعة إلا العبد والمرأة والمسافر في غير معصية ولو سافراً قصيراً وكل ما أسقط الجماعة
أسقطها كالمرض والتمريض وغير ذلك والمقيم بقرية ليس فيها أربعون كاملاً فإن كان بحيث لو نادى
رجل على الصوت بطرف بلد الجمعة الذي من جهة القرية والأصوات والرياح ما كنهه لسمعه مصغح صحيح
السمع واقف بطرف القرية الذي من جهة بلد الجمعة لزمته الجمعة كل أهل القرية وإن لم يسمع فلا تلزمهم ومن
لا تلزمه فإذا حضر الجامع له الانصراف إلا المريض الذي لا يشق عليه الانتظار وجاء بعد دخول الوقت
والأعمى ومن في طريقه وحل فتلزمهم الجمعة ومن لا تلزمه مخير بينها وبين الظهر ويخفون الجماعة في الظهر
إن خفي عذرهم ويندب من يجر زوائده كمرريض وصبيته تأخير الظهر إلى اليأس من الجمعة وإن لم يرج
زواله كالمراة فينفذ بتجهيزه ومن لزمته الجمعة لم يصح ظهره قبل فوات الجمعة ويحرم عليه السفر من طلوع
الفجر إلا أن يكره في طريقه موضع جمعة أو ثرحى رفاته ويتضرر بالتمخلف (ومشروط صحة الجمعة) بعد شروط
العلاء ستة أن تقام جماعة في وقت الظهر بعد خطبتين في خطبة أبنية مجتمعة بأربعين رجلاً أحراراً بالغين
معتقاً مستوطنين حيث تقام الجمعة لا يتفقون عنه إلا الحاجة وأن لا تسبقها ولا تقارنها بجمعة أخرى حيث
لا يشق الاجتماع في موضع واحد أو تلزم واحد من أربعين فلو نقصوا في الصلاة عن الأربعين أخرج الوقت
في أثناء ثبوتها ظهرها ولو شتموا قبل افتتاحها في بناء الوقت أو ظهرها وإن شق الاجتماع بموضع كمصر
وبعضها في موضع آخر لا ينافي بجمعهم بحسب الحاجة ولو لم يشق كسكة أو ما يشق فليفت بمكان فالجمعة هي الأولى والثانية
بأطول أو بعنف معاً أو جئت إلى بين أعمى وقت سبعة أو أربعين أو كمن استلذه خمسة في الجمعة والصلاة إلى رسول الله

(١) قوله وسائر وجوه استعماله كالسنة قال في الإيعاب والاستناد إليه وتوسده انتهى
(٢) مطرزه به من التطريز وهو جعل الطراز الذي هو حرير خالص مراكباً على الثوب اهـ بافضل
(٣) قوله ومطرف أى مسجف من التطريف وهو جعل طرف ثوبه مسجفاً بالحرير بقدر العادة وإن جاوزت أربع أصابع اهـ بافضل
(٤) قوله الجمعة بتثايت الميم والضم أفصح والتسكين للتخفيف اهـ

صلى الله عليه وسلم والوصية بقراءة آية في كل من الخطبتين ويتعين لفظ الحمد والصلاة ولا
يتعين لفظ الوصية فيكفي أطيعوا الله والرايع قراءة آية في إحداهما والخامس الدعاء للمؤمنين في
الثانية وشرطهما الطهارة والستارة ووقوعهما في وقت الظهر قبل الصلاة والقيام قهما وانعود بينهما ورفع
الصوت بحيث يسمعه من يعون تنعقد بهم الجمعة (ويستهما) متبراً وموضع عال وإن سلم إذا دخل وإذا صعد
ويجلس حتى يؤذن ويعتمد على سيف أو قوس أو عصا أو يقبل عليهم في جميعهما والجمعة ركعتان يقرأ في
الأولى الجمعة وفي الثانية المناقون ومن أدرك مع الإمام ركوع الثانية وأطمأن فقد أدرك الجمعة وإن أدركه
بعده وفاته الجمعة فينبوي الجمعة خلقه فإذا سلم أتم الظهر (ويندب) لمريدها أن يغتسل عند الذهاب ويجوز
من الفجر فإن عجز تيم وإن يتنظف بسواك وأخذ ظفرو شعره وقطع راحته كرهية ويتطيب ويلبس أحسن
ثيابه وأفضلها البيض والإمام يز يد عليهم في الزينة * ويكره للمرأة إذا حضرت الطيب وفاخر الثياب ويكره
وأفضله من الفجر ويمشي بسكينة ووقار ولا يركب إلا لعنرو ويدنو من الإمام ويستغل بالذكر والتلاوة والصلاة
ولا يخطئ رقاب الناس فإذا وجد درجة لا يصل إليها إلا بالخطي لم يكره * ويحرم أن يقيم رجلاً ويجلس
مكانه فإن قام باختياره جاز * ويكره أن يؤثر غيره بالصف الأول أو بالقرب من الإمام وبكل قرينة
ويجوز أن يبعث من يأخذ له موضعاً يبسط شيئاً فيه لكن لغيره أزالته والجلوس مكانه * ويكره الكلام
والصلاة حال الخطبة ولا يحرم أن يدخل صلى التحية فقط ويخفها * ويتنب الكهف والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجمعة ويومها ويكثر في يومها الدعاء رجاء ساعة الاجابة وهي ما بين جلوس
الإمام على المنبر إلى فراغ الصلاة

﴿ باب صلاة العيدين ﴾

هي سنة مؤكدة ويندب لها الجماعة ووقتها من طلوع الشمس ويندب من ارتفاعها قدورج إلى الزوال
وفعلها في المسجد أفضل إن اتسع فإن ضاق فالصحرأ أفضل * ويندب أن لا يأكل في الأضحية حتى يصلي
ويأكل في الفطر قبل الصلاة تمرات وتراو يغتسل بعد الفجر وإن لم يصل ويجوز من نصف الليل
ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه * ويندب حضور الصبيان بزياتهم ومن لا تشتهي من النساء بغير طيب
ولا زينة ويكره لשתاة ويكره بعد الفجر ما شياو يرجع في غير طريقه ويتأخر الإمام إلى وقت الصلاة
وينادي لها وللأسوف والاستسقاء الصلاة جامعة وهي ركعتان ويكبر في الأولى بعد الاستفتاح وقبل
التعوذ سبع تكبيرات وفي الثانية قبل التعوذ خمساً غير تكبيرة القيام يرفع فيها اليدين ويدكر الله تعالى
بينهن ويضع اليمنى على اليسرى ولو ترك التكبير أو زاد فيه لم يسجد للسهو ولو نسيه وشرع في التعوذ فبات
ويقرأ في الأولى وفي الثانية اقتربت وإن شاء قرأ أصبح اسم ربك الأعلى والغاشية ثم يخطب
بعدهما خطبتين كالجمعة ويفتح الأولى ندباً تنسخ تكبيرات والثانية بسبع ولو خطب قاعداً جاز والتكبير
هي صل ومقيد فالمرسل وهو ما لا يتقيد بحال بل في المساجد والمنازل والطرق يسن في العيدين من غروب
الشمس ليأتي العيد إلى أن يحرم الإمام بصلاة العيدين والمقيد هو ما يؤتي به عقيب الصلوات يسن في الصحر
فقط من صلاة ظهر النحر إلى صلاة صبح آخر التشريق وهو رابع العيد يكبر خلف الفرائض
المؤداة والمقضية من المدة وقبلها والمندورة والجنائز والنوافل ولو قضى فوائت المدة بعده لم يكبر وصيغته
الله أكبر الله أكبر الله أكبر فأن زاد ما اعتاده الناس فحسن وهو الله أكبر كبيراً إلى آخره ولو رأى في
عشر ذي الحجة شيئاً من الأنعام فكبير

﴿ باب صلاة الكسوف ﴾

هي سنة مؤكدة ويندب لها الجماعة في أجمع ويحضرها من لا هيمة لها من النساء وهي ركعتان

وأقلها أن يحرم فيقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يركع فيقرأ الفاتحة ثم يركع فيطمأن ثم يسجد سجدتين فهذه ركعة فيها قيامان وقراءتان وركوعان ثم يصلي الثانية كذلك ولا يجوز زيادة قيام وركوع لتفادي الكسوف ولا يجوز التمسك لتبعية وأقلها أن يقرأ بعد الاقتراح والتعوذ والفاتحة البقرة في القيام الأول وآل عمران في الثاني والنساء في الثالث والمائدة في الرابع أو نحو ذلك ويسبح في الركوع الأول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين وفي الثالث بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين وباقيها كغيرها من الصلوات ثم يخطب خطبتين كالجمعة فإن لم يصل حتى تجلي الجميع أو غابت كاسفة أو طلعت الشمس والقمر خاسف لم يصل ولو أحرم فتجلت أو غابت كاسفة أمها

﴿ باب صلاة الاستسقاء ﴾

هي ستمو كدة ويندب لها الجماعة فإذا أجدت الأرض أو انقطعت المياه أوقلت وعظ الامام الناس وأمرهم بالتوبة والصدقة ومصالحة الأعداء وصوم ثلاثة أيام ثم يخرجون في الرابع إلى الصحراء صياما في ثياب بذلة (١) ويخرج غير ذوات الهيمنة من النساء والبهائم والسيوح والجمائر والأطفال والصغار والصلحاء وأقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستسقون بهم وبذ كركل في نفسه صالح عملهم ويستشفع به وإن خرج أهل النعمة لم يفعلوا لكن لا يختلطون بناوهم ركعتان كالعبادة ثم يخطب خطبتين كالعبادة إلا أنه يقتصرهما بالاستغفار بدل التكبير ويكثر فيهما من الاستغفار والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ومن استغفروا ربكم أنه كان كفورا الآية ويستقبل القبلة في أثناء الخطبة الثانية ويحول رداءه ويفعل الناس كذلك ويبالغ في الدعاء سرا وجهرا فإن صلاوا لم يسقوا أعادوها وإن نأهوا فاستقوا قبل الصلاة صاوا شكر أو سألوا الزيادة * ويندب لأهل الحصب أن يدعوا أهل الجذب حلف الصلوات * ويندب أن يكشف بعض بدنه ليصيبه أول مطر يقع في السنة * وسبح للرعند والبرق (٢) وإذا كثر المطر وخشى ضرره دعا برفعه بما ورد في السنة اللهم حوالينا ولا علينا إلى آخره

﴿ كتاب الجنائز ﴾

يندب لكل أحد أن يكثر ذكر الموت والمريض آكد ويستعمله بالتوبة ويعود المريض ولو من رمد ونعم بها العتق والصدوق فإن كان دميها فإن اقترن به قرابة أو جوار نذرت عيادته والأبيحت * ويكره إطالة التعويد عنده وتسبب عسا الألقاب به ونحوهم مما أسر أو تبرك بأفكل وقت ما لم ينفذ طمع في حياته دعاه وانصرف والأرغبة في التوبة والتوابع وإن رأى منزولا بالعلماء في رحمة الله ووجهه إلى التوبة على جنبه الأيمن فإن تعذر فاليسرى ثم سرعاه ولقنه قول لا إله إلا الله معهما فيقولها بلا إلحاح ولا يقل قل فادأقاها توك حتى تسلكم بذرها وإن يكون المؤمن عرسه ثم لم يترك وعداوة وأدامت ندب الأرواح ثم تسميته رسله اسمه وتلمين معاسله ونزع ثيابه * يستحب بوب خفيف يجعل على طهشي ثقيل وسادر إلى قضاء دسأو أبوات منه وتتميزه منه وتجهيزه فادامات بجا تترك ليعين موته * وعسله وتكفيه والصلاة عليه ووجهه يدس حروضر كونه

﴿ فصل ﴾ ثم يندب إذا كان رجلا فالأولى بعسله الأب ثم الخدم ثم الابن ثم الاخ ثم العم ثم ابنه على ترتيب الصبات ثم الرجال الأقارب ثم الاحباب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وإن كان امرأة عسلها النساء الأقارب ثم الاجانب ثم الروح ثم الرجال المحارم وإن كان كافرا فأقاربه الكفار حتى * ويندب كون الغاسل أمينا ويسير الميت في القبر لا يحضره من الغاسل وجهه ويسخر من أول عسله إلى آخره والأولى تحت سقف دسأو بارد الإحاحه ويحرم سطر عورته ومسها لا بخرقة * ويندب أن لا ينظر إلى غير ما ولا يسهه الا

(١) قوله في ثياب بذلة
بموجدة مكسورة وذال
مجهمة ساكنة ما يلبس
من ثياب المهنة وقت
العمل اه
(٢) قوله وسبح للرعند
بان يقول سبعان من
يسبح الرعد بحمده
والملائكة من خيافته
وقوله والبرق بان يقول
سبحان الذي يرى
عباده السبرق خوفا
وطمعا اه موجز

بخرقة ويخرج مافي بطنه من الفضلات ويستنجيه ويوضئه وينوي غسله ويغسل رأسه وحيتته وجسده بماء وسدر ثلاثا يتعهد كل مرة امرار اليد على البطن فان لم يتظف زاد وثراو يجعل في الماء قليل كافور وفي الاخيرة آكد وواجبه تعميم البدن بالماء ثم يشف بثوب فان خرج منه شيء بعد الغسل كفاه غسل المجل

(فصل) ثم يكفن فان كان رجلا ندب له ثلاث لفاق بيض مغسولة كل واحدة تستر كل البدن لا تقيص فيها ولا عمامة فان زاد عليها قيصا وعمامة جاز ويحرم الحرير والمرأة ازار وخمار وقيص ولفاقتان سابقتان ويكره طاحر يرومن عفر ومعفر والواجب في الرجل والمرأة ما يسترا العورة ويبخر الكفن ويدور عليه الحنوط والكافور ويجعل قطناً يحوط على منافذه ومواضع السجود ولو طيب جميع بدنه فحسن فان مات محرماً حرم الطيب والنخيط وتغطية رأس الرجل ووجه المرأة ولا ندب أن يعد لنفسه كفناً الا أن يقطع بحله او من أثر أهل الخير

(فصل) ثم يصلى عليه ويسقط الفرض بذكروا حدون النساء ان حضرهن رجل فان لم يوجد غيرهن لزمهن ويسقط الفرض بهن * وتندب فيها الجماعة وتكره في المقبرة وأولى الناس بالصلاة أولاهم بالغسل من أقاربه الا النساء فلاحق لهن ويقدم الولي على السلطان والاسن على الاقرب وغيره فان استووا في السن رتبوا كباقي الصلاة ولو أوصى أن يصلى عليه أجنبي قدم الولي عليه ويقف الامام عند رأس الرجل وعجيزة المرأة فان اجتمع جنازتان فالأفضل افراد كل واحد بهالة ويجوز أن يصلى عليهم دفعة واحدة ويصعهم بين يديه بعضهم خلف بعض هكذا ويليه الرجل ثم اصبى ثم المرأة ثم الأفضل فالأفضل ولا اعتبار بالرق والحرية ولو جاء واحد بعد واحد قدم الى الامام الاسبق ولو مفضولاً وصلى الا المرأة فتؤخر للذكر المتأخر بحيته ثم يسوي ويجب التعرض للعرضة دون فرص الكفاية ولو صلى على غائب خلف من يصلى على حاضر صرح ويكبر أربعاً رافعا يديه ويضع يماه على يسراه بين كل تكبيرتين فان كبر خمساً ولو عمداً لم يبطل لكن لا يتابعه المأموم في الخامسة بل يتطهر ايسلم معه ويقرأ الماتحة بعد الأولى ويندب التعوذ والتأمين دون الاستفتاح والسورة ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ثم يدعو للمؤمنين ثم يدعو لليت بعد الثالثة فيقول اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبوته وأحباؤه فيها الى ظلمة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا إله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنك أعلم به مني اللهم انه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً الى رحمتك يا غني عن عذابه ومجنناًك راغبين اليك شفعاء له اللهم ان كان محسناً فزدني إحسانه وان كان مسيئاً فتجاوز عنه ولقه برحمتك رصاك وفهدة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبيه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى يصغيه أما الى جنتك يا أرحم الراحمين وحسن أن يقدم عليه اللهم اعف لحيا وميتاً وشاهداً ما وغائباً وصغيراً وكبيراً ودكراً وأنثاء اللهم من أحبي ما فأحبه على السلام ومن قسما فتوفه على الايمان ويقول في الصلاة على الطفل مع عمه ثلثي اسمهم بغير فطرط الأبوية وسماها وذخراً وعظماً واحتماراً وشريحاً تقرب به موازيتها وأدفع الصبر على قبرهما ويقول : «الرابعة اللهم لا تحرمهما شجراً ولا شجراً بعده واغفر لهما» ثم يسلم تسليتين (وراجباًهما) بعد الثانية والثالثة وأربع تكبيرات والعاثمة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأربع التكبيرات ثم يسلم التسليتين ودر اللهم اغفر لهذا الميت والتسليم الأربعة يربطها بغيره يزبد فيه نسل وأنت لا تدب على الخنازة * كره قبل الكبر فان مات في ثوبين لم يردحاً جسد له حلاً له ومن سبته الداء بمضى التسكيات أحسن وقراً راعى استكرتير به الداء كما يفتح اي ذكره ثم يسلم ويغيب آزاره وترجمه اذ لا حتى يذمه بيرة من يذمه أو يذمه بغيره تكبيراً أو

كبره من صلاته وسقطت الصلاة وكبره في الطاعة فلهذا طبع في كبره من تكبيره في كبره
 المأموم حتى كبر الأمام بعدها بثلث صلواته من على نديبه أن لا يعيد ومن فاته على على الفريان كان يوم
 موته بالعادة ولا إلا فلا * ويجوز على الغالب من البلد وان قربت مسافته ولا يجوز على الغالب من البلد
 ولو وجد بعض من يقفن موته غسل وكفن وصلى عليه * ويحرم غسل الشهيد والصلاة عليه وهو من
 مات في معركة الكفار بسبب قتالهم فترفع عنه ثياب الحرب ثم الأفضل أن يدفن ببقية ثيابه الملوثة بالدم
 والولي زرعها وتكفنه (والسقط) ان بكى أو احتاج حكمه حكم الكبير والأقان بلغ أربعة أشهر غسل
 ولم يصل عليه والأدب دفن فقط (وليابد بالدفن) بعد الصلاة ولا ينتظر الا الولي ان قرب ولم يحسن تغير
 الميت * والأفضل أن يحمل الجنازة تارة أو ثمانية قوائم وتارة خمسة والخامس يكون بين العمودين
 المقدسين * ويندب الاسراع فوق العادة دون الخيب ان لم يضرب الميت وان خيف اهتجاره زيد على
 الاسراع * ويندب للرجال اتباعها الى الدفن بقربها بحيث ينسب اليها ويكره اتباعها بناروا بالخور
 في الجحرة وكذا عند الدفن

(فصل) ثم يدفن وفي المقبرة أفضل ولا يدفن ميت على ميت الا أن يبلى (١) الأول كاه ولا ميتان
 في قبر واحد الا لضرورة ككثرة القتل والفناء ويجعل بينهما حائل من تراب وبين المرأة والرجل آكد
 سيما الاجنبيين ولومات في سفينة ولم يمكن دفنه في البر جعل بن لوحي (٢) وألقى في البحر وأقل القبر
 ما يكم الراتحة ويمع السباع ويندب توسيعه وتعميقه قامة وبسطة (٣) واللحد أفضل من الشق الا أن
 تكون الأرض رخوة فيندب الشق ويكره في تابوت الا أن تكون الأرض رخوة أو ندية ويتولاه الرجال
 ولولا امرأة وأولادهم الزوج ان صالح للدفن ثم أولاهم بالصلاة لكن الافقه مقدم على الاسن عكس الصلاة
 ويندب أن يكونوا ترا ويغطي ثوب عند الدفن ويوضع رأسه عند رجل القبر ويسل من جهة رأسه
 ويقول الدفن بسم الله وتلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعوله ويوسده لينة ويفضي بخره الى
 الأرض ويوضع على جنبه الايمن تدبامستقبل القبلة حتما وينصب عليه اللبن ويحتمون دنا ثلاث حثيات
 ثم يمال بالمساحي ويمكث ساعة بعد الدفن يلقنه ويدعوله ويستغفر له ويرفع القبر شيئا الا في بلاد الحرب
 وتسطيحه أفضل ولا يزدفيه على ترابه ويرش عليه الماء ويوضع عليه حصا ويكره تحميمه وبناء
 وخلق وماء ورد وكتابة ومخدة ومضرة تحته ويندب للرجال زيارة القبور ولا بأس مشيه في النعل ويدنو
 منه كحياته ويقول اذا زار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون ويقرأ ويدعو لهم
 بالفقرة وتكره للنساء

(فصل) يندب تعزية كل أقارب الميت الا الشابة الاجنبية من الموت الى ثلاثة أيام تقرربا بعد الدفن
 * ويكره الجاوس ط فلو كان غائبا فقدم بعد مدة عزاه ويقول في تعزية المسلم بالمسلم أعظم الله أجرك وأحسن
 عزاءك وغفر لمتك وفي المسلم بالكافر أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وفي الكافر بالمسلم أحسن الله
 عزاءك وغفر لمتك وفي الكافر بالكافر أخلف الله عليك ولا تقص عهديك وينوي به تكثير الجزية
 والبكاء قبل الموت جائز وبعد خلاف الاولي * ويحرم النديب والنياحة والطم وشق الثوب ونشر الشعر
 * ويندب لأقارب الميت البعداء وجيرانه أن يصلحوا طعاما لأهل الميت الأقر بين يكفهم يومهم وليتهم ويلج
 عليهم ليأكلوا وما فعله أهل الميت من اصلاح طعام وجمع الناس عليه بدعة غير حسنة

كتاب الزكاة

تجب الزكاة على كل حر مسلم ثم ملكه على نصاب حولا فلا تنزيم المكاتب ولا الكافر وأما المرتد فان رجع الى

(١) قوله يبلى الخ أي
 بحيث لا يبقى منه شيء
 لا اللحم ولا العظم اه
 (٢) قوله جعل بين
 لوحي أي يشدين
 لوحيين ثلاثا ينفخ وقوله
 ويلقى الخ أي ليصل الى
 الساحل ولو كان أهله
 كفارا فقد يجده مسلم
 فيدفنه الى القبلة اه
 باجوري
 (٣) قوله وتعميقه قامة
 وبسطة أي الزيادة في
 حفرة جهة الاسفل قدر
 قامة رجل معتدل وقدر
 بسطة يده الى الأعلى
 وذلك نحو أربعة أذرع
 ونصف كما صوبه النووي
 والمراد ذراع آدمي
 وهو شبران تقريبا فلا
 ينافي قول بعضهم انها
 ثلاثة أذرع ونصف
 لأن مراده بذراع العمل
 اه باجوري

الاسلام لزمه المضي وان مات من ماله ولا يلزم لولي آخر بها من ماله لصبي والمجنون من ماله يخرج
 عصى ويلزم لصبي والمجنون اذا صار مكلفين اخراج ما املكه الولي ولو غصب ماله او سرق او ضاع او
 وقع في البحر او كان لغيره على بماتل فان قدر عليه بعد ذلك لزمه كافي ما مضى والا فلا ولو اخرج دارا مستعين
 باربعين دينار او قضاه بقيت في ملكه الى آخر سنتين فاذا حال الحول الاول زكي عشرين فقط واذا حال
 الحول الثاني زكي العشرين التي زكاهما السنة وزكي العشرين التي لم يزكها سنتين ولو ملك نصابا فقط وعليه
 من الدين مثله لزمه زكاة ما يبيده والدين لا يمنع الوجوب ولا تجب الزكاة الا في المواشي والنبات والذهب
 والفضة وعروض التجارة وما يوجد من المعدن والركاز وتجب الزكاة في عين المال لكن لو اخرج من غيره
 جاز فيجرد حوله لان الحول يملك الفقراء من المال قدر الفرض حتى لو ملك مائتي درهم فقط ولم يزكها احوالا
 لزمه الزكاة للسنة الاولى فقط ولو تلف ماله كله بعد الحول وقبل التمكن من الاخراج سقطت الزكاة وان تلف
 بعضه بحيث نقص عن النصاب لزمه بقسط الباقي وسقط بقسط التالف وان تلف ماله كله او بعضه بعد الحول
 والتمكن لزمه زكاة الباقي والتالف ولو زال ملكه في الحول ولو لحظته ثم عاد الى ملكه في الحول او لم يمتدا ومات
 في أثناء الحول سقطت الزكاة ويتبدى المشتري والوارث الحول من حين ملك المال لكن لو زال ملكه
 في الحول قرارا من الزكاة فانه يكره والاصح انه حرام ويصح البيع ولو باع بعد الحول وقبل الاخراج بطل
 في قدر الزكاة وصح في الباقي

﴿ باب صدقة المواشي ﴾

لا تجب الزكاة الا في الابل والبقر والغنم فني ملك منها نصابا حولا كاملا واسامه كل الحول لزمته الزكاة الا ان
 تكون ماشيته عاملة مثل أن تكون معدة للحراثة أو الحمل فلا زكاة فيها المراد بالاسامة ان ترى من السكلا
 المباح فلو علفها زامالا تعيش دونه لو زكت الا كل سقطت الزكاة وان كان اقل فلا يؤثر في اول نصاب الابل
 خمس فتجب فيها شاة من غنم البلد وهي جذعة من الضأن وهي ماله سنة او ثنية من المعز وهي ماله سنتان
 ويجزى الذكرو لو كانت الابل اناثا وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه فان
 اخرج عن العشرين فما دونها بعير يجزى عن خمس وعشرين قبل منه وفي خمس وعشرين بنت مخاض
 وهي التي لها سنة ودخلت في الثانية فان لم يكر في ابله بنت مخاض او كانت وهي معيبة قبل منه ابن لبون
 ذكر او خنثى وهو ماله سنتان ودخل في الثالثة ولو ملك بنت مخاض كريمة لم يكف اخراجها لكن ليس له
 العدول الى ابن لبون فيلزمه تحصيل بنت مخاض او يسمح بالكريمة ان شاء وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي
 ست واربعين حقة وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وفي احدى وستين جذعة وهي التي لها اربع
 سنين ودخلت في الخامسة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة وحدى
 وعشرين ثلاث بنات لبون فان زادت ابله على ذلك وجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي
 مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون وفي مائة واربعين بنت لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقا وفي
 مائتين اربع حقا وخمسين بنتا لبون اربعين فان كان في ملكه خمس بنات لبون واربع
 حقا لزمه الا غبط للفقراء فان قد هما حصل ما شاء منهما وان كان في ملكه احدى الصنفين دون الآخر دفعه
 ومن لزمه سنن وليس عنده صعد درجة واحدة واخذ شاتين تجزيان في عشر من الابل او عشرين درهما
 او نزل درجة ودفع شاتين او عشرين درهما ولو اراد ان ينزل او يصعد درجتين فجزاين فان فقد ايضا الدرجة
 القربى جاز وان وجدها فلا والاختيار في الصعود والنزول للمزكي وفي الغنم والدرهم لمن اعطاه ولا يدخل
 الجبران في الغنم والبقر (واول) نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها بيع وهو ماله سنة ودخل في الثانية وفي
 اربعين سنة وهي ماله سنتان ودخلت في الثالثة وفي ستين تبيعان وعلى هذا ابدى في كل ثلاثين تبيع وفي

كل أربعين سنة (وأول) نصاب القتم أربعون فتجب فيها شاة جذعة ضأن أو ثنية معز وفي مائة واحد
وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم هكذا إلى ألف في كل مائة شاة وهذه
الأوقاص التي بين النصب عقولاً شئ فيها وما يتبع من النصاب في أثناء الحول يزكى لحول أصله وإن لم يرض
عليه حول سواء بقيت الأمهات أو ماتت كلها فالملك أربعين شاة فوالت قبل تمام الحول بشهر أربعين
ومات الأمهات لزمه شاة للتاج فإن كانت ماشيته مراضاً أخذ منها مريضه متوسطة أو صحاحاً أخذ منها
صحيحة أو بعضها صحاحاً وبعضها مراضاً أخذ صحيحة بالقسط فإذا ملك أربعين نصفها صحاح قلنا لو كانت كلها
صحاحاً كم تساوى واحدة منها فإذا قيل أربع دراهم مثلاً قلنا ولو كانت كلها مراضاً كم تساوى واحدة منها فإذا
قيل درهمين مثلاً قلنا حصل لنا شاة صحيحة بثلاثة دراهم ولو كانت الصحاح ثلاثين لزمه شاة تساوى ثلاثة
دراهم ونصفا ومتى قوم الجملة وأخرج صحيحة تساوى ربع عشر كفى نعم لو كان الصحيح فيها دون الواجب
أجزاء صحيحة ومريضه وإن كانت اثناً أو ذكراً أو إناثاً لم يؤخذ في فرضها إلا أنثى إلا ما تقدم في خمس وعشرين
عند فقد بنت مخاض وفي ثلاثين بقرة وفي خمس من الإبل فانه يجزئ ابن لبون وتبيع وجنع ضأن أو ثني
معز وإن تمحضت ذكراً أو إناثاً أو ذكراً مطلقاً كمن يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن
لبون يؤخذ في خمس وعشرين بالتقويم والنسبة وإن كانت كلها صغاراً دون سن الفرض أخذ منها صغيرة
ويجهد بحيث لا يسوى بين القليل والكثير ففصيل ست وثلاثين يكون خيراً من فصيل خمس وعشرين
وإن كانت كباراً وصغاراً لزمه كبيرة وهو سن الفرض المتقدم وإن كانت معيبة أخذ الأوسط في العيب وإن
كانت أنواعاً كضأن ومعز أخذ من أي نوع شاء بالقسط فيقال لو كانت كلها ضأناً كم تساوى واحدة منها إلى
آخر ما تقدم ولا تؤخذ الحامل ولا التي ولدت ولا الفحل ولا الخيار ولا المسنة إلا كل إلا أن يرضى المالك ولو
كان بين نفسين من أهل الزكاة نصاب مشترك من الماشية أو غيرها مثل أن ورثاه أو غير مشترك بل لكل
منهما عشر ون شاة مثلاً مميزة إلا أنهما اشتركا في المراح والمسرح والمرعى والمشرب وموضع الحلب والفحل
والراعي وفي غيرها من الناطور والجرب والدكان ومكان الحفظ زكاة الرجل الواحد

باب زكاة النبات

لا تجب الزكاة في الزروع إلا فيما يقتات من جنس ما يستفبه الأدميون ويبس ويدخر كحنطة وشعير وذرة
وأرز وعدس وحمص وبافلا وحبان وعامس ولا تجب في بثمار إلا في الرطب والعنب ولا تجب في الخضراوات
ولا إلا بازير ومثل الكمون والسكر برتقن انعقد في ملكه نصاب حب أو بدا صلاح نصاب رطب أو عنب
لزمته الزكاة والأفلا والنصاب أن يبلغ جافاً خالصاً من القشر واللبن خمسة أوسق وهو ألف وستائة رطل
بغدادية إلا الأرز والعسل وهو صنف من الحنطة يدخر مع قشره فنصابها عشرة أوسق بقشرهما ولا يخرج
الزكاة في الحب إلا بعد التصنية ولا في الثمرة إلا بعد الجفاف وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في
تكميل النصاب حتى لو أطلع البعض بعد جفاف البعض لاختلاف نوعه أو بلده والعام واحد والجنس واحد
ففيه أياه في تكميل النصاب ويضم أنواع الزرع بعضها إلى البعض في النصاب إن اتفق حصادهما في عام واحد
ولا تضم ثمرة عام أو زرعها إلى ثمرة عام آخر أو زرعها رطباً ولا عنباً لرطب ولا برشبيراً للحمص وإن سقى بلا
مؤنة كالملح ونحوه أو منبأ من سقى بمؤنة كساقية ونحوها والقسط أن سقى بمهائم لا شئ فيه وإن دام
في ملكه سنتين ويحرم على المالك أن يأكل شيئاً من الثمرة أو يتصرف فيها يبيع وغيره قبل الحصر فإن
فعل منه ربح لا يملك أن يبعث خالصاً لا يخرص الثمار ويغناها أنه يدور حول النخلة فيقول فيها
من الرطب أو من التين أو من النخلة بضمن المالك نصيب الفقراء بحسابه في سقته قبل المالك ذلك
فيلقى من ثمرته في أمقر أو منه أو ذرة ولا يملك ذلك التبر فإن قلعها بأكسها يترك ذلك ثم إن زكاة

الجوز واحد والاحمال الجوز والقباض نصف الاستحقاق والباقي من الزكاة
 والمال بحاله دفع المجهل عن الزكاة وان كان مائت الفقىر أو استغنى بغير الزكاة أو مات الدافع أو مضمون المال عن
 النصاب بأكثر من المجهل ولو بيع لم يقع المجهل عن الزكاة ويسترد ان بين المجهل فان كان بافرد
 بزيادة المتصلة كالسمن لا المتقطعة كالولدوان تلفاً حذبه ثم يخرج ثانياً ان كان نصفه الوجوب ثم يخرج
 كالباقي على ملكه حتى لو مغل شاة عن مائة وعشرين ثم ولله سحلة لزومه شاة أخرى ويجوز أن يفرق زكاته
 بنفسه أو بوكيله ويجوز أن يدفعها الى الامام وهو أفضل الا أن يكون جازاً فتفرقه بنفسه أفضل ويندب
 للفقير والساعي أن يدعو للمعطى فيقول أجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما بقيت وجعله لك طهوراً
 ومن شرط الاجراء النية فيمنوى عند الدفع الى الفقير أو الى الوكيل ان هذه زكاة مالى فاذا نوى المالك لم يجب
 فيه الوكيل عند الدفع ويندب للامام أن يبعث عاملاً مسلماً حراً عادلاً فقيهاً في الزكاة غير هاشمي
 ومطلبي ويجب صرف الزكاة الى ثمانية أصناف لكل صنف ثمن الزكاة (أحدها الفقراء) والفقير
 من لا يقدر على ما يقع موقفاً من كفايته وحجز عن كسب يليق به أو شغله الكسب عن الاشتغال بطريق
 فان شغله التعب فليس بفقير ولو كان له مال غائب بمسافة القصر أعطى وان كان مستغنياً بنفقة من تلزمه
 نفقته من زوج وقريب فلا (الثاني المساكين) والمسكين من وجد ما يقع موقفاً من كفايته ولا يكفيه
 مثل أن يريد خمسة فيجد ثلاثة أو أربعة ويأتى فيه ما قيل في الفقير والمساكين ما يزيل حاجتهما
 من عدة يكتسب بها أو مال يتجربه على حسب ما يليق به فينفوت بين الجوهري والبخاري والبخاري وغيرهم
 فان لم يحترف أعطى كفاية العمر الغالب لمثله وقيل كفاية سنة فقط وهذا مفروض مع كثرة الزكاة لعمامة
 فرق الامام الزكاة أو رب المال وكان المال كثيراً والافضل صنف الثمن كيف كان (الثالث العاملون)
 وهم الذين يبعثهم الامام كاتقدم فتم الساعي والكاتب والخاص والقائم فيجعل للعامل الثمن فان كان الثمن
 أكثر من أجرته رد الفاضل على الباقي وان كان أقل كله من الزكاة هذا اذا فرق الامام فان فرق المالك
 قسم على سبعة وسقط العامل (الرابع المؤلفة قلوبهم) فان كانوا كفاراً لم يعطوا وان كانوا مسلمين
 أعطوا والمؤلفة قوم أشرف يرجى حسن اسلامهم أو اسلام نظرائهم أو يجربون الزكاة من مانعها بقرهم
 أو يقاتلون عناعدوا يحتاج في دفعه الى مؤنة ثقيلة (الخامس الرقاب) وهم المكاتبون فيعطون
 ما يؤدون ان لم يكن معهم ما يؤدون (السادس الغارمون) فان غرم لاصلاح بان استدان ديناً للتسكين
 فتنه أدم أو مال دفع اليه مع الغنى وان استدان لنفقته ونفقة عياله دفع اليه مع الفقر دون الغنى وان استدان
 وصرفه في معصية وتاب دفع اليه في الاصح (السابع في سبيل الله) وهم الغزاة الذين لاحق لهم في الديوان
 فيعطون مع الغنى ما يكفيهم لغزوهم من سلاح وفرس وكسوة ونفقة (الثامن ابن السبيل) وهو المسافر
 المجتاز بنا أو المنشئ للسفر في غير معصية فيعطى نفقة ومركوباً مع الحاجة وان كان في بلده مال ومن فيه
 سببان لم يعط الا بأحدهما حتى وجدت هذه الأصناف في بلد المال فنقل الزكاة الى غير هاتين ولم يجز الا أن
 يفرق الامام فله النقل وان كان ماله بيادية أو فقدت الأصناف كلها ببلده نقل الى أقرب بلد اليه ويجب
 التسوية بين الأصناف لكل صنف الثمن الا العامل فقتر أجرته فان فقد صنف في بلده فرق نصيبه على
 الباقي فيعطى لكل صنف السبع أو صنفان فلكل صنف السدس وهكذا فان قسم المالك واحداً الصنف
 محصورون أو قسقى الامام مطلقاً أو مكن الاستيعاب لكثرة المال وجب وان قسم المالك وهم غير محصورين
 فاقبل ما يجوز أن يدفع الى ثلاثة من كل صنف الا العامل فيجوز واحد ويندب الصرف لأقاربه
 الذين لا يلزمه نفقتهم وأن يفرق على قدر الحاجة فيعطى من يحتاج الى مائة مثلاً قدر نصف من يحتاج مائتين
 ولا يجوز أن يفتح لكافر ولا لبني هاشم وبني المطلب ولا لمن تلزمه نفقته كزوجة وقريب ولو دفع لفقير

نحاطة من أقصى القم ان قدس على قطعها وبجها فتركها حتى نزلت أو طلع الفجر وهو مجامع فاستدام ولو لحظة
وهو في جميع ذلك ذاكر الصوم عالم بالتحريم بطل صومه وعليه قضاء وامساك بقية النهار وضابطا لمفطر ووصول
عين وان قلت من متقدم مفتوح الى جوف والجماع والائزال عن مباشرة أو استمناء عالما بالتحريم ذا كرا
للصوم ويلزمه لا فساد الصوم في رمضان بالجماع مع القضاء الكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من
العيوب المضرة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فان عجز ثبت في ذمته
ولا يجب على الموطوءة كفارة فان فعل جميع ذلك ناسيا أو جاهلا أو مكرها أو غلبه القيء أو أنزل باحتلام
أو عن فكر أو بطل أو نزل جوفه بمضضة واستنشاق بلا مبالغة أو جرى الريق بما بقي من الطعام في خلال
أسائه بعد تخليله وعجز عن مجيء أو جمع ريقه في فمه وابتلعه صرفا أو أخرج على لسانه ثم رده وبلعه أو اقتلع
نخامة من باطنه ولقظها أو طلع الفجر وفي فمه طعام فلعطه أو كان مجامعا فتزج في الحال أو نام جميع النهار أو غشي
عليه فيه وأفاق لحظة منه لم يضره في جميع ذلك ويصح صومه وإذا أكل معتقدا أنه ليل فبان أنه نهار
أو أكل طائلا للغروب واستمر الاشكال وحب القضاء وان طن أن الفجر لم يطلع فأكل واستمر الاشكال
فلا قضاء وان طرأ في أثناء اليوم جفون ولو في لحظة منه أو استغرق نهاره بالانغماء أو طرأ حيض أو نفاس
بطل الصوم * ويندب السحور وان قل ولو بماء والأفضل تأخير ما لم يف الصبح والأفضل تعجيل
المطر إذا تحقق الغروب ويمطر على تمرات وترا فان لم يجد الماء أفصل ويقول اللهم لك صمت وعلى رزقك
أنطرت * ويندب كثرة الجود ووصلة الرحم وكثرة تلاوة القرآن والاعتكاف سبعا العشر الأواخر وأن يطر
الصوم ولو بماء وقديم غسل الجنابة على الفجر وترك الغيبة والكذب والفحش والشهوات والعصا
والجماعة فان شئت فليقل انى صائم وتحرم القصة لمن حركت شهوته والوصال بان لا يتناول في الليل شيئا
ولو شرب ماء ولو جرعة عند السحور فلا تحريم ويكره دوق الطعام وعال وسواك بعد الروال لا لكل
واستحمام ويكره لكل أحد صمت يوم الى الليل ومن لم يمه قضاء شيء من رمضان يندب له أن يقضيه
متتابع على الفور ولا يجوز أن يؤخر القضاء الى رمضان آخر بعذر عذر فان أخر لزمه مع القضاء عن كل يوم
مد طعام فان أخر رمضانين فدان وهكذا سكر السنين ومن مات وعليه صوم تمكن من فعله
أطعم عنه عن كل يوم مد طعام

فصل في بدب صوم ستة من شوال وتسبب متتابعة نبي العيد فان فرقها جاز وناسوعا وعاشوراء وأيام البيض
في كل شهر الثالث عشر والثاني والخميس وعشر ذى الحجة والأشهر الحرم وهي أربعة ذو القعدة
وذو الحجة والمحرم ورجب وأقلها ربه في رمضان المحرم ثم رجب ثم شعبان وصوم يوم عرفة الا للحاج
بعرفة فطره أو لغيره ان لم يكره كنه ترك الأولى وذكره صوم الدهر ان صره أو قوت حقا والام بكره
محرم ولا يصح له في يوم العيد من أيام التشريق وهي ثلاثة بعد الاضحى ويرم الشك وهو أن يحدث
الرؤية يوم الاثنين من شعبان سن لا مات بعرفة من عيب ووصفة وسوة والا فليس يوم شك فلا يصح
صومه عذر به ان لا عن تدروقا رما التطوع به فان وافق عادة له أو وصله بما قبل نصف شعبان صح
ماله حرم ولم يصح ومحرم وهو ما بعد من شعبان ان لم يوافق عادة لم يملكه مما قبله ومن دخل في صوم
ماله من صلاته ما كان أو فدا أو در صوم ولعليهما وإذا كان نفع لاجار قطعها

فصل في الاعتكاف ستة عشر رجب ورمضان أو أكثر رجب أو أكثر رجب أو أكثر رجب أو أكثر رجب أو أكثر رجب
سكون في جميع رجب في العشرة الأخيرة أربعين وفي أواخر رجب وفي الحادي والثالث والعشرين أربعين
رؤية ليلة القدر رابعة عشر من شعبان أو ثمانية عشر من شعبان أو ثمانية عشر من شعبان أو ثمانية عشر من شعبان
رؤية ليلة القدر رابعة عشر من شعبان أو ثمانية عشر من شعبان أو ثمانية عشر من شعبان أو ثمانية عشر من شعبان

لا يكون من حاضري المسجد الحرام فان فقد المم هناك أو نسيه أو وجده يباع ما كثر من ثمن مثله صام ثلاثة أيام في الحج وينسب كونها قبل يوم عرفة وسبعة اذ ارجع الى أهله وتحت الثلاثة بتأخيرها عن يوم عرفة ويجب قضاؤها قبل السبعة ويقرب بينها وبين السبعة بما كان يفارق في الاداء وهو مدة السبوز اربعة أيام والاطلاق أن ينوي الدحول في النسك من غير أن يعين حالة الاحرام انه حج أو عمرة أو قران ثم له بعد ذلك صرفه لما شاء (ولا يجوز) الاحرام بالحج الا في أشهره وهي شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة فان أحرم به في غيرها انعقد عمرة وينعقد الاحرام بالعمرة كل وقت الا للحاج المقيم للرعي بمى

(فصل) ميقات الحج والعمرة ذوالحليفة لاهل المدينة والحففة للشام ومصر والمغرب ويبلغ لتهامة اليمن وقرن لنجد اليمن ونجد الحجاز وذات عرق لامراق وخراسان والافضل له العقيق ومن في مكة ولو مارا ميقات حجة مكة وميقات عمرته أدنى الحل والافضل من الجمرة ثم التنعيم ثم الحديبية ومن مسكنه أقرب من الميقات الى مكة فيماته موضعه ومن سلك طريقا لا ميقات فيه أحرم اذا حاذى أقرب المواقيت اليه ومن داره أبعد من الميقات الى مكة فالافضل أن لا يحرم الا من الميقات وقيل من داره ومن جاور الميقات وهو يريد الدسك وأحرم دون ذلك لزمه دم فان عاد اليه محرما قبل التلبس بذنك سقط الدم

[illegible]

عن يساره ويطوف ويقول عند الباب اللهم ان هذا البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك
وهذا مقام العائدين من النار فاذا وصل الى الركن الذي عند فتحة الحجر قال اللهم اني أعوذ بك من
الشك والشرك والشفاق والتفاق وسوء الاخلاق وسوء المتقلب في المال والأهل والولد ويقول قبالة
الميزاب اللهم اظني في ذلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاس نبيك محمد صلى الله عليه وسلم مشربا هنيا
لا ظمأ بعده أبدا ويقول بين الركن الثالث واليماني اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً
وعملاً مقبولاً وتجاراً لن تبور يا عزيز يا غفور فاذا بلغ الركن اليماني لم يقبله بل يستلمه ويقبل يده بعد
ذلك ولا يقبل شيئاً من البيت الا الحجر الاسود ولا يستلم شيئاً الا اليماني وهو الذي قبل الحجر الاسود ثم اذا
وصل الى الحجر الاسود فقد مكث له طوفة يفعل ذلك سبعا ويسن في الثلاثة الاولى منها الاسراع ويسمى
الرمل وانما يشرع هو الاضطباع في طواف يعقبه سعي فان رام السعي عقب طواف القدوم فعلهما وان
رام عقب طواف الافاضة أخرهما اليه ويقول في رمله اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنبا
مغفورا وان يمشي على مهله في الاربعه الاخيرة ويقول فيها رب اغفر وارحم واعف عما تعلم انك
انت الأعز الأكرم ربنا آتنا في الدنيا حسنة الآخرة وهو في الاوتاد آكد ويقبل الحجر الاسود في كل
طوفة وكذا يستلم اليماني وفي الاوتار كدفان عجز عن تقبيله لرجة أو خاف أن يؤذي الناس استلمه بيده
وقبلها فان عجز استلمه بعصا وقبلها فان عجز أشار اليه بيده وهذا حقيقة وهو أن يجدار البيت شاذروان
كالصفة والزلاقة وهو من البيت فعند تقبيل الحجر يكون الرأس في هواء الشاذروان فيجب أن يثبت
قدميه الى فراغ من التقبيل ويمتد قائماً بعد ذلك يمر فان انتقلت قدماه الى جهة الباب وهو متطامن في
التقبيل ولو تدراً صعب ومضى كما هو لم تصح تلك الطوفة فالا حياط اذا اعتدل من التقبيل أن يرجع الى
جهة يساره وهي جهة الركن اليماني قدرا يتحقق به انه كما كان قبل التقبيل وواجبات الطواف ستر
العورة فتى ظهر شيء منها ولو شعرة من شعر رأس المرأة يمسح وطهارة الحدث والنجس في البدن والثوب
وموضع الطواف وأن يطوف داخل المسجد الحرام وأن تستكمل سبع طوافات وان يبتدىء طوافه من
الحجر الاسود كما تقدم وان يمر عليه بكل بدنه فان بدأ من غيره لم يعتد بذلك الى ان يصل اليه فنه ابتداء
طوافه وان يجعل البيت على يساره ويمر الى جهة لباب وأن يطوف خارج الحجر ولا يدخل من احدى
فتحتيه ويخرج من الاخرى وان يكون كله خارجا عن كل البيت فاذا طاف لا يجعل يده في هواء الشاذروان
فيكون ما خرج بكنه عن كل البيت وما سوى ذلك سنن كالرمل والدعاء وغيرهما تقدم ثم اذا فرغ من
الطواف صلى ركعتين سنة الطواف خلف المقام ويزيل هيئة الاضطباع فيهما ويقرأ في الاولى بعد الفاتحة
قل يا أيها الكافرون لا اله الا الله وحده لا شريك له هو الله احد ثم يدعو خلف المقام ثم يرجع فيستلم الحجر الاسود ثم يخرج
من باب الصفا ان أراد ان يسعى الآن وله تأخير الى بعد طواف الافاضة فيبدأ بالصفا فيركي على الصفا فيركي على الصفا فيركي
قائمة حتى يرى البيت من باب المسجد فيسنة قبل القبلة ويهليل ربكبر ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له
المثلث ولا الحمد يحيى ويميت بيده ما روى على كل شيء قد لا اله الا الله وحده لا شريك له أن تجرعه ونصر
عبده وهزم الأخراب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاكابر ولا اله الا الله وحده لا شريك له الكافرون ثم يمشي
أحسب ثم يعيد هذا الذكر كله للدعاء فانها وثباتا ثم ينزل من الصفا فيمشي على هيئته حتى يبقى منه وبين الميلى
الاخضر اليماني ركن المسجد على يساره قدوسه اذرع فينتدئ سعيه فيسجد سبعا ثم يمشي بين الميلى
الاخضرين الى ركن المسجد والآخر متصل بدار الباس فيسجد ثم يركع السجدة الشديدة
ويعش على الله في الممرات ثم يمشي على الصفا فيسجد ثم يركع السجدة الشديدة ثم يمشي
بين الميلى ركن المسجد فيسجد ثم يمشي على الصفا فيسجد ثم يركع السجدة الشديدة ثم يمشي

حسنة وفاعلها النار فإذا أسير جدا ساروا إلى منى وكانوا سبعة قبل طلوع الشمس فإذا وصلوا إلى وادي محسر وهو بقرب منى أسروا وقدر رمية حجر ثم يسلكون الطريق الوسطى التي يرميهم على جرة العقبة فكانوا يوتئونها وهم ركبوا جرة العقبة تلك الحصيات السبع المنتقاة من المزدلفة ومن أي مكان النقط الحصى جاز من المزدلفة وغيرها لكن يكره أخذها من الرمي والحش والسجد وكما يشترع في الرمي يقطع التلبية ولا يلي بعد ذلك وصورة الرمي أن يقف بطن الوادي بصدار قاع الشمس بحيث تكون عرقه عن يمينه ومكة عن يساره ويستقبل الجرة ويرمي حصاة حصاة يمينه ويكبر مع كل حصاة ويرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه ويرمي رميا ولا ينقد نقدا فإذا فرغ من الرمي ذبح هديا إن كان معه أو فحشى ثم يحلق الرجل جميع رأسه هذا هو الأفضل وله أن يقتصر على ثلاث شعرات منه أو قصرها والأفضل في التقصير قدر أئمة من جميع شعره وأما المرأة فالأفضل لها التقصير على هذا الوجه ويكون حال الحلق مستقبل القبلة مكبرا ويبدأ الخالق بشقه الأيمن ويدفن شعره والخالق ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به ومن لا شعر له أمر موسى على رأسه ثم يأتي مكة في يومه فيطوف طواف الأفاضة وهو ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به وصفته كما تقدم ثم يصلي ركعتين ثم إن كان سعى مع طواف القدوم لم يعده ولا سعى لان السعى أيضا ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به (واعلم) أن الرمي والحلق وطواف الأفاضة الأفضل تقديم الرمي ثم الحلق ثم الطواف فلو أتى بها على غير هذا الترتيب فقدّم وأخر جاز ويدخل وقت الثلاثة بنصف الليل من ليلة النحر ويخرج وقت رمي جرة العقبة بخروج يوم النحر ويبقى وقت الحلق والطواف متراخيا ولو إلى سنين وللحج تحللان أول وثان فالأول يحصل باثنين من هذه الثلاثة أيها كان إما حلق ورمى أو حلق وطواف أو رمي وطواف ففعل اثنين منها حصل التحلل الأول ويحل به جميع ما حرم عليه ما عدا النساء من وطء وعقد نكاح ومباشرة فإذا فعل الثالث حل له كل ما حرمه الأحرار

﴿فصل﴾ فإذا فرغ من طواف الأفاضة والسعى رجع إلى منى وبات بها ويلتقط في أيام التشريق وهو ثاني العيد إحدى وعشرين حصاة من منى ويتجنب المواضع الثلاثة المتقدمة فإذا زالت الشمس رمى بها قبل الصلاة فيرمي الجرة الأولى وهي التي تلي مسجد الخيف فيصعد إليها ويجعلها عن يساره ويستقبل القبلة ويرميها بسبع حصيات حصاة حصاة كما تقدم ثم ينحرف قليلا بحيث لا يناله الحصى الذي يرميه الناس وتبقى الجرة خلفه ويستقبل القبلة ويدعوا ويدكر بخشوع وتضرع بقدر سورة البقرة ثم يأتي الجرة الثانية فيفعل كما فعل في الأولى فإذا فرغ منها وقف ودعا بقدر سورة البقرة ثم يأتي الجرة الثالثة وهي جرة العقبة التي رماها يوم النحر فيرميها بسبع كما فعل يوم النحر سواء في مستقبلها والقبلة عن يساره فإذا فرغ لا يقف عندها ويبيت بمنى ثم يلتقط من الغد وهو ثاني أيام التشريق إحدى وعشرين حصاة فيرمي بها الجرات الثلاث كل جرة بسبع بعد الزوال كما تقدم ولا يجوز رمي الجمار في أيام التشريق إلا بعد الزوال ويجب الترتيب فيرمي ما يلي مسجد الخيف أولا والوسطى ثانيا والعقبة ثالثا ويتب الغسل كل يوم للرمي فإذا رمى في ثاني التشريق ندب للامام أن يخطب خطبة يعلمهم فيها جوار النفر ويودعهم ثم يتخير بين أن يتجهل في يومين وبين أن يتأخر فإذا أراد التحجيل فلينفر بشرط أن يرتحل من منى قبل الغروب فإن شرب وهو بمنى امتنع التحجيل ولزمه المبيت ورمى الغد وإن لم يرد التحجيل بات بمنى والتقط إحدى وعشرين حصاة يرميها من الغد بعد الزوال كما تقدم ثم ينفر ويتب أن ينزل المحصب وهو عند الحبل الذي عند منى بمكة وقد فرغ من حجه وإذا أراد الاعتناء بغيره من الحلق كإتيائه في صفة العمرة فإذا أراد الركوع إلى يسار منى مكة وطاف بركعتين ثم ركع ركعتين ووقف في الملتزم بين الحجر الأسود والباب وقال اللهم إن

كل القرن أو بعضه والافضل أن يذبح بنفسه فإن لم يحسن فليحضر ويجب أن ينوي عند الذبح (ويندب)
أن يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث (ويجب) التصديق بشئ وإن قل والجلد يتصدق به
أو يتنقع به في البيت ولا يجوز بيعه ولا بيع شئ من اللحم ولا يجوز له الاكل من الأضحية المذكورة
﴿فصل﴾ ينسب لمن ولده ولدان يحلق رأسه يوم السابع ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة وأن يؤذن في
أذنه اليمنى ويقيم في اليسرى ثم إن كان غلاماً ذبح عنه شاتان تجزيان في الأضحية وإن كانت جارية فشاة
وتطبخ بحلو ولا يكسر العظم ويفرق على الفقراء ويسميه باسم حسن كـ محمد وعبد الرحمن
﴿باب الأضحية﴾

يؤكل كل بقرة الوحش وحمار الوحش والضبع والثعلب والأرنب والقنفذ والوبر والظبي والضب والنعامة والخيل
ولا يؤكل السنور ولا الخشرات المستعجبة كالنمل والقياب ونحوهما ولا ما يتقوى بنابه كالأسد والفهد والنمر
والذئب والذئب والفرد ونحوهما وما يصطاد بالثعلب كالصقر والشاهين والحداة والغراب والغراب الزرع
فيؤكل وما تولد من مأكول وغير مأكول لا يؤكل كالبغل واليعفور و يؤكل كل صيد البحر الا الضفدع
والتمساح وكلما ضراً كاله سم والزجاج والتراب أو كان نجساً أو طاهراً استقذراً كالصق والمني لا يحل
أكله فإن اضطر إلى أكل الميتة أكل منها ما يسد رمقه فإن وخدميته وطعام الغير أو ميتة وصيدها وهو محرم
أكل الميتة ﴿باب الصيد والقبائح﴾

لا يحل الحيوان الا بالذكاة الا السمك والجراد فيحل ميتهما ويحرم ما ذبحه مجوسي ومرتد وعابد وثن
ونصراني العرب ويجوز الذبح بكل ماله حتى يقطع الا السن والعظم والظفر من الأدمى وغيره متصلاً
أو منه صلاً وما قدر على ذبحه اشترط قطع حلقومه ومريشه ويندب أن يوجه إلى القبلة وأن يحمد الشفرة
وبسرعه امرارها وسمى الله تعالى ر صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وبقطع الاوداج كلها وأن ينحر
الابل قائمة معقولة ويذبح ما عداها مضطجعة على جنبها الا يسر ولا يكسر عنقها ولا يسلخها حتى تموت
و يشترط أن لا يرفع يده في أثناء الذبح فإن رفعها قبل تمام قطع الحلقوم والمريء ثم قطعها لم يحل وأما الصيد
فحيث أصابه السهم أو الجارحة المعامة فمات قبل القدرة على ذبحه حل إذا أرسله بصيرته لم يحل ذكاته ولم يموت الصيد
بشغل السهم بل يحل ذكاته ولا أكلت الجارحة منه شيئاً فإن ماتت الجارحة حل وإن أصابه السهم فوقع في ماء أو
على جبل ثم تردى منه فمات أو غاب عنه بعد أن جرح ثم وجد ميتاً لم يحل وإذا تدبير ونحوه وتعدده رده
أو تردى في بئر أو نادر أخرجه فرمى بتحديد في أي موضع كان من بدنه فمات حل والله أعلم

﴿باب النذر﴾

لا يصح النذر الا من مسلم مكلف في مربة بالانقضاء وهو لا يملك على كذا أو على كذا فيلزمه الاتيان به ومن علق
النذر على شئ فقال إن شئ الله مريضى وعلى كذا لزمه الوفاء بما التزمه عند الشفاء ومن نذر على وجه
الاجابى ان الغصب فقال إن كنت ربداً فعلى كذا فهو باختيار إذا كلف بين الوفاء وبين كفارة اليمين فإن نذر
الحج أو كذا شيئاً ما شياً ونذر الحج ما شياً فحجاً أو جزءاً وعليه دم وإن نذر المضي إلى الكعبة أو مسجد
المدينة أو إلى أهله لزمه ذلك وخيب أن يقصد الكعبة بحج أو عمرة وأن يصلى في مسجد المدينة أو الأقصى
أو يهتف بك أو أن نذر المضي إلى غيرهما من المساجد لم يلزمه ومن نذر صوم سنة بعينها لم يقض أيام العيد
والشهرين ورد في أيام الحيف والنحاس ومن نذر صلاة لزمه ركستان أو عتفاً جزءاً ما يقع عليه الاسم

(كتاب المبيع)

لا يبيح ولا ينجب والنسول والايجاب عن قول المانع أو وكيله بعنك أو ملكتك والقبول هو قول المشرى

أو وكذا اشتريت أو مملكت أو قبضت ويجوز أن يقدم لفظ المشتري مثل أن يقول اشتريت بكذا فيقول بعثك ويجوز أن يقول بعثي بكذا فيقول بعثك فهذا صريح ويعقبا أيضا بالكناية مع النية مثل خذ بكذا أو جعلته لك بكذا ونحو ذلك البيع فيقبل فإن لم ينو به البيع فليس بشئ (ويجب) أن لا يطول الفصل بين الإيجاب والقبول عرفا وإشارة الأخرى كلفظ الناطق (ومرط) للتباين الباطن والعقل وعدم الرق والحجر والأكره بغير حق ويشترط أيضا الإسلام فيمن اشترى له مصحف أو مسلم لا يعتق عليه وعدم الحرابة في شراء السلاح فإن أذن السيد لعبده البالغ في التجارة تصرف بحسب الأذن ولا يجوز لأحد معاملة عبد إلا أن يعلم أن سيده أذن له ببيئته أو بقول السيد ولا يقبل فيه قول العبد والعبد لا يملك شيئا وإن ملكه سيده وإذا انعقد البيع ثبت لكل من البائع والمشتري خيار المجاس مالم يتفرقا أو يختارا الامضاء جيمعا أو يفسخه أحدهما ولكل من البائع والمشتري شرط الخيار في البيع ثلاثة أيام فمادونها لهما أو لأحدهما إلا إذا كان العقد مما يحرم فيه التفرق قبل القبض كإلى الربا والسلم ثم إذا كان الخيار للبائع وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه وإن كان للمشتري وحده فالبيع في زمن الخيار ملكه وإن كان لهما فالملك فيه موقوف إن تم البيع تبين أنه كان ملكا للبائع

(فصل) في بيع شروط خمسة أن يكون طاهرا متفعلا مقدورا على تسليمه مملوكا للعاقبة وللمن ناب العاقبة عنه معاوما فلا يصح بيع عين نجسة كالسكب أو متنجسة ولم يمكن تطهيرها كاللبن والدهن مثلا فإن أمكن كشوب متنجس جاز ولا يصح بيع ما لا ينتفع به كالخشرات وحب حنطة وآلات الملاهي المحرمة ولا بيع ما لا يقدر على تسليمه كعبد آبق وطير طائر ومغصوب لكن إن باع المغصوب ممن يقدر على اتزاعه جاز فإن تبين عجزه فله الخيار ولا بيع نصف معين من أناة أو سيف أو ثوب وكذا كل ما ينقص قيمته بالقطع والكسر فإن لم تنقص كشوب نجس جاز ولا يجوز بيع المرهون دون إذن المرمته ولا بيع الفضولي وهو أن يبيع مال غيره بغير ولاية وكالة ولا بيع مالم يعين كأحد العبدین ولا بيع عين غائبة عن عين مثل بعثك الثوب المروزي الذي في كمر والفرس الأدهم الذي في اصطبل فإن كان المشتري رآها قبل ذلك وهي مما لا يتغير في مدة الغيبة غالب جاز ولو باع عرمة حنطة ونحوها وهي مشاهدة ولم يعلم كياها أو باع شيئا بعمره فضة مشاهدة ولم يعلم وزنها جاز وتكفي الرؤية ولا يصح بيع الأعمى ولا شراؤه وطريقه التوكيل ويصح سلمه بموض في ذمته

(فصل في الربا) لا يحرم الربا إلا في المطعومات والذهب والفضة والعلة في تحريم المطعومات الطعم وفي تحريم الذهب والفضة كونهما قيم الأشياء فإذا بيع مطعوم بمطعوم من جنسه كبر بيرا بشرط ثلاثة أمور المماثلة في القدر والتفاضل قبل التفرق والحلول وإن كان من غير جنسه كبر بشعر بشرط شرطان الحلول والتفاضل قبل التفرق وجاز التفاضل وإن باع نقدا بجنسه كذهب بذهب بشرط الشروط الثلاثة المتقدمة وإن باع بغير جنسه كذهب بفضة بشرط الشرطان وجاز التفاضل وإن باع مطعوما بنقد صح مطلقا ويعتبر التماثل في المكيال بالكيل وفي الموزون بالوزن فلا يصح رطل بر رطل بر إذا كان يتفاوت بالكيل ويجوز أردب بأردب وإن تفاوت الوزن والمراد ما كان يوزن أو يكال في الجواز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن جهل حاله اعتبر ببلد البيع وإن كان مما لا يوزن ولا يكال في العادة ولا جفاف كالفناء والسفر جل والأرجح لم يصح بيع بعضه ببعض فلو باع برأير جزأ فم يصح وإن ظهر من بعد تساويهما كالأوقية تعتبر المماثلة حالة الكمال خلة كمال الثمرة الجفاف فلا يصح رطب برطب أو رطب بتمر وكذا عنب بعنب أو زبيب وزبيب وإن تماثلا فإن لم يجز منه تمر ولا زبيب لم يصح بيع بعضه ببعض ولا يباع دقيق بدقيق ولا يبر ولا خبز بخبز ولا خالص (١) بمشوب ولا مطبوخ بغيره ولا بمطبوخ إلا أن يحف الطبخ

(١) قوله ولا خالص الخ
كلان بلان وفي أحدهما
ماء اه جوجرى

كقبيذ العسل والسمن ولا يجوز مدحجوة ودرهم بدرهمين أو عشرين ولا مدود درهم بمدود درهم ولا مدوثود
بمدين ولا درهم وثوب بدرهمين ولا يصح بيع اللحم بالحيوان

(فصل) لا يصح بيع نتاج التاج كقوله اذ ازلت ناتي وولد ولدها فقد بعثك الولد ولا أن يبيع شب
و يؤجل الثمن بذلك ولا يبيع للامسة والثابذة والحصة ولا بيعتين في بيعة كقولك بعثك هذا بالف نقداً
بألفين مؤجلاً أو بعثك ثوباً بالف على أن تبيعني عبداً بخمسائة ولا يبيع وشرط مثل بعثك بشرط أو
تقرضني مائة ويصح بيع وشرط في صور وهي شرط الاجل في الثمن بشرط أن يكون الاجل معلوماً وأد
برهن به رهناً أو يضمه بهز يد أو أن يعتق العبد المبيع أو شرط ما يقتضيه العقد كالرد بالعيب ونحوه فإن با
وشرط البراءة من العيوب صح وبرئ من كل عيب باطن في الحيوان لم يعلم به البائع ولا يبرأ مما سوا
ولا يصح بيع العربون بأن يشتري سلعة ويدفع درهماً على أنه ان رضى بالسلعة فالدرهم من الثمن والا فله
البائع بجانها ولو فرق بين الجارية وولدها قبل سن التمييز يبيع أو هبة بطل العقد و بعد التمييز يصح ويحرم
أن يبيع حاضر لباد بان يقول الحاضر للبادي الذي قدم بسلعة وهي مما يحتاج اليها في البلد لا تبع الآ
حتى أبيعها لك قليلاً قليلاً بثلثي غالي وأن يتلقى الركب ان في خبرهم بكساد ما معهم ليشتري منهم بغيره وأن يسو
على سوم أخيه بأن يزبد في السلعة بعد استقرار الثمن وأن يبيع على بيع أخيه بأن يقول للشترى افسد
البيع وأنا أبيعك بأرخص منه وأن ينشئ باب يزبد في الساعة وهو غير راغب فيها لغيرها غيره وأن يبيع
العنب ممن يتخذنه خمر فإن باع في هذه الصور كلها محرمة صح البيع وان جمع في عقد واحد ما يجوز و
لا يجوز مثل عبده وعبد غيره بغير اذنه أو خروخل صح فيما يجوز بقسطه من الثمن وبطل فيما لا يجوز
ولم تترى الخيار ان جهل وان جمع في عقدين مختلفي الحكم مثل بعثك عبداً وأجرتك دارى سنة بكذا
وزوجتك ابنتي وبعثك عبداً بكذا صح وقسط العوض عليهما

(فصل) من علم بالساعة عيب الزمان أن يدينه أن لم يبين فقد غش والبيع صحيح فإذا اطلع المشتري على عيب كان عند البائع فله الرد وضابطه ما نقص العين أو القيمة تقصا بآفات بدغرض صحيح والغالب في مثل ذلك المبيع عدمه فيرد إن ان العيب خصيا أو سارقا أو يبول في الفراش وهو كبير فله اطلع على العيب بعد تلفه المبيع تعين الارش أو بـ زوال الملك عنه يبيع غيره لم يكن له طلب الارش الآن فان رجع اليه بعد ذلك فله الرد وإن حدث عند المشتري عيب آخر مثل أن يقتض البكر تعين الارش وامتنع الرد فان رضى البائع بالعيب لم يكن للمشتري طلب الارش فان كان العيب الحادث لا يعرف العيب القديم الا به ككسر البطيخ والبيض ونحوهما لم يمنع الرد فزيادة على ما ذكرنا المعروفة فلا رد بشرط الرد أن يكون على الفور ويشه في طريقه أنه فسخ وان عرف العيب وهو يصل أو بأكل أو بقضي حاجه أولا فله التأخير الى زوال العيب بشرط ترك الاستعمال والانتفاع فان اخرمه كمن استعمل الرد والارش به وتحرم منه رية وهي أ يشاء ان تخلف اليه (١) وتركها يا اليغريه بكثرة الابن اذا اطلع عليه لما شترى بالمال مطلقا (٢) فان كان يبدلها وتباع الابن ردصاعا من تمر بدل الابن ان كان الحيوان مأكولا لا يباح بالتصدي في الرد ثم يروح الجارية ونسويد الشرو ونحوهما ويلزم البائع أن يخبر في بيع المراء بالعيب الذي حدث عنه فبإشترائه بعشرة مثلكم حدث عندي فيه العيب فلا

ويبين الاجل أيضا

فصل في بيع الثمرة - على انه بغير ان كان قبل بدو صلاحها فيجوز للبائع وان كان بعلمه بدو
الفساد فلا بد ان يحيط بكلمة في الاصل او ياخذ بالملوون فيها بلون وان باع الشجرة وثمر
جاري من ثمره - لقطع الزرع الا خضر الثمرة بين بدو صلاحها لا يجوز الا بغير القطع وسمي

(١) قوله أخلاق

الهيئة أى من النعم

أَوْغَيْرَهَا جَمْعُ خَلْفَةٍ

بكر المذبحه وسكون

اللام وبالفاء حمزة

الفرع ١٤ جوہری

(۲) قواعد مطلقا سوا

كان قيل الحلب أو

يحيى

الحب يجوز مطلقا ولا يجوز بيع الحب في سبيل ولا يجوز والوزن والقياس لا يضر في القسرين
(فصل) المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان تلف أو تلفه البائع انسخ البيع وسقط الثمن وان
تلفه المشتري استقر عليه الثمن ويكون اتلافه قبضا وان اخلقه أجنبي لم ينسخ بل يحذر المشتري بين أن
ينسخ فيغرم الأجنبي للبائع القيمة أو يحجز ويعطى الثمن ويغرم الأجنبي القيمة وإذا اشترى شيئا لم يحجز
أن يبيعه حتى قبضه لكن للبائع إذا كان الثمن في الذمة أن يستبدل عنه قبل قبضه مثل أن يبيع بدراهم
فيعتاض عنها ذهبا أو ثوبا ونحو ذلك والقبض فيما نقل الثقل مثل القمح والشعير وفيما يتناول باليد
التناول مثل الثوب والكتاب وقياسها التحلية مثل الدار والأرض فلو قال البائع لأسلم المبيع حتى
أقبض الثمن وقال المشتري لأسلم الثمن حتى أقبض المبيع فان كان الثمن في الذمة ألزم البائع بالتسليم
أولاً ثم يلزم المشتري بالتسليم وان كان الثمن معينا الزمها بان يؤمرا فيسلمها إلى عدل ثم العدل يعطى
لكل واحد حقه

(فصل) إذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في كفيته بان قال البائع بعثك بحال فقال بل بمؤجل أو بعثك
بعشرة فقال بل بخمسة أو بعثك بشرط الخيار فقال بل بلا خيار وما أشبه ذلك ولم يكن ثم بينة تحالف فيبدأ
البائع فيقول والله ما بعثك بكذا ولقد بعثك بكذا ثم يقول المشتري والله ما اشتريت بهذا ولقد اشتريت بكذا
وهي بين واحدة يجمع فيها بين نفي قول صاحبه وإثبات قوله ويقدم النفي فإذا تحالفا فان تراضيا بعد ذلك فلا
فسخ للعقد والافسوخ أنه أو أحدهما أو الحاكم فلو ادعى أحدهما شيئا يقتضي أن البيع وقع فاسدا وكذبه
الآخر صدق مدعى الصحة بيمينه ولو جاء بمعيب لبرده فقال البائع ليس هو الذي بعثته صدق البائع ولو
اختلفا في عيب يمكن حدوثه عند المشتري فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل كان عندك صدق البائع
(باب السلم)

هو بيع موصوف في الذمة ويشترط فيه مع شروط البيع أمور **(أحدها)** قبض الثمن في المجلس
وتكفي رؤية الثمن وان لم يعرف قدره **(والثاني)** كون المسلم فيه ديناً ويجوز حالا ومؤجلاً إلى أجل
معلوم فلو قال أسلمت إليك هذه الدراهم في هذا العبد لم يحجز **(الثالث)** إذا أسلم في موضع لا يصلح للتسليم
مثل البرية أو يصلح لكن لنقله إليه مؤنة اشترط بيان موضع التسليم **(وشرط المسلم فيه)** كونه معلوم
القدر كيلاً أو وزناً أو عدداً أو ذوقاً بمقدار معلوم فلو قال زنة هذه الصخرة أو ممل هذا الزنبيل ولا يعرف وزنها
ولا ميسر الزنبيل لم يصح وأن يكون مقدوراً عليه عند وجوب التسليم مأمون الانقطاع فان كان عزيز
الوجود كجارية وبناتها أو لا يؤمن انقطاعه كشمرة نخلة بيمينها لم يحجز وأن يمكن ضبطه بالصفات كالادقة
والمائعات والحيوان واللحم والقطن والحديد والأحجار والأخشاب ونحو ذلك فيشترط ضبطه بالصفات التي
يختلف بها الغرض فيقول مثلاً أسلمت إليك في عديرتي أيضاً رباحي السن طوله وسمته كذا ونحو ذلك
فلا يجوز في الجواهر والمخملات كاهريسة والغالية والخشاف وكذا ما اختلف أعلاه وأسفله كمنارة وأبريق
أو ما دخلته نار قوية كالخيز والشواء إذا لا يمكن ضبط ذلك بالصفة ولا يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا
الاستبدال عنه وإذا أحضره مثل ما شرط أو أجود وجب قبوله

(فصل) القرض مندوب إليه بإيجاب وقبول مثل أقرضتك أو أسلفتك ويجوز قرض كل ما يجوز السلم
فيه وما لا فلا ولا يجوز فيه شرط الأجل ولا شرط جر منفعة كره الأجداد وأعلى أن تبني عبيدك بكذا فإنه ربا
فان رد عليه المقرض أجود من غير شرط جاز ويجوز شرط الرهن والضامن ويجب رد المثل وان أنزعه عنه
عوضاً جاز وان أقرضه ثم أتيه ببلد آخر طال له الزمان دفعه ان كان ذهباً أو فضة ونحوهما وان كان لحماً مؤنة نحو
حنطة وشعير فلا يلزمه القيمة

باب الرهن

لا يصح الا من مطلق التصرف بدين لازم كالثلث والقرض أو يؤل الى اللزوم كالثلث في مدة الخيار فان لم يلزمه الدين بعد مثل أن يرهن على ما سيقرضه لم يصح (وشروطه) إيجاب وقبول ولا يلزم الا بالقبض باذن الراهن فيجوز للراهن فسخه قبل القبض وإذا لم يأنقأ أن يوضع عند أحدهما أو ثالث وضع والا وضعه الحاكم عند عدل (وشروط المرهون) أن يكون عينا يجوز بيعها ولا ينقل من الرهن شيء حتى يقضى جميع الدين وليس للراهن أن يتصرف فيه بما يبطل حق المرتهن كبيع وهبة أو ينقص قيمته كاللبس والوطء ولا يجوز بما لا يضر كركوب وسكنى ولا يجوز رهنه بدين آخر ولو عند المرتهن وعلى الراهن مؤنه الرهن ويلزم به أصيانة الحق المرتهن وله زوائده كالبني وثمرة وان هلك عند المرتهن بلا تقريط لم يلزمه شيء أو بتقريط ضمنه ولا يسقط بقلبه شيء من الدين والقول في القيمة قوله وفي الرد قول الراهن (وفائدة الرهن) بيع العين عند الحاجة الى وفاء الحق فان امتنع الراهن منه ألزمه الحاكم اما الوفاء أو البيع فان أصر باعها الحاكم

باب التفليس

إذا ألزمه دين حال فطوب فادعى الاعسار فان عجز له مال حبس حتى يقيم بينة على اعساره والاحلف وخلى سبيله الى أن يوسر فان كان له مال وامتنع من الوفاء باعه احكام وولى عنه فان لم يف ماله بدينه وسأل هو أو غرماؤه الحاكم الحجر عليه فاذا حجر لم ينفذ تصرفه في المال وينفق عليه وعلى عياله ماله لم يزل له كسب ثم يبيعه الحاكم ويحتاط ويقسمه على قدر ديونهم وان كان فيهم من ديه مؤجل لم ينقض أو من عنده بدينه رهن خص من ثمنه بقدر دينه ولو وجد أحدهم عين ماله التي باعها له فان شاء ضارب م الغرماء وان شاء فسح البيع ورجع فيها الآن يمنع مانع من الرجوع فيها مثل أن تستحق بشعة أو رغن أو خلطت باجود ونحو ذلك ويترك للمفلس دست ثوب يليق به وقوته وقوت عياله يوم القسمة

باب الحجر

لا يجوز تصرف الصبي والمجنون في مالهما ويتصرف له الولي وهو الأب أو الجد أو الأب عند عجزه ثم الوصي ثم الحاكم أو أئمنه ويتصرف لهما بالامتنع فان ادعى انه انفق عليه ماله أو تلف قبله انه دفعه اليه فلا فاذا بلغ أو أفاق رشيد امان بلغ مصلح حاله و ماله انفق الحجر ولا يسلم اليه المال الا بالاحكام فيبقى به قبل البلوغ وان بلغ أو أفاق مفسد الدين أو ماله استيسم الحجر عليه ولا يجوز تصرفه في المال ببيع و غيره سواء أذن الولي أم لا فان أذن له في النكاح صح فان بلغ رشيد امان بذر حجر عليه الحاكم لا الولي وان عصى لم يعد عليه الحجر والبلوغ بالاحتلام أو باستكمال خمس عشرة سنة أو بالحيض والحزن في الحار يتردد اذا علم

باب الحوالة

يشترط فيها رضا المحيل ودول المحتال دون رضا المحال عليه ولا يصح سلب من لا دين عليه رهنه بدين لازم على دين لازم بشرط العلم بما يحال به وعليه وساو يهما جنسا وقبرا وصحة وكسيرا وحالا لا أبدا ببراء بها التحيل عن دين المحتال والمحال عليه عر دين المحيل وتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه فان ادعى على المحتال أخذ من المحال عليه لفاس المحال عليه أو تجده أو غير ذلك لم يرجع الى المحيل

باب الضمان

يصح ضمان من يصح تهرنه في ماله فلا يصح من صبي ومجنون رهنه بدين لازم أو يادن لا بد منه ولا يجوز عليه بفلس من يادن له سواه ولا يترط منه نقضه ولا يترط منه رهنه بدين لازم من نفسه ولا معرفته (وشروطه) ان يكون المضمين ذميا مائرا وان يأتي باذن المدين اذا كان كاهنا وبذلك أو بمثلته ونحو ذلك ويجوز تهرنه على شرطه إذا جاء به ضمان ففسده رهنه بدين لازم

(فصل) العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها ان كان البذر من المالك سمي منارعة أو من العامل سمي مخابرة وهما باطلتان الآن يكون بين النخيل بياض وان كثر فصح المزراعة عليه تبعاً للمساقاة على النخيل وان تفاوت المشروط في المساقاة والمزراعة بشرط أن يتحد العامل في الأرض والنخيل ويعسر أفراد النخل بالسقي والبياض بالعمارة وان تقدم فقط المساقاة فيقول ساقيتك وزارعتك وأن لا يفصل بينهما ولا يجوز المخابرة تبعاً للمساقاة

(باب الاجارة)

تصح ممن يصح بيعه (وشروطها) ايجاب مثل أجرتك هذا أو منفعة أو أكريتك وقبول وهي على قسمين اجارة ذمة واجارة عين واجارة لذمة أن يقول استأجرت منك دابة صفتها كذا أو استأجرتك أنت حصل لي خياطة ثوب أو ركنوني إلى مكة واجارة العين مثل استأجرت منك هذه الدابة أو استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب (وشروط) اجارة الذمة قبض الاجرة في المجلس (وشروط اجارة العين) أن تكون العين معينة مقدوراً على تسليمها يمكن استيفاء المنفعة المذكورة منها ويتصل استيفاء منفعتها بالعقد ولا يتضمن الانتفاع استهلاك عينها وأن يعقد إلى مدة تبقى فيها العين غاباً ولو مائة سنة في الأرض فلا تصح اجارة أحد العبدین ولا غائب وأبقى وأرض لا ماء لها ولا يكفيها المطر الزرع وحائض لكنس مسجد ومنكوحة الرضاع بلا ذن زواج ولا استئجار الدائم المستقبل غير المستأجر ويجوز له ولا الشئع للوقود ولا مالا يبقی السنة مثلاً أكثر منها (وشروطها) أن تكون المنفعة مباحة متقومة معاومة كقوله أجرتك ازرع أو تبني أو تحمل قنطار حديد أو قطن في مدة معاومة وباجرة معاومة ولو بالرؤية جزافاً أو منفعة أخرى فلا تصح على زمر وجل خمر لغير ارتهاؤه ببيع لا كالة فيها وان روجت السلعة وحل قطار لم يعين ما هو وكل شهر بدرهم ولم يبين جملة المدة ولا باطمة والكسوة هي المنفعة قد لا تعرف الا لزمان كالسكنى والرضاع فتقر به وقد لا تعرف الا بالاعمال كالسج ونحوه فتقر به وقد تعرف بهما كالخياطة والبناء وتمايم الفراش فتقدر بأحدهما فان قدرت بهما فقال لتخيط لي هذا الثوب يباخر هذا اليوم لمصح (وتشترط) معرفة الراكب بمشاهدة أو وصف نام وكذا ما يركب عليه من مخم وغيره وفي اجارة الذمة ذكر جنس الدابة ونوعها وكونها ذكراً أو أنثى والاستئجار المركوب لا للحمل الا أن يكون لنحو زجاج وما يحتاج اليه للتمكن من الانتفاع كالمفتاح والزام والتمتع والسرير وهو على المكري أو الكمار الانتفاع بالحمل والحمل والعلو والحمل في المكري وفي المكري في اجارة الذمة يخرج معه والحمل والحمل والركاب الشيخ وبراءك الجمل للمرأة والضيف والمكثري أن يستوى النعمة بالمعروف أو مثلها لما بنفسه أو مثله فاداً استأجر ليزرع حفظة زرع مثلها أو ليركب أركب مثله وان جاوز المكان المكثري اليه لزمه المصير في المكان وأجرة المثل لازد ويجوز تعجيز الاجرة وتأجيلها فان أطلقه مات ويجوز في اجارة الذمة تعجيل المنفعة وتأجيلها وان تلفت العين المستأجرة انتسخخت في المستقبل وان تميمت تخير فان كانت الاجارة في الذمة لم تنسخ ولم ينخير بطله طلب بدله المستوفى المنفعة وان تلفت العين التي استؤجر على العمل فيها في يد الأجير أو عين المستأجرة في يد المستأجر بلا عذر وان لم يضره وان مات أحد المتكاريين والعين المستأجرة باقية لم تنسخ وإذا انقضت المدة لزم المستأجر رد العين وعليه مؤنة الرد وإذا تعدى على مدة أو منفعة معينة فسلم العين وانقضت المدة أو من يمكن فيه استيفاء المنفعة استقرت الاجرة ووجب رد العين وتستقر في الاجارة الفاسدة اجرة المثل حيث يستقر المسمى في الصحبة

فصل في اذا قال من بنى لي حائط فله درهم أو من رث لي آبق ذله كذا فهذه جملة يغتفر فيها جهالة العمل دون جهالة الوضغ فن ينظر في الرد اليه الآبق واجابة استحق العمل ومن عمل بلا شرط لم يستحق شيئاً

فلودفع ثوبا للغسل فقال اغسله ولم يمس له أجره ففسل لم يستحق شيئا فان قال شرطتلى عوضا فأنكر فالقول قول المنكر وليس كل منهما مقسما لئلا يكون إن فسح صاحب العمل بعد الشروع لزمه قسمة من العوض وقياسوى ذلك لاغنى للعامل

(باب اللقطة واللقيط)

إذا وجد الحر الرشيد لقطة جاز الالتقاطها فان وثق بامانة نفسه ندب وان خاف الخيانة كره ثم يندب أن يعرف جنسها ووصفتها وقدرها ووعاءها وكاءها وهو اللقيط الذي ر بطت به وأن يشهد عليها ثم ان كان الالتقاط في الحرم أو كانت اللقطة جارية بحمل له وطؤها بملك أو نكاح أو وجد في بركة حيوانا يمتنع من صغار السباع كبعير وفرس وأرنب وظبي وطير فلا يجوز في هذه المواضع أن يلتقط الا للحفاظ على صاحبها فان التقط للتملك حرم وان كان ضامنا وفيما بعد ذلك يجوز للحفاظ والتملك فان التقط للحفاظ لم يلزمه تعريفها وان يكون عنده أمانة لا يتصرف فيها أبدا الى أن يجد صاحبها فيدفعها اليه وان دفعها الى الحاكم لزمه القبول نعم لقطة الحرم مع كونها للحفاظ يجب تعريفها وان التقط للتملك وجب أن يعرفها سنة على أبواب المساجد والاسواق والمواضع التي وجد فيها على العادة في أول الامر يعرف طرفي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر مرة بحيث لا ينسى التعريف الاول ويعلم أن هذا تكراره فيذكر بعض أوصافها ولا يستوعبها وان كانت اللقطة يسيرة وهي مما لا يتأسف عليه ويعرض عنه غالبا اذا فقد لم يجب تعريفها سنة بل زنا يظن أن فاقدها أعرض عنها ثم اذا عرف سنة لم تدخل في ملكه حتى يختار التملك بالانظ فاذا اختاره ملكها حتى لو تلفت قبل أن يختار لم يضمها واذا تملكها ثم جاء صاحبها يوما من الدهر فله أخذها بعينها ان كانت باقية والا فثلها أو قيمتها وان تعينت أخذها مع الارش ويكره التقاط الفاسق وينزع منه ويسلم الى ثقة يضم الى الفاسق ثقة يشرف عليه في التعريف ثم يملكها الفاسق ولا يصح لقط العبد فان أخذها أخذها السيد منه وكان السيد ملتقطا واذا لم يمكن حفظ اللقطة كالبطيخ ونحوه يخير بين أكله وبيعه ثم يعرف سنة وان أمكن اصلاحه كالرطب فان كان الحظ في بيعه باعاه أو تجفيفه جففه

(فصل) التقاط النبوذ فرض كفاية فاذا وجد لقيط حكم بحريته وكذا باسلامه ان وجد في بلد فيه مسلم وان نجاه فان كان معه مال متصل به أو تحت رأسه فهو له فاذا التقطه حر مسلم أمين مقبم أقر في يده ويلزمه الاشهاد عليه وعلى ماله وينفق عليه من ماله باذن الحاكم فان لم يكن حاكم أنفق منه وأشهد فان لم يكن له مال فن بيت المال والاقتراض على ذمة الطفل وان أخذه عبداً وفاسق أو من يظعن به من الحضر الى البادية وكذا كافر وهو محكوم باسلامه ان نزع منه وان التقطه اثنان وتنازعا فالموسر المقيم أولى

(باب المسابقة)

يجوز على العوض بين الخيل والبغال والخيول والابل والفيالة بشرط اتحاد الجنس فلا تجوز بين بعير وفرس * ويشترط معرفة المركوبين وقد ر العوض والمسابقة ويجوز أن يكون العوض منبهما أو من أحدهما أو من أجنبي فان كان من أحدهما أو من أجنبي جاز بلا شرط فن سبق أخذه وان كان منهما اشترط أن يكون معهما محلل وهو ثالث على سر كوب كنبه لمركوبيهما لا يخرج عوضا فن سبق من الثلاثة أخذوا فن سبق اثنان اشتركا فيه * ويجوز على النشاب والرنج وآلات الحرب والعوض منبهما أو من أحدهما أو من أجنبي والمحلل معهما اذا كان منهما على ما قسم * ويشترط تعيين الرميات وعند الرشق والاصابة وصفه الرمي والمسابقة ومن البادى منبها ولا يجوز بالعوض على الطيور والافراد وانصرام

(باب الوقف)

هو قربة ولا يصح الا من مطلق التصرف في عين معينة يتفر بمبايع بقائه عينها دائما كالعتق واخيوان

على جهة معينة وغير نفسه غير محرمة اما قرينة كالمساجد والاقداب وسبيل الخير ولما بهباحة كالاغنياء
وأهل الذمة باللفظ المنجز وهو وقف وحسب وسبيل أو تصدقت صدقة لا تباع فيثبت ينقل الملك في
الزينة الى الله تعالى ويملك الموقوف عليه غلته ومفعته الا لو طعن ان كانت جارية وينظر فيه من شرط الواقف
اما بنفسه أو الموقوف عليه أو غيرهما فان لم يشترط فالخاكم وتصرف الغلة على ما شرط من المفاضلة والتقديم
والجمع والترتيب وغير ذلك وان وقف شيئا في الذمة أو احدى الدارين أو مطعوما أو ربحا أو وقف ولم يعين
للمصرف أو وقف على مجهول أو على نفسه أو على محرم كعمارة كنيسة أو علق ابتداء وانتهاءه على شرط
كقوله اذا جاء رأس الشهر فقد رقت أو وقفته الى ستة أو على ان يبيعه أو على ان لا يجوز ثم على من يجوز
كعلى نفسه ثم للعقراء بطل ولو وقف على معين اشترط قبوله فان رده بطل وان وقف على زيد ولم يقل وبعده
الى كذا صح ويصرف بعد زيد للعقراء أقارب الواقف وان وقف على العبد نفسه بطل وان أطلق فهو لسيده

﴿ باب الهبة ﴾

هي مدونة وللاقارب أفضل وتندب التسوية فيها بين أولاده حتى بين الذكروالانثى وانما تسع من مطلق التصرف فيما يحوز بيعه ما يجاب مسجوز وقبول ولا تملك الا المص فلا الرجوع وبه ولا يصح المض الا باذن الواهب ولو وهبه شيئاً عنه أو ورثه ما به ولا بد من الاذن في قبضه ومصى من أتى فيه قبضه والادنى اليه فاذا ملك لم يكن للواهب الرجوع الا أن يهب لو ولده أو ولد ولد له وان سئل قبل الرجوع ثم هب له نفسه بزمانته المتصلة كالسمن لا المتصلة كالولد ولو سحر على الولد لم يمس أو باع الموهوب ثم عا اليه فلا رجوع فان وهب وشرط ثواباً معلوماً صحيح وكان بعباً أو محجاً ولا يطل وان لم يشرطه لم يازم

هو قرينة ولا يصح الا من طلق التصرف ويصح بالصرح بلانية وبالكناية مع اليقين في صحة العتق والحرية وفككت رقبته والكمية لا لك لي عليك ولا سلطان لي عليك وأنت ذى حبلك على باب الله وشبه ذلك * ويحوز العتق على شرط من اذ احاط به فأتى حره فادخله صفة لم يملكه الرب * ويحوز العتق على شرط من اذ احاط به فأتى حره فادخله صفة لم يملكه الرب * ويحوز الرجوع بالتصرف كاليبيع ومحوه ان اشراه بعد العلم بالصحة * ويحوز العتق على شرط من اذ احاط به فأتى حره فادخله صفة لم يملكه الرب * فان أعتق بعض عبده عتق كله فان كان عبداً من اذ ايزد عتق أحدهم من عبده عتقهم * وان كان من مال المسلمين عليه يصب شره في الحال ولزمه قيمته * وان كان معسراً عتق نفسه فله ما كان عليه من مال المسلمين * وان عتق عبداً أو مولودين وان سألوا أعتق عاينهم وان مالهم بعتقهم * وان كان من مال المسلمين عليه يصب شره في الحال ولزمه قيمته * وان كان معسراً عتق نفسه فله ما كان عليه من مال المسلمين * وعتق والا فلا ولو أعتق المسائل عتقت * ويملكها أو عتق المسائل عتقت * وان كان من مال المسلمين عليه يصب شره في الحال ولزمه قيمته * وان كان معسراً عتق نفسه فله ما كان عليه من مال المسلمين * عتق نفسه فله ما كان عليه من مال المسلمين

باب الحبر

الديرة قرية وهو أن يقول ادا ت هانت سوا ديراك رانت ابرو متة من الثالث ربيع هو مطلق
التصرف وكذا امر مدور لاصي في ويجوز تعليه عليه متل من دات الارو متة سر ابرو متي
في شرط الا حزن قبل البوت وان تبر بعضه شغل ما يسكره من الامانة متلك لم يضره العاقبة سكر
الرحوم وبالتصرف لا تدخل له المبرة لا يعلم قديما

فصل: در کدبانو و بقیه بر الصفتی که در این کتاب و در
 المعرب و غیره بالغ عاقل است و در حق فی البینه که
 ایجاب می شود که در حق ایجاب می شود که
 بعد از آنکه در حق ایجاب می شود که

(كتاب الفرائض)

يبدأ من تركته الميت بمؤنة تجهيزه ودفعته قبل الديون والوصايا والارث الآن يتعلق بعين التركة حق كالزكاة والرهن والجاني والمبيع اذا مات المشتري مفلسا فان حقوق هؤلاء تقدم على مؤنة التجهيز والدفن ثم بعد ذلك تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه ثم تقسم تركته بين ورثته والوارثون من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان علا والاخ شقيقا كان اولابا ولاأم وابن الاخ الشقيق اولاب والعم الشقيق اولاب وابنهما ولزوج والمعتق والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والأم والجدة أم الأم وأم الأب وان علت والأخت شقيقة كانت اولابا ولاأم والزوجة والمعتقة وأما ذوا الارحام وهم اولاد البنات واولاد الاخوات بنوهن وبناتهن وبنات الاخوة وبنات الأعمام والعم اللأم أي أخو الأب لأمه وأبو الأم واختال واختالة والعمة ومن أدلى بهم فلا يرثون عندنا بطريق الاصل بل اذا فسد بيت المال كما سيأتي وموانع الارث أربعة الأول القتل فن قتل مورثه لم يرثه سواء قتله بحق كالقصاص أو في الخطأ وبغيره خطأ كان أو عمدا مباشرة كان أو سببا مثل أن يشهد عليه بما يوجب القصاص أو حفر بئرًا فوقع فيها وهو الحاصل أنه لا يرثه متى كان له مدخل في قتله بأي طريق كان الثاني الكفر فلا يرث مسلم من كافر ولا كافر من مسلم ولا يرث الكافر الحر في الامن الحر في وأما الذمي والمعاهد والمستامن فيثوارثون بعضهم من بعض وان اختلفت مللهم ودارهم فلا يرث والثالث الرق فالرقيق لا يرث ولا يورث ومن بعضه حر لا يرث لكن يورث بما جرمه به بعضه الحر الرابع استبهم وقت الموت فاذا مات متوارثان بغير حق أو تحت حدم ولم يعلم السابق منهما لم يرث أحدهما من الآخر

(فصل في ميراث أهل الفروض أعني الفروض الستة المذكورة في القرآن وهي النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسادس وهي عشرة الزوجان والأبوان والبنات وبنات الابن والاخوات والجدة والجندات والاخوة والاخوات من الأم فأما الزوج فله النصف مع عدم ولد أو ولد ابن وارث وله الربع مع الولد أو ولد الابن وأما الزوجة فلها الربع مع عدم الولد أو ولد ابن وارث ولها الثلث مع الولد أو ولد الابن وللزوجتين والثلاث والاربعة ما للواحدة من الربع والثلث وأما الأب فله السادس مع الابن وابن الابن فان لم يكن معه ابن ابن فهو عصبة كما سيأتي وأما الأم فلها الثلث اذا لم يكن معها ولد ولا ولد ابن ذكر أو أنثى ولا اثنان من الاخوة والاخوات سواء كانوا أشقاء أولابا ولاأم ولم تسكن في مسئلة زوج وأبوين ولا زوجة وأبوين فان كان معها ولد أو ولد ابن أو اثنان من الاخوة والاخوات فلها السادس وان كانت في مسئلة زوج وأبوين أو زوجة وأبوين فان اثنان مابق سد فرض الزوج أو الزوجة والباقي للاب فيأخذ الزوج في الاولى النصف وله السادس لأنه ثلث مابق والباقي للاب وفي الثانية تأخذ الزوجة الربع والأم الربع لأنه ثلث مابق والباقي للاب وأما البنت المفردة فلها النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان وللف الابن فصاعدا مع بدت الصلب المفردة السادس تكملة الثلثين وأما الأخت المفردة الشفعية فلها النصف ولا ثنتين فصاعدا الثلثان وان كانت من الاب فلها النصف ولا ثنتين فصاعدا الثلثان والاخت من الأب فصاعدا مع الشقيقة المفردة السادس تكملة الثلثين والاخوات الأشقاء مع البنات عصبة فان وفدن فالاحواب من الأب يرث مثله بنت وأخت للبنت الصلب والباقي للأخت وبنتان وأخت شقيقة وأخت للابن الثلثان والباقي للام عيبة ولا شيء للآخرى وأما الجد فتارة تكون معه اخوة وأخوات وتارة لا فان لم يكونوا معه فلها السادس مع الابن وابن الابن وربع ثمنها هو عصبة كما سيأتي وان كان معها اخوة وأخوات أشقاء أولابا فتارة يكرن معهم ذونرض وتارة لا فان لم يكن معهم ذونرض قاسم الجدة والاخوة ونصب اناسهم ما ينص ما يحرمه بانهما

عن ثلث جميع المال فان نقص فانه يفرض له الثلث ويجعل الباقي للاخوة والاخوات للذكر مثل حظ
 الانثيين ومثاله جسد وأخت أو اختان أو ثلاث أو أربع أو جسد وأخ أو اخوان أو أخ وأخت أو أخ واختان
 فيقسم في هذه الصور للذكر مثل حظ الانثيين وان كان معه ذو فرض فرض لدى الفرض فرضه ثم يعطى
 الجسد الباقي الاوفر له من ثلاثة أشياء اما المقاسمة أو ثلث ما يبقى أو سدس جميع المال مثاله زوج وجسد
 وأخ المقاسمة خير له بنتان واخوان وجسد سدس جميع المال خير له زوجة وثلاثة اخوة وجسد ثلث
 الباقي خير له بنتان وأم وجدة واخوة للبنتين الثلثان وللأم السدس وللجدة السدس وتسقط الاخوة وان
 اجتمع معه الاخوة الأشقاء والاخوة للأب فان الأشقاء عند المقاسمة يعدون على الجد الاخوة من
 الأب ثم يأخذون نصيبهم مثاله جد وأخ شقيق وأخ لأب للجد الثلث والثلثان للأخ الشقيق الثلث
 الذى خصه بالنسبة والثلث الذى هو نصيب الأخ من الأب لأن الشقيق يحجب به فيعود نفعه اليه فان كان
 الشقيق أختاً فردة كمل لها الأخ من الأب النصف والباقي له ولا يفرض للأخت مع الجد الا فى الاكدرية
 وهى زوج وأم وجدة وأخ شقيقه وللزوج النصف وللأم الثلث وللجدة السدس استغرق المال وليس هنالك
 يحجب الأخت عن فرضها فتعول المسئلة بنصيب الأخت فتقسم من تسعة للزوجة ثلاثة من التسعة وللأم
 اثنان يبقى أربعة وهى نصيب الأخت والجد فتجمع وتقسم بينها وبينه للذكر مثل حظ الانثيين وأما الجدة
 فان كانت أم الأم أو أم الأم وهكذا أو أم الأب أو أم أبي الأب وهكذا فلها السدس
 وان اجتمع جدتان فى درجة فلهما السدس مثل أم أب وأم أم أب وأم أبي أب وان كانت إحداهما
 أقرب فان كانت القرى من جهة الأم أسقطت البعدى مثل أم أم وأم أم أب وان كانت من جهة الأب لم تسقط
 البعدى بل يشتركان فى السدس مثل أم أب وأم أم أم وأما الجدة التى هى أم أبي الأم فلا ترث بل هى من
 ذوى الارحام كما سبق وأما الاخوة والاخوات من الأم فلو احدى منهم السدس وللأختين فصاعدا الثلث
 ذكورهم واناثهم فيسواء فتلخص من ذلك ان النصف فرض خمسة الزوج فى حالة والبنت وبنت الابن
 والاخت الشقيقة وأب والربع فرض اثنان الزوج فى حالة والزوجة فى حالة والتمن فرض الزوجة فى حالة
 والثلثان فرض أربعة البنات فصاعدا أو بنات الابن فصاعدا والاختان فصاعدا الشقيقتان أو لأب
 والثلث فرض اثنان الأم فى حال واثنان فأكثر من ولد الأم وقد يفرض للجد مع الاخوة والسدس فرض
 سبعة لأب فى حالة والجد فى حالة والأم فى حالة والجدة فى حالة ولبنت الابن فصاعدا مع بنت الصلب ولاخت
 أو اخوات لأب مع شقيقة فردة ولو احدى من الاخوة للام

فصل فى الحجب لا يرث الاخ من الأم مع أربعة الولد وولد الابن ذكر أو أنثى والأب والجد ولا
 يرث الاخ الشقيق مع ثلاثة الابن وابن الابن والأب ولا يرث الاخ من الأب مع أربعة ولداً الثلاثة والاخ
 الشقيق ولا يرث ابن الابن فساو مع الابن ولا مع ابن ابن أقرب منه ولا الجدات كلهن من أى جهة كن مع
 الأم ولا الجد والجدات لهن من جهة الأب مع الأب والاستكمل الستة اثنان ثم ترث بنات الابن الا أن يكون
 فى درجتهم أو أسفل منهن ذكر يعصبن للذكر مثل حظ الانثيين مثاله بنت ابن بنت ابن بنتين
 اثنان ولا شئ لبنت الابن فاو كان معها ابن ابن أو ابن ابن كان الباقي لها وله ان ذكر مثل حظ الانثيين واذا
 استكملت الاخوات الأشقاء السنين لم ترث الاخوات من الأب الا أن يكون معهن أخ لهن فيعصبن لانه ذكر
 مثل حظ الانثيين ومن لا يرث أصلاً لا يحجب أباً ومن يرث لكانه محجوب لا يحجب أباً ومن يحجب محجوباً
 لكانه قد يحجب محجوب مع من مثل الاخوة من الأم مع الأب والأم لا يرثون ولا يرثون من الأم من الثلث على
 السدس وبني رأت الفروض على السهام أعيان بالجزء ثمانية مثله اسامه وى وزوج وأم رأت
 شقيقة فالزوج النصف وللأخت النصف استغرق المال والأم لا يحجب فيعربس ما الثلث حال عرض

منها ما يخرج ثلاثاً ولا يثبت ثلاثة ولا اثنان

(قوله) في العصبات والعصب من يخطب جميع المال اذا انفرد او ما فضل من صاحب الغرض اذا اجتنب معه فان لم يفضل عن صاحب الغرض متى سقطت العصبات واقربهم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الابن الجوان علا والاخ للابوين ثم الابن ثم ابن الاخ للابوين ثم ابن الاخ للاب ثم العم ثم ابنة وان سفل ثم عم الابن ابنة وهكذا فان لم يكن له عصبات نسب فعصبات الولاد فمن عتق عليه عبداً ما باعتقاق أو تديراً أو كتابة أو استيلاً أو غير ذلك فلاؤه فاذا مات هذا العتيق وليس له وارث ذو فرض ولا عصبته ورثته المعتق بالولاء فان كان المعتق ميتاً انتقل الولاء الى عصباته دون سائر الورثة يقدم الاقرب فالأقرب على الترتيب المتقدم الا ان الاخ يشارك الجد وهذا الاخ مقدم على الجد فان لم يكن للمعتق عصبته لسبب انتقل الى المعتق المعتق ثم الى عصبته والمعتق أيضاً الولاء على أولاد العتيق فيقدم معتق الاب على معتق الام فالزوج عبد بعته فانت بولده فلاؤه لمعتق الام فالو عتق أبوه بعد ذلك ايجز الولاء من معتق الام الى معتق الاب ولا توث المرأة بالولاء الا من عتقها وأولاده وعتقائه فاذا لم يكن لبيت اقرب ولا ولاداً عليه انتقل ماله الى بيت المال او للمسلمين ان كان السلطان عادلاً وان لم يكن عادلاً رد على ذوى الفروض من غير الزوجين على قدر فروضهم ان كان ثم ذو فرض والا فيصير الى ذوى الارحام بتمام كل واحد منهم مقام من بدلى به فيجعل ولداً للبنات والاخرات كاهتمامهم وبنات الاخوة الاعمام كما بانهم وأبوالام والخال والخاله كالام والام والعم والعمه كالاب ولا يرث أحد بالاعتصام ثم اقرب منه ولا يعصب أحد أخته لا الابن وابن الابن والاخ فاهم يعصبون أباؤهم ولدت كرملة طالتين و يعصب ابن الابن من يثاذا من بنات عمه و يعصب من عتقه من عتاقه و بنات عم أبيه اذ لم تكن لمن فرض ولا يشارك عاصب داء في الا المشتركة وهي زوج وأم أو حدة واثنان ما كثر من الاخوة للام وأخ شقيق فاكثر الزوج النصف للام أو الحدة السدس وللأخوه الام الثلث يشاركها فيه الشقيق ومنه وفيه مخصص بهما فرض وتعصب ورثتهم ان كان ثم زوج أو ابن عم أو أخ للام

(أ) قوله من احتاج الى النكاح أى الزوج في قبول الزوج اذ هو لدى من طرف الزوج ه بخلافه فيما سألني بقوله وأما المرأة الخ انه بمعنى الزوج أى يجب اه باجوري

(كتاب النكاح)

من احتاج الى النكاح (أ) من الرجال روحاً حية مدنية ومن احتاج وفقد الالهة نذركه ويسر شهوته بالصوم ومن لم يحتج الى النكاح وقد انهجه كره له ومن وجدها ووجد ما نهى عن هرمه وصدم لم تكره له كمن اشتغال بالعبادة أو نزل فان لم تعبد بالنكاح أفضل وأما المرأة فان احتاج الى النكاح نذركه لها والا فبكره به ويدبر ان تزوج بكر ولو جميلة عاترة به من قبلت قرابة من داره دلى نكاح امرأته المستنة بنات الى زوجها وكفيا قبل ان يخطبها رين لم تأذ في داره وله بكر والنكاح ولا ينظر غير الوجه والكيفية يحرم النظر الرجل في شيء من الاجنبية حرمة أو أمة او لاصد الحسن ولو الاشهود مع أهله وبغيره راق ينظر من اذنة ساعداً عورتهما عند الاذن ينظر الى زوجته وأمه حتى لا يرى ذكره كره ان ينظر الى رجليه الى رجليه الاخرى باراً حال سبحة والامه روح الى الاجنبية والرجل ان عماره من المرأة لم يحرم ما فيها من ما بين اسمها وركبها ما يبريد ان يبريد زوجها ومحرم ما خدام كرهه طاهر من ان يخطب منها ما عورته من عورته ويحرم ما فيها كشم شيء من بدنها يندس أو سرها كرهه طاهر من ان يخطب منها ما عورته من عورته ويحرم ما فيها كشم شيء وبها ان انصه - يجتنبه - ولا يباح له ان يخطبها او يحولها الى غيره ويحرم

ان يصرح او يترقب - لا يكره - ان يخطبها او يحولها الى غيره ويحرم

الوقفة المحرمة التصريح دون التبرع من جهة الخطبة على سبيل التبرع من جهة الخطبة
فان لم يصرح بالانجاب من استيفاء الخطبة فليدكر مساو به صدق به وينتدب أن يحط به عند الخطبة
وعند العقد يقول أزوجك على ما أمر الله تعالى بمن أمسالك معروف وأصرح بالانجاب ولو خطب الولي
عند الانجاب فقال أزوجك الحمد لله والصلاة على رسول الله قيات صرح لك به لا يندب وقبل يندب (والنكاح
أركان) * الأول الصيغة الصريحة ولو بالصيغة لمن يحسن العربية لا بالكناية فلا يصح إلا بالانجاب
متجزو هو زوجتك أو أنكحتك فقط وقول على الفور وهو تزوجت أو أنكحت أو قلت نكاحها أو
تزوجها فوافقتصر على قبلت لم ينعقد ولو قال زوجني فقال زوجتك صرح * الثاني الشهود فلا يصح
إلا بخضرة شاهدين ذكرين سميعين بصيرين عارفين بلسان المتعاقدين مسلمين عدلين ولو
مستورى العدالة * الثالث الولي فلا يصح إلا بولي ذكر مكلف حر مسلم عدل تام النظر فالولاية لامرأة
وصبي ومجنون ورقيق وكافر وفاسق وسفيه ومختل النظر بهرم وخبل ولا يضر العمى ويلى الكافر موليته
الكافرة ولا يليها المسلم إلا السيد في أمته والسلطان في نساء أهل القمة فيزوجها السيد ولو قاسقا فان كانت
لامرأة زوجها من زوج السيدة باذن السيدة فان كانت السيدة غير رشيدة فيزوجها أبو السيدة أو جدها
وأما الحرية فيزوجها عصباتها وأولادهم الأب ثم الجد ثم الأخ ثم ابنه ثم العم ثم ابنه ثم المعتق ثم عصبته ثم معتق
المعتق ثم عصبته ثم الحاكم ولا يزوج أحد منهم وهناك ممن هو أقرب منه فان استوى اثنان في الدرجة
وأحد هما من يدلي بأبوين والآخر بأب فالولي من يدلي بأبوين فان استويا فالولي أن يقدم أسنهما وأعلمهما
وأورعهما فان زوج الآخر صح وان تشاحا أقرع وان زوج غير من خرجت قرعته صح أيضا وان خرج
الولي عن أن يكون وليا بشئ من الموانع للتقدمة انتقلت الولاية الى من بعده من الأولياء ومتى دعت الحرية
الى كف لزمه تزويجها فان عضلها أي منعها بين يدي الحاكم أو كان غائبا في مسافة القصر أو كان محرما زوجها
الحاكم ولا تنتقل الولاية الى الأبعد وان غاب الى دون مسافة القصر لم تزوج إلا باذنه ويجوز لولي أن يوكل
بتزويجها ولا يجوز أن يوكل إلا من يجوز أن يكون وليا وللزوج أن يوكل في القبول من يجوز أن يقبل
النكاح لنفسه ولو عبد أو ليس للولي ولا للوكيل أن يوجب النكاح لنفسه فلو أرادوا بها أن يتزوجها كابن
العم فوض العقد الى ابن عم في درجته فان فقد القاضى وليس لأحد أن يتولى الانجاب والقبول في نكاح
واحد إلا الجد في تزويج بنت ابنه ببن ابنه ثم الولي على قسمين محرم وغير محرم فالجبر مشى الأب والجد خاصة في
تزويج البكر فقط وكذا السيد في أمته مطلقا ومعنى الجبر أن له أن يزوجها من كفاء بغير رضاها وغير
الجبر لا يزوج إلا برضاها واذنها فتى كانت بكرا جازلا لأب أو الجد تزويجها بغير اذنها لكن يندب استئذان
البالغة واذنها السكوت وأما النيب العاقلة فلا يزوجها أحد إلا باذنها بعد البلوغ باللفظ سواء الأب والجد
وغيرهما وأما قبل البلوغ فلا تزوج أصلا وان كانت مجنونة صغيرة زوجها الأب أو الجد أو كبيرة زوجها
الأب أو الجد أو الحاكم لكن الحاكم يزوجها للحاجة والأب والجد يزوجها للحاجة والمصلحة ولا يلزم السيد
تزويج الأمة والمكاتبة وان طلبتا ولا يزوج أحد من الأولياء المرأة من غير كفاء البرضاها ورضا سائر
الأولياء فان كان وليا الحاكم لم تزوج من غير كفاء أصلا وان رضيت وان دعت إلى غير كفاء لم يلزم الولي
تزويجها وان عينت كفوا أو عين الولي كفوا أو غير ذلك فمن عينته الولي أو كان محبرا والافن عينته أو ولي
هو الكفاءة في النسب والدين والحرية والصناعة وسلامة اليوم والمثبته للخيار فلا يكفى الهجعي حر بيته ولا غير
قرشي قرشية ولا غير هاشمي هاشمية أو عظمية ولا فاسق عفيفة ولا عبد حر ولا عتيق أو من ميسر
آبائه رقيق حر الأصل ولا ذو منعة دينية بنت ذى حرقة أو رفع كفايا بنت تاجر ولا مصيب بعيب يثبت اختيار
سليمة منه ولا اعتبار باليسار والشيخوخة فتى زوجها بغير كفاء بغير رضاها ورضي الأولياء الذين هم في

درجته بالنكاح باطل وإن رضوا أو رخصت فليس للأب بعد اعتراض وإذا رأى الأب أو وليها المصلحة في تزويج الصغير والصغيرة وزوجه وليس له أن يزوجه أمة ولا مربية وإن كان سفيها أو مجنونا مطلقا واحتجاج إلى النكاح زوجه الأب أو الجد أو الحاكم فإن أذنوا للسفيه أن يعقد لنفسه جاز وإن عقد بلا إذن فباطل وإن كان مطلقا تسري جارية واحدة والعبد الصغير لا يزوجه السيد والكبير يتزوج باذنه وليس للسيد إجباره على النكاح ولا للعبد إجبار السيد عليه

(فصل) يجب تسليم المرأة على الفور إذا طلبها في منزل الزوج إن كانت تطيق الاستمتاع فإن سألت الانتظار أفتلت وأكثرت ثلاثة أيام فإن كانت أمة لم يجب تسليمها إلا بالليل وهي بالنهار عند السيد والمستحب أن يأخذ الزوج بناصيتها أول ما يلتقاها ويدعو بالبركة ويملك الاستمتاع بها من غير اضرار وله أن يسافر بها إن كانت حرة وله أن يعزل عنها حرة كانت أو أمة لكن الأولى أن لا يفعل وله أن يلزمها بما يتوقف الاستمتاع عليه كالغسل من الحيض وبما يتوقف عليه كمال اللذات كالغسل من الجنابة والاستحجام وإزالة الأوساخ

(فصل) يحرم نكاح الأم والجدة وإن علون والبنات وبنات الأولاد وإن سفان والاختواب وبنات الاختوة والاختوات وإن سفان والعلمات والحالات وإن علون وأم الزوجة وجداتها وأزواج آبائهن وأولادهن هؤلاء كلهن يحرم من مجرد العقد وأما بنت زوجته فلا تحرم إلا بالدخول بالأم فإن أمان الأم قبل الدخول بها حلت له بنتها ويحرم عليه من وطئها أحد آبائهن أو بناتها بملك أو شبهة وأمهات موطنها هو بملك أو شبهة وبناتها كل ذلك تحريما مؤبدا ويحرم أن يجمع بين المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها وإن تزوج امرأة ثم وطئها أبوه أو ابنه بشبهة أو وطئ عواها أو بناتها بشبهة انفسخ نكاحها ومن حرم من ذلك بالفسخ حرم بالرضاع ومن حرم نكاحها ممن ذكرناه حرم وطؤها بملك الميمن ومن وطئ أخته أو عمتها أو خالتها حلت له المنكوحة وحرم المملوكة ويحرم على المسلم نكاح المجوسية والوثنية والمرتدة ومن أحد أبويها كتابي والآخر مجوسي والامة الكتابية وجارية ابنه وجارية نفسه ومالكته لكن يجوز ولأمة الكتابية بملك الميمن وتحرم الزانية على الملاعن ونكاح المحرمة والمعتدة من غيره ويحرم على الحر أن يجمع بين أكثر من أربع والأولى الاقتصار على الواحدة وله أن يطأ بملك الميمن ما شاء ويحرم على العبد أكثر من اثنتين ويحرم على الحر نكاح الامة المسلمة إلا أن يخاف العنت وهو الوقوع في الزنا وليس عنده حرة تصلح للاستمتاع وعجز عن صداق حرة وعن جارية تصلح ولا يصح نكاح الشغار ونكاح المتعة وهو أن ينكحها إلى مدة ولا نكاح المحلل وهو أن ينكحها بالحل الذي طلعتا فلان عقد لا يملك بشرط صح (فصل) إذا وجد أحدهما الآخر مجنونا أو مجنونا أو أبرص أو وحشا هارثا أو قريانا أو وحده عتينا أو مجنونا ثبت الخيار في فسخ العقد على الفور عند الحاكم سواء كان به مثل ذلك العيب أم لا ولو حدث العيب ثبت الخيار أيضا إلا أن تحدث العنة بعد أن يطأها فلا خيار وإذا أقر الله أجله الحكة منه يوم المرافعة إليه فإن جامع فيها فلا فسخ لها ولا فلها الفسخ والمراد بالفور في الامة عتيت الله ومتى وقع الفسخ فإن كان قبل الدخول فلا مهر أو بعده يعيب حدث بعد الوطء وجب المسمى أو يعيب حدث قبله فمهر المهر وإن شرط أنها حرة فبانت أمة وهو ممنحل له نكاح الامة بخير وإن شرط أنها أمة فبانت حرة أول شرط فبانت أمة أو كتابية فلا خيار وإن تزوج عبدا بأمه فأعتقت فلها أن تفسخ نكاحه على الفور من غير إكراه وإذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أسلمت المرأة والزوج يهودي أو نصراني أو ارتد الزوجان المسلمان أو أحدهما فإن كان قبل الدخول بجلت الصرة وإن كان بعده توفيت على نفسها العدة وإن اجتمع على الإسلام قبل انقضائها دام النكاح والا حكم بالفرقة من حين تداين بينهما وإن أمدهن أكثر

شأن متين فان رجعت في الهبة عادت الى النور من يوم الرجوع ولا يجوز أن يدخل على امرأة في نوبة الخمر
بلا شغل فان دخل بالنهار حاجة أو بالليل لضرورة جاز ولا فلا وان أقام لزمه القضاء وان تزوج بجديدة وعنده
غيرها قطع الدور للجديدة فان كانت بكرأ أقام عندها سبعا ولم يقض وان كانت ثيبا فهو بالخيار بين أن يقسم
عندها سبعا ويقضى وبين أن يقسم ثلاثا ولا يقضى ويندب له أن يخبرها بينهما فان أقام سبعا فطلبها قضى
السبع أو بدونه قضى أو بعاقبته وله الخروج نهارا لقضاء الحاجات والحقوق ومن ملك أماء لم يلزمه أن يقسم
لهن * ويندب أن لا يعطلهن من الوطاء وأن يسوى بينهما فيه وإذا رأى من المرأة أمارات الفشوز وعظها
بالكلام وان صرحت بالفشوز هجرها في الفراش دون الكلام وصر بها صر باغير مبرح أي لا يكسر عظما
ولا يخرج لحاولا ينهر دما سواء نشزت مرة أو تكررت منها وقيل لا يضر بها الا اذا تكررت فشوزها

﴿ باب النفقات ﴾

يجب على الزوج نفقة زوجته يوما بيوم فان كان موسرا لزمه مدان من الحب المقتات في البلد وان كان
معسرا فدون كان متوسطا فدون نصف ويلزمه مع ذلك أجرة الطحن والتجوز والادم على حسب عادة البلد من
اللحم والدهن وغير ذلك فان تراضيا على أخذ العوض عن ذلك جاز ولهما ما تحتاج اليه من الدهن للرأس
والسدر والمشط وثمان ماء الاعتسال ان كان سببه جماعا أو تقاسا فان كان سببه حيضا أو غير ذلك لم يلزمه ولا
يلزمه ثمن الطيب ولا أجرة الطيب ولا شراء الادوية ونحو ذلك ويجب لها من الكسوة ما جرت به العادة
في البلد من ثياب البدن والفرش والغطاء والوسادة على حسب ما يليق بيساره واعساره ويجب تسليم النفقة
اليها من أول النهار وتسليم الكسوة من أول الفصل فان أعطاها كسوة مدة قبلت فبها لم يلزمه ابدائها
وان بقيت بعد المدة لزمه التجديد ووطا أن تنصرف في كسوتها بالبيع وغيره * ويجب لها سكنى مثلها وان
كانت تخدم في بيت أبيها لزمه اخدامها وتزومه نفقة اخدامها اذا كان ملكها وانما تلزمه النفقة اذا سالت
المرأة نفسها اليه أو عرضت نفسها عليه أو عرضها وإيها ان كانت صغيرة سواء كان الزوج كبيرا أو صغيرا لا يثنأني
منه الوطاء الا أن تسلم وهي صغيرة ولا يمكن وطؤها فلا نفقة لها بشرط ذلك أيضا ان تمكنه التمكين التام بحيث
لا تمتنع منه في ليل أو نهار فلو نشزت ولو في ساعة أو سافرت بغير اذنه أو بآذنه لحاجتها أو حرمت أو صامت
نطوا بغير اذنه أو كانت أمة فسلها السيد ليلا فقط فلا نفقة لها وأما المعتدة فوجب لها السكنى في مدة العدة
سواء كانت العدة عده وفاة أو رجعية أو بائن وأما النفقة فلا تحب في عده الوفاة ويجب للرجعية مطلقا والبائن
ان كانت حاملا يدفع اليها يوما بيوم وان لم تكن البائن حاء فلا نفقة لها والكسوة كالنمرة وان اختلف
الزوجان في قبض النفقة فالقول قولها وان اختلف في التمكين فالقول قوله الا أن يعترف بانها مكنت أو لاثم
يدعي النشوز فالقول قولها ومي ترك الاتفاق عاها مدد صارت النفقة عليه دينا واداء أعسر نفقة
المعسرين أو بالكسوة أو بالسكنى ثبت لها فسخ النكاح فان شاعت صبر وتقي ذلك لها في ذمته وان أعسر
بالادم أو بنفقة اخدام أو بنفقة الموسر من أرباب المتوسطين فلا فسخ لها وان كان الزوج عبدا فالنفقة في كسبه
والا فني بده ان كان مأدونا له في التجارة والا فان شاعت صخر وان شاء صبرت الى أن يعتق فتأخذ منه
﴿ فصل ﴾ يجب على الشخص ذكره ان كان أو أنق اذا فصل عن نفقة وبقته ووجهه أن يسقى على الآباء
والامهات وان عاوا من أي جهة كانوا وعلى الاولاد وأولادهم وان سملوا كورا كانوا وانما بشرط لعسر
والعجز اما زمانه أو ما غوله أو جنون وتجب نفقة زوجة الاب فان كان له آباء وأولاد ولم يدر على نفسه العمل

أو إن كان يقع وإن غلق بفعل غيره مثل أن يدخل زيد الدار فأنت طالق فثبت طالق قبل إتمام التعليق أو
بأنه إذا ناسيا وكان غير مبال بحسنه طلقته وإن علم بالتعليق قد دخل ناسيا وهو ممن يبطل بجهلهم بطلاق وإن
قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم بانته منه أما بطلقة أو بثلاث ثم تزوجها ثم دخلت الدار لم تطلق

فصل يصح الخلع من يصح طلاقه ويكرهه إلا في حالين أحدهما أن يخافا أو أحدهما أن لا يقيا حدود الله
ماداما على الزوجية والثاني أن يخلف بالطلاق الثالث على ترك فعل شيء ثم يحتاج إلى فعله فيخالفها ثم
يتزوجها ثم يفعل المحالوف عليه فإنه لا يقع عليه الطلاق الثالث كما سبق وإن كان الزوج سفيها صح خلعها
ويُدفع العوض إلى وليه ولا يصح خلع سفيهة وليس للولي أن يخالف امرأته الطلل ولا أن يخالف الطلل بما لها
ويصح بمال الولي ويصح بلفظ الطلاق ولفظ الخلع مثل أنت طالق على ألف أو خالعتك على ألف فإن قالت
قبلت بآنت ولزمها الألف وكذلك إن قال إن أعطيتني ألفا فأنت طالق فأعطته بآنت وكذلك إذا قالت
طلقتني على ألف فقال أنت طالق بآنت ولزمها الألف وما جاز أن يكون صداقا جاز أن يكون عوضا في الخلع
فلو خالف بمجهول أو غير متمول كالنجر بآنت بمهر المثل وهو بلفظ الخلع طلاق صريح

فصل من شك هل طلق أم لا لم تطلق والورع أن يراجع وإن شك هل طلق طلقة أو أكثر وقع الأقل
ومن طلق ثلاثا في مرض موته لم تره المطلقة

فصل إذا طلق الحر طلقه أو طلقته أو طلق العبد طلقه بعد الدخول بلا عوض فلا قبل أن تنقضي العدة
أن يراجع سوا عرضت أم لا وله أن يطلقها وإن مات أحدهما ورثه الآخر لكن لا يحل له وطؤها ولا النظر إليها
ولا الاستمتاع بها قبل المراجعة وإن كان الطلاق قبل الدخول أو بعده بعوض فلا رجعة له ولا تصح الرجعة
إلا باللفظ فقط فيقول راجعها أو رددتها أو أمسكها ولا يشترط الإشهاد وإداراجعها عادت إليه بما بقي
من عدد الطلاق أما إذا طلق الحر ثلاثا أو العبد طلقته حرمت عليه حتى تسكح زوجها غيره نكاحا صحيحاً
ويطؤها في العرج وأدناه تغيب الحشفة بشرط انتشار الذكر

فصل الإيلاء حرام وهو أن يخلف الزوج بالله أو بالطلاق أو بالعق أو بالتزام صوم أو صلاة أو غير ذلك
بمينا يمنع الجماع في العرج أكثر من أربعة أشهر فإذا حلف كذلك صار موليا فتضرب له مدة أربعة أشهر
فإذا انقضت ولم يجامع فيها ولا ماع من جهتها فلها عقب المدة أن تطاله أما بالطلاق أو بالوطء إذا لم يكن به
مانع يمنعه من الوطء فإن جامع فذاك والاطلى عليه حاكم ومتى حلف على أربعة أشهر فسادونها أو كان
الزوج عنيماً أو مجبواً بغير مولى

فصل الظهار هو أن يشبه امرأته بظهر أمه أو غيرها من محارمه أو بعض من أعضائها فيقول أنت على
كظهر أمي أو كمرجها أو كيدها فإذا قال ذلك ووجد العود لزمته الكفارة وحرم وطؤها حتى يكفر والعود
هو أن يسكنها بعد الظهار زماً يمكنه أن يقول لها فيه أنت طالق فلم يقل فإن عقب الظهار بالطلاق على الفور
طلقت ولا كفارة والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب التي تضر بالعمل فإن لم يجد فصيام
شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا كل مسكين مداً من قوت البلد حبا بالنية

باب العدة

من طلق امرأته قبل الدخول فلا عدة عليها وإن طلق بعده لزمته العدة سواء كان الزوجان صغيرين أو
بالقين أو أحدهما بالغا والآخر صغيراً والمراد بالدخول الوطء ولو حلا بها ولم يطأها ثم طلق فلا عدة وإذا وجبت
العدة فإن كانت حاء لا تنقض بوضعه بشرطين أحدهما أن يتفصل جميع الحمل حتى لو كان ولدين أو أكثر
اشتراط انفصال الجميع سواء انفصل حياً أو ميتاً كامل الخلق أم مضطراً لم يتصور وشهد القوا بل أهمها مدأ خلق
آدمي ومتى كان بين الولدين دون ستة أشهر فماتوا أمان ولا حد لعدد الحمل فيجوز أن تضع في حمل واحد

أربعة وأربعين كثر من ذلك . الثاني أن يكون الولد منسوبا إلى من له العدة فأوجبت من زنا أو وطء شبهة لم تقض عدة المطلق به بل في محل وطء الشبهة تستقبل عدة المطلق بعد الوضع وكذا في محل الزنا إن لم يقض على الحمل فإن عاضت على الحمل انقضت بثلاثة أطهار منه وأقل مدة الحمل ستة أشهر وأكبره أربع سنين وإن لم تكن حاملا فإن كانت من تحيض اعتدت بثلاثة قروء القروء الأطهار وبحسب لها بعض الأطهار طهرا كاملا فإن طلقها عاضت بعد لحظة انقضت بمضي طهرين آخرين والشروع في الحيضة الثالثة وإن طلق في الحيض فلا بد من ثلاثة أطهار كوامل فإذا أسرع في الحيضة الرابعة انقضت ولا فرق بين أن يتقارب حيضها أو يتباعده فمثال التقارب أن تحيض يوما وليدة وتطهر خمسة عشر يوما فإذا طلقت في آخر الطهر انقضت عدتها باثنين وثلاثين يوما ولحظتين أو في آخر حيض فسبعة وأربعين يوما ولحظة وهو أقل الممكن في الحرمة ومثال التباعد أن تحيض خمسة عشر يوما وتطهر ستة مثالا أو أكثر فلا بد من الأطهار الثلاثة ولو قامت سنين وإن كانت ممن لا تحيض أصرا أو إياسا اعتدت بثلاثة أشهر وإن كانت ممن تحيض فاقطع دمها لعارض كرضاع ونحوه أو بلا عارض ظاهر صبرت إلى منق اليأس من الحيض ثم تعتد بثلاثة أشهر هذا كله في عدة الطلاق فإن توفي عنها زوجها ولو في خلال عدة الرجعية فإن كانت حاملا اعتدت بالوضع كما تقدم والاباء عدة أشهر وعشرة أيام سواء كانت ممن تحيض أم لا هذا كله في الحرمة أما إذا كانت زوجته أمة ولو معضة فالحامل بالوضع وغيرها ممن تحيض بطهرين ومن لا تحيض بشهر ونصف وفي الوفاة شهرين وخمسة أيام ومن وطئت بشبهة تعتد من الوطء كالمطلقه ويلزم المعتدة ملازمة المنزل فأما الرجعية ففي حكم الزوج لا تخرج الابادته ويجوز للباين وللتوفي عنها زوجها أن تخرج بالنهار لفضاء حاجتها وأداء الحقوق ونجب العدة في المسكن الذي طأها فيه ولا يجوز عليها منه إلا لصورة أما الخوف أو منع ماله أو كثرة تاذيها بحيرانها أو أقارب زوجها أو تأديبهم بها فتنتقل إلى أقرب مسكن إليه ومحرم على المطلق الخلوة بها في العدة ومساكنها إلا أن يكون كل منهما في بيت بمرافقه ويجب الإحدا في عدة الوفاة ويذهب في البائن ومحرم على ميت غير الزوج أكثر من ثلاثة أيام وهو أن تترك الزينة ولا تلبس الحلى ولا تختضب ولا تسجد محل بآثام ونحوه فإن احتاجت إلى السجود فالليل وتر له النهار ولا تلبس الصافي من أزرق وأخضر وأحمر وأصفر ولا ترجل الشعر ولا تستعمل طبا في بدن وثوب ولا تأكل ولا تلبس إلا برسم وغسل الرأس للتطيف وتقليم الأظفار وإذا راح المعتدة ثم طلقها قبل الدخول تستأنف عدة جديدة وإن تزوج من خالعها في عدته ثم طلقها قبل الدخول بنت على العدة الأولى ومتى ادعت المرأة انقضاء العدة في رءوسها يمكن انصاؤها فيه قبل قولها وإذا بلغها خبر موت زوجها بعد أربعة أشهر وعشرة أيام فقد انقضت العدة

فصل / من ملأ أمة حرم عليه وطؤها والاستمتاع بها حتى يستبرئها عدتها بالوضع إن كانت حاملا وبحيضة إن كانت حائلا تحيض والاقب شهر وإن كانت زوجته أمة فاشترائها بعد نكاحها وحلت له بملك أبيي من غير استبراء ومن زوج أمة أو كاتبها ثم زال النكاح والكاتب لم يطأها حتى يستبرئها وله الاستمتاع بالمسبية في مدة الاستبراء بغير الجماع ومن وطئ أمة حرم عليه أن يزوجه حتى يستبرئها

فصل / ومن أتت أمة بولد فإن ثبت أنه برطها لحقه سواء كان يعزل صبيها أم لا وإن لم يكن وطئها لم يلحقه ومن أتت زوجته بولد لحقه سواء كان أو لم يكن أن يكون منه وإن تأخر به بعد سنة أشهر لحظة من حين العدول ودون أربع سنين من حين إكمال الإجماع معها إذا كان وطئها ولو في أحد أيامه لم يلحق به في أمته شيئا إن يكون الزوج تسع سنين وأصف ولحظة تسع لو طء وإن لم يكن أن يكون منه بأن أتت بولد منه أو بغيره لا كثر من أربع سنين أو حرم طبع بأمها أو كان الزوج من السن دون ما تقدم أو كان مقطوع الذكر ولا شيئين جميع لم يلحقه ومتى تحقق الزوج أن الولد الذي أحله الشرع بها

ذلك وإن أراد تنقيته على الفور أجبت له

(فصل) من قذف زوجته الزنا فطوب بحمد الصدف فله أن يسقطه باللعان بشرط أن يكون الزوج بالغاً عاقلًا مختاراً وأن تكون الزوجة عفيفة يمكن أن تورطاً ولو قذف من ثبت زناها أو طفلة كبرت شهر عزرو لم يلاعن واللعان أن يأمره الحاكم أن يقول أربع مرات أشهد بالله أني لمن الصادقين فيأمر بهما من الزنا وإن هذا الولد ليس مني إن كان هناك ولد ثم يقول في الخامسة بعد أن يعظه الحاكم ويخوفه ويضع يده على فيه وعلى لعنة الله إن كنت من الكاذبين فإذا فعل ذلك سقط عنه حد القذف واتتبع عنه سب الولد وبانت منه وسرمت على التأبيد ولزمها حد الزنا ولها أن تسقطه عن نفسها باللعان فتقول بأمر الحاكم أربع مرات أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيأمراني به ثم تقول في الخامسة بعد الوعظ كما سبق وعلى غضب الله إن كان من الصادقين فإذا فعلت هذه سقط عنها حد الزنا

(باب الرضاع)

إذا ما لمنت تسع سنين لبن من وطء أو من غيره فأرضعت طملا له دون الأولين خمس رضعات متفرقات صار
ابنهما في حرم عليها هو وفروعها فقط وصارت أمه فتحرم عليه هي وأهـ ولها وفروعهم وأخواتها وأخواتها وان
ثارا للبن من حمل من روح صار الرضيع ابنا الزوج فيحرم عليه الرضيع وفروعهم فقط وصار الزوج أباه فيحرم
على الرضيع هو وأصوله وفروعه وأخوته وأخواته فيحرم النكاح ويحل النظر والخلوة كالنكاح

﴿ کتاب الجنایات ﴾

[illegible]

بعت اليهم وأزال عليهم أن لم يكن فإن أبوا فأنزلهم بما لا يمضيه كائنوا من جنسهم ولا يبيع مدبرهم ولا يقتل
 من يجهلهم وما أتلوه عليهم أو أتلناه عليهم في الحرب لأمان فيه وأحكام الإسلام جارية عليهم وينفذ من
 حكم قاضيه ما ينقل من حكم قاضينا وإن لم يمتنعوا بالحرب لم يقاتلهم

﴿ باب الصيال ﴾

ومن قصد مسلم يريد قتله جاز له دفعه ولا يجب وإن قصد كافر أو بهيمة وجب دفعه وإن قصد ماله جاز الدفع
 ولا يجب وإن قصد حريمه وجب الدفع ويدفع بالأسهل فالأسهل فإن عرف أنه يدفع بالسياح فليس له ضربه
 أو باليد فليس له بالعصا أو بالعصا فليس له بالسيف أو بقطع اليد فليس له قتله فإن تحقق أنه لا يدفع إلا بقتله فله
 قتله ولا شيء عليه وإذا دفع حرم التعرض له

﴿ باب الردة ﴾

من ارتد عن الإسلام وهو بالغ عاقل مختار استحق القتل ويجب على الإمام استنابته فإن رجع إلى الإسلام
 قبل منتهوان أبي قتل في الحال فإن كان حرا لم يقتله إلا الإمام أو نائبه فإن قتله غيره عزروا لادته عليه وإن كان
 عبدا فالسيد قتله وإن تكررت ردة و إسلامه قبل منه ويعزر

﴿ باب الجهاد ﴾

الجهاد فرض كفاية إذا قام به من فيه الكفاية سقط عن الباقيين ويتعين على من حصر الصف وكذا على كل
 أحد إذا أحاط بالمسلمين صدق ويخاطب به كل ذكرك بالغ عاقل مستطيع ولا يجاهد المديون إلا بأذن غريمه
 ولا العبد إلا بأذن سيده ولا من أحد أبويه مسلم إلا بأذنه إلا إذا أحاط العدو فيجوز بلاذن ويكره الغزو
 دون إذن الإمام ولا يستعين بمشرك إلا أن يقل المسلمون وتكون نيته حسنة للمسلمين ويقاتل اليهود
 والنصارى والمجوس الآن يسلموا أو يبدلوا الجزية ويقايل من سواهم الآن يسلموا ولا يجوز قتل النساء
 والصبيان الآن يقتلوا ولا الدواب إلا أن يقاتلوا عليها أو نستعين بقتلها عليهم ويجوز قتل الشيوخ
 والرهبان ومن أمه من الكفار مسلم بالغ عاقل مختار ولو عبد حرم قتله ومن أسلم منهم قتل الأسرحقن
 دمه وماله وصغار أولاده عن السي ومن أسلم منهم صبي أو امرأة رقيق بنفس الأسرو يمسح نكاحها أو بالغ
 تخير الإمام بالمصلحة بين القتل والاسترقاق والمن والفداء بمال أو بأسير مسلم فإن أسلم سقط قتله ونحوه بين
 الثلاث الباقية ويجوز قطع أشجارهم وتخريب ديارهم

﴿ باب الغنيمة ﴾

الغنيمة لمن حضر الواقعة إلى آخرها فتقسم بينهم بعد إخراج السلب وخمسها للراجل سهم ولل فارس ثلاثة أسهم
 إذا كان ذكرا حرا بالغ مسلما عاقلا ويرضخ للمرأة والعبد والصبي والكافران حضروا بأذن الإمام من أربعة
 أنحاسها وأنحاسها الغنيمة بالقسمة أو اختيار التملك وأما السلب فن قتل قتيل أو كفى شره وكان المقتول
 يمتنع أو غرر القاتل بنفسه في قتله استحق سلبه وهو ما احتوت يده عليه في الواقعة من فرس وثياب وسلاح
 ونفقة غير ذلك فاما الخمس فيقسم على خمسة أيضا سهم للنبي صلى الله عليه وسلم فيصرف بعده في المصالح من
 شد الثغور وأوراق القضاء والمؤذنين ونحوهم وسهم لدوي القربى من بني هاشم وبني المطلب لاند كرم مثل حظ
 الاتقيين وسهم لليتامى الفقراء وسهم للساكنين وسهم لابن السبيل

﴿ فصل ﴾ تعقد الهدية لليهود والنصارى والمجوس ولمن دخل في دين اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل
 والسمامة والصابئة إن وافقوهم في أصل دينهم ولمن تمسك بدين إبراهيم أو غيره من الأنبياء عليهم الصلاة
 والسلام ولا يعق لونى ومن لا كتاب له ولا شبهة كتاب ولا يصح الإشرطين التزام أحكام الإسلام
 وبذل الجزية وأقلها دينار من كل شخص وأكثرها مائة دينار وأعلىه وتؤخذ منهم برفق كسائر الديون ولا

تؤخذ من امرأة وصي ومجنون وعبد يلامون بالحكام من ضمان النفس والعرض والمال ويحدون للزنا والسرقة لا للسكر ويتميزون في اللباس والزنا ويرى يكون في رقابهم جرس في الحمام ولا يركبون فرسا بل بغلا أو جارا عرضا ولا يبدون بسلام ويلجئون إلى أضيق الطريق ولا يعاون على المسلمين في البناء ولا يساوونهم فان ملكوا دارا لم تهدم ويعنعون من اظهار خمر وخنزير وثاقوس وجهر التوراة والانجيل وجنائزهم وأعيادهم ومن احداث كيسة فان صولحوافى بلدانهم على الجزية لم يعنعوا من ذلك ويعنعون من المقام بالحجاز وهي مكة والمدينة واليمامة وقراها أكثر من ثلاثة أيام اذا أذن لهم الامام في الدخول لحاجة ولا يمكن مشرك من الحرم بحال ولا يدخلون مسجدا الا باذن وعلى الامام حفظ من كان منهم في دارنا كما يحفظ المسلمين واستنقاذ من أسر منهم فان امتنعوا من التزام أحكام الملة وأداء الجزية انتقض عهدهم مطلقا وان زنى أحد منهم بمسلمة أو أصابها بنكاح أو آوى عينا للسكر أو فتن مسلما عن دينه أو قتله أو ذكر الله أو رسوله أو دينه بما لا يجوز فان شرط عليهم الاتقاص بذلك انتقض والا فلا ومن انتقض عهده تخير الامام فيه بين الخصال الاربع في الاسير

﴿ باب الزنا ﴾

اذا زنى أو لاط البالغ العاقل المختار مسلما كان أو ذميا أو مرنداحرا كان أو عبدا وجب عليه الحد فان كان محصنا رجم حتى يموت والمحصن من وطئ في القبل في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل فلو وطئ زوجته في الدبر أو جاريته في القبل أو في نكاح فاسد أو وطئ زوجته وهو عبد ثم عتق أو وصي أو مجنون ثم أفاق وزنى فليس بمحصن وغير المحصن ان كان حرا جلد مائة جلدة وغرب سنة إلى مسافة القصر وان كان عبدا جلد خمسين وغرب نصف سنة ومن وطئ بهيمة أو امرأة ميتة أو حية فيما دون العرج أو جارية يملك بعضها أو أخته المملوكة له أو وطئ زوجته في الخيض والدبر أو استمنى بيده أو أتت المرأة المرأة لا حد عليه ويعزرو من زنى وقال لا أعلم تحريم الزمان وكان قرب عهد بالاسلام أو نشأ ببادية بعيدة لم يحدوا ولم يكن كذلك حدولا يجلد في حر وبرد شديدين ومرض يربح برؤه حتى يبرأ ولا في المسجد ولا المرة في الحبل حتى تضع ويحول ألم الولادة ولا يجلد بسوط جديد ولا بالبل بسوط بين سوطين ولا تمدولا تشدولا تحرولا بالغ في الضرب ويفرقه على أعضائه وتوقى المقاتل والوجه ويضرب الرجل قائما والمرأة جالسة مستورة فان كان نجيفا أو مريضا لا يربح برؤه جلد بعكال النخل وأطراف الثياب وان كان الحد رجما رجم ولوى حرا أو بردا أو مريضا مريضا جوا زال ولا ترجم الحامل حتى تضع ويستغنى الولد بلين غيرها والسيدها أن يفيم الحد على رقيقه

﴿ باب القذف ﴾

اذا قذف البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذميا أو مرنداحرا مستأمر محصنا ليس بولد له بالزنا أو اللواط بالصرح أو بالكناية مع النية لزمه الحد والمحصن هنا هو البالغ العاقل الحر المسلم العفيف فمجاد الحر ثمانين والعد أربعين بالصرح رنت أو لطم أو رنى فركك ونحوه والكناية نحي يا حرا يا حيت فان نوى به القذف حدوا لا فلا والقول قول القاف في النية وان قالت أنت رنى الناس أو رنى من فلان فهو كناية أو فلان زان وأنت أزنى منه بالصرح وان قذف جماعة يمنع أن يكفوا كلهم رماة كفولة أهل مصر كلهم زناة عزروا لم يمنع كفولة سوفلان زناة لزمه لكان واحد ولو قذفه بزيتين لزمه حد واحد وان قذفه خدش قذفه ثانيا بذلك الزنا أو بغيره عزروا ولو قذف محصنا لم يحد حتى زنى المحصن سقط الحد ولا يستوفى الا بحضرة الحاكم وبمطالبة المدفوع فان عفا سقط وان مات انتقل حقه لوارثه ولو قال (رجل أقد في عهده لم يحد ولو قذف عبدا ثبت له التعزير

﴿ باب السرقة ﴾

اذا سرق البالغ العاقل المختار وهو مسلم أو ذميا أو مرنداحرا من المال وهو ربع دينة أو ما قيمته ربع دينار

فان السرق من خزائنه ولا شبهة له فله قطع يده اليمنى فان سرق ثانيا قطعته يده اليسرى فان قطع يده اليمنى فان عزير فان لم تكن له يمين قطع يده اليسرى وان كانت قلم تقطع حتى ذهبت منقطع المقطع واذا قطع خمس المقطع بالزيت الحار فان سرق دون النصاب ومن غير حوز أو ماله شبهة كمال بيت المال أو مال ابنه أو أبيه أو مال ماله لم يقطع وحوز كل شيء بحسبه ويختلف باختلاف المال والبلاد وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه فقر الثياب والبقود والجواهر والحقى الصندوق الثقيل وحوز الامتعة الدكاكين المقلدة وشم حارس والدواب الاصطبل والاثاث صفة البيت بحسب العادة وحوز الكفن القبر ولو اشترك اثنان في اخراج النصاب فقط لم يقطع واحد منهما ولا يقطع الخراج الا امام أو نائبه ويقطع العبد سيده ولا قطع على من ائتم أو اختلس أو خان أو سجد

﴿فصل﴾ من شهر السلاح وأخاف السبيل وجب على الامام طلبه فان وقع قبل جنابة عزروان سرق نصاب بشرطه قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وان قتل قتل حتما وان عفا ولي الدم وان سرق وقتل قتل ثم صلب ثلاثة أيام وان جرح أو قطع طرفا اقتص منه من غير تختم

﴿فصل﴾ كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وكثيره خرا كان أو نبيذا أو غيرهما فمن شرب وهو بالغ عاقل مسلم مختار عالم به وتحريره لزمه الحد وهو أربعون جلدة للحر وعشرون للعبد باليدى والنعال وأطراف الثياب ويجوز بالسوط لكن ان مات بالسياط وحيت ديته فان رأى أن يزيد في الخراج ثمانين وفي العبد الى أربعين جاز لكن لو مات من الزيادة ضمن بالقسط فلو ضرب به احدى وأربعين مات ضمن جزأ من أحم وأربعين جزأ من ديته ومن زنى دفعات ولم يحدأ جزأه لكل جنس حد واحد ومن وح عليه حد وتاب منه لم يسقط الا حد قاطع الطريق اذا تاب قبل القدرة فيسقط جميع حده ولا يجوز شرب المسكر في حال مرور الاحوال لا للتداوى ولا للعطاش الا أن نعص ببقمة ولا يجزأ ما سيفها به فيجب

﴿فصل﴾ من أتى معصية لاحديها ولا كفارة ومنه شهادة الزور عزير على حسب ما يراه الحاكم ولا يبلغ أدنى الحدود فلا يبلغ بتعزير الخراج أربعين ولا بتعزير العبد عشرين وان رأى تركه جاز

﴿باب الايمان﴾

انما يصح اليمين من بالغ عاقل مختار قاصدا الى اليمين فمن سبق لسانه اليها أو قصد الخلف على شيء فسق لسانه الى غيره لم ينعقد وذلك من لغو اليمين ولا يعقد الا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفات ذاته ثم من أسماء الله تعالى ما لا يسمى به غيره كالله والرحمن والمهيمن وعلام الغيوب فينعقد بها اليمين مطلقا ومن ما يسمى به غيره مع التقييد كالرب والرحيم والقادر فتعقد بها اليمين الا أن ينوى غير اليمين ومنها ما هو مشترك كالحي والموجود والبصير فلا تعقد بها اليمين الا أن ينوى بها اليمين وصفاته ان لم تستعمل في مخلوق نحو وعزة الله وكبريائه وبقائه والقرآن فتعقد بها اليمين مطلقا وان كانت قد تستعمل في مخلوق نحو علم الله وقدرته وحقه فيتعقد بها اليمين الا أن ينوى بالعلم المعانوم وبالقدرة المقدور وبالحق العبادة فلا ولو قال أقسم بالله وأقسمت بالله العقمت الا أن ينوى به الا جبار ولو قال لعمر الله وأشهد بالله أو أعزم بالله أو على عهد الله أو ذمته أو أماته أو كفائته لا أفعل كذا أو سألك بالله أو أقسمت عليك بالله لم تعقد الا أن ينوى به اليمين

﴿فصل﴾ ومن حلف لا يدخل بيتا فله ان يدخله وان كان حاضرا أو ادخل مسجدا فلا ولا آكل هذه الخنطة فجعلها دقيقا أو خبزا لم يحث أولا آكل سمنا فأكله في عصيدة ونحوها وهو ظاهر فيها أولا أشرب من هذا النهر فشرب ماءه في كوز حث أولا آكل لحما فأكل شحما أو كليه أو كرشا أو كبدا أو غله أو طحالا أو ألية أو سمكا أو حرادا فلا حث أولا لبس لريد ثوبا فوهبه له أو اشتراه له فلا ولا أهبة فتمت

المطلب الثاني الا بطلب المدعى واذا أنكر كان لم يكن المدعى يثبت فاقول قول الشيخ في المطلب الثاني ولا يحل
الابطال المدعى فان امتنع من اليمين رد دعاه على المدعى فان حلف واستحق وان امتنع حلفه با وان سكت
المدعى عليه فليقل له ان أجبت والارددت اليمين عليه قال لم يجب ردت اليمين على المدعى فيه حلف ويستحق
وان كان القاضي يعلم وجوب الحق فان كان في حدود الله تعالى وهو الزنا والسرقه والمخاربه والشرب لم يحكم
به وان كان في غير ذلك حكم به واذا لم يعرف لسان الخصم رجع فيه الى عدل يعرف بشرط أن يكون عددا
يثبت به ذلك الحق واذا حكم بشئ فوجد النص أو الاجماع أو القياس الجلي بخلافه نقضه ولا تصح الدعوى
الامن مطلق التصرف ولا تصح دعوى المجهول الا في مسائل منها الوصية فان ادعى ديناذ كز الجنس
والتدبر والصفة أو عينا يمكن تعيينها والاذا كرصقتها فان أنكر المدعى عليه ما ادعاه صح الجواب وكذا ان
قال لا يستحق على شئ فان كان المدعى به عينا في يد أحدهما فاقول قوله يمينه فان كان في يدهما حلفا وجعل
بينهما نصفين ومن له حق على مذكر فله ان يأخذه من ماله غير اذنه فان كان مقرا فلا

﴿ باب الشهادة ﴾

تحميلها وأداؤها فرض كفارة فان لم يكن الا هو تعين عليه ولا يجوز أن يأخذ أجره حينئذ فان لم يتعين له
الاخذ ولا تقبل الا من حر مكلف ناطق مستيقظ حسن الديانة ظاهر المروءة ولا تقبل من مغفل ولا من صاحب
كبره ولا من مدمن على صغيرة ولا من لامرؤة له ككناس وفيهم حمام ونحو ذلك وتقبل شهادة الاعمي فيما
يحمل قبل العمى ولا تقبل فيما يحمل بعده الا بالاستفاضة وان يقال في أذنه شيء فيه سك العاقل ويحمله الى
القاضي ويشهد بما قال هذا ولا تقبل شهادة الشخص لولده ووالده ولا شهادة من يجزئ له منه نفع ولا من
يدفع عنها ضرر ولا شهادة العدو على عدوه ولا شهادة الشخص على فعل نفسه فيقبل في المال وما يقصد منه
المال كالبيع رجلان أو رجل وامرأان أو شاهد مع عيّن المدعى وما لا يقصد منه المال كالنكاح والحدود
لم يقبل فيه الا شاهدان ذكران ولا يقبل في الزنا واللواط واقيان الهيمة الا أربعة ذكرين ولا يقبل فيما
لا يطلع عليه الرجال كالولادة رجلان أو رجل وامرأان أو أربع نسوة والله سبحانه وتعالى أعلم ثم الكتاب
ومما نقل في مدح الامام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه وان كانت مناقبه لا تحصى وفضائله لا تستقصى
هذه الايات فرسمت هنالتي يد الواقع عليها شوقا

يا من يريد من السعادة جلها : هأنت حقا قد عرفت محلها

فاسمع مقالة ناصح لك حلها * ان المذاهب خيرها وأجلها

﴿ مآقاله الخبر الامام الشافعی ﴾

أَوْسَاهُ مَوْلَاهُ فَتَالِ الْمَطْلَبَا * وَحِبَاهُ فَضْلًا زَائِدًا نِعْمَ السَّلَا

لما رأيت له السيد الأطيبا * فاخترنه وجعلته في مذهبا

(وعنده يوم القيامة شافى)

اکرم به سبطا کریمایا ابن عم * المصطفی المختار من الخیر عم

ورد الحديث له به الفخر الائم : عالم قریش فيه ندى كالعلم

(هوفیه فردماله من شافع)

(يقول الفقير اليه تعالى) (ابراهيم بن حسن البابي) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح
بمطبعة الشيخ الجليل (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) بمصر المحروسة)

نحمدك اللهم جدا يوافي نعمك * ويكافئ مزيديك ويدفع تقصيرك ونصلي ونسلم على القائل من يرد الله
به خيرا يفقهه في الدين * سيدنا محمد وآله الأكرمين * ومحابته والتابعين آمين (أما بعد) فقد تم
بحمد الله تعالى طبع كتاب عمدة السالك وعدة الناسك في الفقه على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه
وأرضاه وجعل الجنة مثقله ومثواه وهو كتاب جمع من الأحكام الفقهية كل عزيز معتمد وجاء
بأسلوب من البيان نزي بالدرارى مشورة على العسجد وكيفية سلا هو لحاجة المحققين
وعمدة المضلاء المتأخرين الإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن النقيب رحمه
الله وأثابه من جزيل انعامه عظيم رضاه وقد تحلت طرره ووشيت غروره
بعض تقييدات تبين مراده وتزيل عن الواقع ترداده وذلك
بمطبعة الشيخ (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) السكائن
مركزها بسراى رقم ١٢ بشارع التبليطه
بجوار الأزهر الشريف فى شهر شوال
سنة ١٣٤٤ هجرية على
صاحبها أفضل الصلاة
وأزكى التحية
آمين

كتاب عمدة السالك

صفحة	صفحة
٢١ باب صلاة الخوف	٢ كتاب الطهارة
٢٢ باب ما يحرم لبسه	٣ فصل تحمل الطهارة من كل اناء الخ
باب صلاة الجمعة	فصل ينسب السواك
٢٣ باب صلاة العيدين	باب الوضوء
باب صلاة الكسوف	٤ باب المسح على الخفين
٢٤ باب صلاة الاستسقاء	٥ باب أسباب الخبث
كتاب الجنائز	باب قضاء الحاجة
فصل ثم يغسل فاذا كان رجلا فالاولى بعد	باب الغسل
الاب الخ	فصل يبدأ المغتسل بالتسمية
٢٥ فصل في الكفن	٧ فصل يسن غسل الجمعة والعبيدين الخ
فصل في الصلاة على الملب	باب التيمم
٢٦ فصل في الدفن	٨ باب الحيض
فصل في العزبة	٩ باب البجاسات
كتاب الزكاة	كتاب الصلاة
٢٧ باب صدقة المواسي	١٠ باب المواقيت
٢٨ باب ركاة النبات	باب الأذان والاقامة
٢٩ باب ركاة الذهب والفضة	١١ باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة
باب ركاة العروص	باب سر العورة
باب ركاة المعدن والركا	١٢ باب استقبال القبلة
باب ركاة المطر	باب صفة الصلاة
باب قسم الهدايا	١٥ باب ما يفعله الصلاة وما كره فيه وما يجب
٣١ كتاب الصيام	١٦ باب صلاة التطوع
٣٢ فصل في دعاء يوم النحر من قال الخ	١٧ باب سجود السهو
فصل في الاعسكاف	١٨ فصل سجود التلاوة
٣٣ كتاب الحج	باب صلاة الجماعة
٣٤ فصل في باب الحج واداء	١٩ فصل أولى الناس بالإمامة
فصل اذا أراد أن يحرم الخ	٢٠ فصل السنة أن يسجد لا كرا الخ
٣٥ فصل اذا أراد أن يحرم الخ	باب الاوقات التي تنهى عن الصلاة فيها
٣٦ فصل اذا فرغ من طهارة الخ	باب صلاة الرايس
٣٧ فصل في صلاة الخ	٢١ باب صلاة الماهر

باب الأفضية

فصل العقيقة

باب الاطعمة

باب الصيد والذباح

باب النحر

كتاب البيع

٤١ فصل للبيع شروط خمسة

فصل في الربا

٤٢ فصل لا يصح بيع نتاج التناج

فصل من علم بالسلعة عيبا الخ

فصل في بيع الثمرة

٤٣ فصل في المبيع قبل قبضه

فصل اذا انشأ على صحة العقد

باب السلم

فصل في المرض

٤٤ باب الرهن

باب التفليس

باب الحجر

باب الحوالة

باب الضمان

٤٥ باب الشركه

باب الوكالة

٤٦ باب الودعه

باب العارية

باب الغصب

٤٧ باب الشفعة

باب القراض

باب المساقاة

٤٨ فصل في العمل في الارض الخ

باب الاجارة

فصل من بنى الى حائلا الخ

٤٩ باب اللقطة واللفيط

فصل التقاط المنبوذ ورض كانه

باب المسابقة

باب الوقف

٥٠ باب الهبة

باب العتق

باب التدبير

فصل في الكتابة

٥١ فصل اذا اولد جاريته الخ

باب الوصية

٥٢ كتاب الفرائض

فصل في ميراث أهل القروض

٥٣ فصل في الحجب

٥٤ فصل في العصابات

كتاب النكاح

٥٥ فصل يجب تسليم المرأة على الفور

فصل يحرم نكاح الام الخ

فصل اذا اوجدا أحدهما الآخر جعنونا الخ

٥٦ كتاب الصداق

فصل وليمة العرس ستة الخ

باب معاشرة الأزواج

٥٨ باب النفقات

فصل يجب على الشخص ذكره كان أم

إذا فضل عن نفقته ونفقة زوجته أن

على الآباء الخ

٥٩ فصل أحق الناس بحضانة الطفل الام

باب الطلاق

٦٠ فصل يصح الخلع الخ

فصل من شات دل الملق أم لا

فصل اذا طلق الحر مائة الخ

فصل الإبلاء حرام

فصل في التدبير

باب العدد

٦١ فصل من ملك أمة حرم عليه ولعواها

والاستمتاع بها حتى يستبرأها

فصل من أمت أمتة بولد الخ

٦٢ فصل من قدف زوجته الخ

باب الرضاع

كتاب الجنائيات

٦٣ فصل اذا كان القتل خطأ الخ

٦٣ فصل تجب الكفارة

فصل اذا خرج على الامام طائفة

٦٤ باب الصيال

٦٤ باب الردة

باب الجهاد

٦٤ باب الغنيمة

فصل تعقد الدمة لليهود والنصارى

٦٥ باب الزنا

٦٥ باب القذف

باب السرقة

٦٦ فصل من شرب السلاح وأخاف السبيل

فصل كل شراباً سكر كثيره حرم الخ

فصل من أتى معصية لا حلفها

باب الأيمان

فصل ومن حلف لا يدخل بيتنا

٦٧ فصل اذا حلف وحنت

باب الاقضية

فصل اذا ادعى الخصم الخ

٦٨ باب الشهادة

(تمت)

